الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة باتنة -1-

قسم علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع القانوني

وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع الحضري

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في علم الاجتماع القانوني

من إعداد الطالبة:

عامر حبيبة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

بوقرة كمال

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
إسماعيل بن السعدي	أستاذ	باتنة 1	رئيسا
كمال بوقرة	أستاذ	باتنة 1	مشرفا
أنور مقراني	أستاذ	سطيف 2	عضوا
عبد الرحمن سوالمية	أستاذ محاضر أ	بجاية	عضوا
وناسي سهام	أستاذ محاضر أ	باتنة 1	عضوا
عماد دمان ذبيح	أستاذ محاضر أ	خنشلة	عضوا

السنة الجامعية: 2020-2021

فهرس الدراسة :

الإهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
مقدمة	**أ - ب**
الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة	
1-إشكالية الموضوع	1
2- أسباب اختيار الموضوع	6
3- أهمية موضوع الدراسة	8
4- أهداف دراسة الموضوع	11
5- فرضيات الدراسة	13
6- تحديد مفاهيم الدراسة	15
7- الدراسات السابقة	23
الفصل الثاني : الدراسة النظرية للضبط الاجتماعي	
- تمهيد	52
1- الرؤية التاريخية للضبط الاجتماعي	53
2-تعريف الضبط الاجتماعي	58
3- طبيعة الضبط الاجتماعي وحاجته المجتمعية	62
4-أنواع الضبط الاجتماعي	65
5-أهمية الضبط الاجتماعي	71
- خلاصة	74
الفصل الثالث : الضبط الاجتماعي ووسائله	
- تمهيد	75

1-التنشئة الاجتماعية (تعريفها ، أنماطها ، أساليبها ، الأسرة والتنشئة)	77
2- القانون (تعريفه ، مراحله ، أهميته وأهدافه)	89
3- العادات و التقاليد و الأعراف	96
4- القيم (تعريفها ، خصائصها ،أبعادها ، أهميتها وأسسها)	101
5- الاتجاهات النظرية لوسائل الضبط الاجتماعي)	110
-خلاصة	121
الفصل الرابع : المجتمع الحضري رؤية و أبعاد	
-تمهيد	123
1- المجتمع الحضري و علم الاجتماع الحضري	123
2- تعريف المدينة	127
3-نشأة المدينة	132
4-التحضر والحضرية	135
5-المدينة بين التحضر و الحضرية	143
الفصل الخامس : الإجراءات المنهجية للدراسة	
1- مجالات الدراسة ***أ-المحال المكاني*** ***ب-المجال البشري*** ***ج-المجال الزمني***	147
2-العينة	149
3 - منهج الدراسة	152
4-أدوات جمع البيانات	154
الفصل السادس : تفريغ وتحليل البيانات	
1-تفريغ و تحليل البيانات	157
2- نتائج الدراسة العامة	236

3- نتائج الدراسة حسب الفروض	237
الخاتمة	239
قائمة المراجع	

فهرس الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	يوضح جنس مفردات العينة ومستوياتهم العمرية	**158**
2	يوضح الحالة المدنية للمبحوثين	**160**
3	يوضح المستويات التعليمية لأفراد العينة	**162**
4	يبين عدد أفراد الأسرة (دون عد الوالدين)	**165**
5	يبين طبيعة عمل رب الأسرة	**167**
6	يوضح طبيعة مسكن أفراد العينة	**169**
7	يوضح المسؤول عن توجيه الأبناء في الأسرة	**171**
8	يوضح الأساليب التي تتخذها الأسرة في عملية التربية و التوجيه	**174**
9	يوضح اذا ما كان الأولياء يهتمون بمتابعة تصرفات أبنائهم	**176**
10	يوضح اذا ما كان الأولياء قادرين على السيطرة على سلوكيات أبنائهم الخاطئة	**179**
11	يبين المسؤول عن حل انشغالات ومشاكل أسرة المبحوث	**182**
12	يوضح اذا ما كانت المبادئ التي تغرسها الأسرة في أبنائها	**185**

	كافية لتهذيب السلوك	
13	يوضح اذا ما كان المبحوثين يتقبلون المبادئ التي تحاول الأسرة زرعها فيهم	**188**
14	يبين اذا ما كانت المبادئ التي تزرعها الأسرة ملائمة لطابع شخصية المبحوث	**190**
15	يوضح تصرف المبحوث في حال وقوع خلافات بينه وبين جيرانه	**192**
16	يبين مدى تقبل المبحوث للانتقاد من الآخرين في حال وقوعه في خطأ	**194**
17	يوضح اذا كان المبحوث يراعي أقواله وأفعاله أمام أفراد مجتمعه	**196**
18	يبين اذا كان المبحوث يقوم بالدفاع عن شخص مظلوم لا يعرفه	**198**
19	يوضح اذا كان المبحوث يأخذ بنصائح من هم أكبر منه سنا	**200**
20	يوضح ردة فعل المبحوث تجاه شخص كبير قام بشتمه او توبيخه	**202**
21	يبين ردة فعل المبحوثين تجاه اعتداء على الحي الذي يقطنون فيه دون كونهم من المتضررين	**204**
22	يوضح اذا ما كان المبحوثين يقدمون المساعدة لأبناء الحي والأقرباء في المناسبات العامة	**206**
23	يوضح مدى احترام المبحوثين للمبادئ الدينية	**208**
24	يبين احترام المبحوثين لقيم المجتمع	**211**
25	يوضح اذا ما كانت القيم الاجتماعية هي ما يضبط سلوكيات وتصرفات المبحوثين	**213**
26	يوضح تصرف المبحوث في حال تم الاعتداء عليه من شخص	**216**

	ما	
27	يبين الهيئات التي يعتمد عليها المبحوث في حل مشاكله ونزاعاته	**218**
28	توضح اذا ما كان المبحوث يسدد فواتير الغاز والكهرباء والماء حتى وان لم يكن قادرا على ذلك .	**221**
29	يوضح اذا كان المبحوث يؤدي واجبه تجاةالآخرين ، و فيما يتمثل ذلك	**223**
30	يوضح اذا كان المبحوث قادرا على مخالفة القانون في حال لم يكن لصالحه	**224**
31	يبين اذا كان المبحوث يحدد علاقاته الاجتماعية وفق ما يسنه القانون	**226**
32	يبين أسباب ابتعاد المبحوثين عن الآفات الاجتماعية	**228**
33	يبين اذا كان المبحوث يفضل معالجة الأمور بطرق سلمية	**230**
34	يوضح اذا كان المبحوث يؤمن بالعدالة القانونية في حماية حقوقه	**232**
35	يبين معيار المبحوث في تعديل سلوكياته	**234**

مقدمة :

لقد سعى الإنسان منذ القديم ، ومنذ بدأ ممارساته الدنيوية إلى تنظيم أشكال حياته المختلفة من أجل تحقيق الاستقرار والأمن النفسي والاجتماعي ، وذلك عن طريق أساليب وأنماط سلوكية حددها في شكل ما يسمى بالضبط الاجتماعي من أجل ضمان حقوقه وواجباته ، ومن أجل تنظيم حياته الإنسانية التي تبتعد عن النظام المعيشي الحيواني القائم على مبادئ القوة و العشوائية و اللاتنظيم التي تذهب به إلى التزعزع واللااستقرار .

وقد كان هذا الشكل من التنظيم هادفا في أساسه إلى كبت غرائز الفرد الأنانية الهادفة هي الأخرى إلى تلبية متطلباتها وإشباع حاجاتها وغرائزها التي في حال عدم وجود ضوابط تحدد منتهاها وبدايتها كانت قد تزيح الشخص عن الطريق الذي تتطلبه الجماعة و تحدده المتطلبات الاجتماعية لما تتمبيز به الطبيعة الإنسانية من هوى ، و لهذا كانت عملية الضبط الاجتماعي عملية قيمية تعمل على حفظ النظام والنظم الاجتماعية التي تنظم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع ، عن طريق مجموعة من الصور والوسائل و الآليات الهادفة إلى تنظيم سلوك الفرد و جعله ينصهر ويطابق متطلبات المجتمع وقواعده .

و لأهمية هذه العملية و ضرورتها ذهبت التوجهات النظرية والتنظيرية منذ القديم ومنذ بدأ عديد العلوم و أهمها علم الاجتماع إلى البحث في المعاني الحقيقة لمصطلح الضبط الاجتماعي مع كل مرحلة ، إذ أن الأصل في المصطلح هو سعي المجتمع إلى تنظيم علاقاته و أشكاله وتنظيم نفسه ، ليتطور في ثلاثينات القرن العشرين إلى إلزام كل فرد في المجتمع إلى الامتثال لما يقره المجتمع من أحكام ، وتطور البحث في حقيقة العملية الضبطية ليتم التنظير لها في أوائل القرن العشرين . وهنا برزت أهميتها أكثر و تأصلت علميا وعمليا كعملية اجتماعية هامة في بناء استقرار المجتمع وتنظيمه .

حيث اعتبر الضبط الاجتماعي من أهم ما تم تناوله من طرف مجموعة من العلوم كالتاريخ ، علم الاجتماع، علم النفس ، علوم التربية ، الخدمة الاجتماعية و غيرها من العلوم ، لأهميته الخدمية في تنظيم ورعاية المجتمعات، و تحقيق التوازن و الاتزان المجتمعي ، و لكن على الرغم من أهميته ومن وقع إستراتجيته في تنظيم العلاقات الإنسانية والاجتماعية لا يزال الغموض يتلبس المصطلح لاختلاف المفكرين والعلماء في تحديد تعريف شامل ومتفق عليه لتشعب مجالاته و مضامينه وأبعاده ووظائفه .

ولكن على الرغم من ذلك يبقى الاتفاق قائما في تحديد علماء الاجتماع مجموعة من الوسائل التي يقوم عليها الضبط الاجتماعي في تنظيم علاقات المجتمع ، و هي الوسائل الرسمية القائمة على ما تلزم به الحكومة أفرادها من أحكام يتطلب المجتمع احترامها ، وما تنهى عنه من ممارسات ، وتتمثل في العقوبات التي تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار والأمن العام للمجتمع ومنع الفوضى ، وهو ما يطلق عليه في علم الاجتماع بالتنظيم . ووسائل غير رسمية تتمثل في الممارسات والسلوكيات التي يمارسها الفرد منذ بدأ حياته وفق ما هو متوافق ومقبول اجتماعيا، وهي القيم و المبادئ و المعايير المنطوية تحت إطار عملية التنشئة الاجتماعية الهادفة إلى صقل شخصيات أفراد المجتمع تحت إطار المجتمع ومتطلباته .

وقد شاع استخدام وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي منذ القديم وفي عديد الدراسات السوسيولوجية في المجتمع الريفي أكثر منها في المجتمعات الحضرية ، في استطراد لشيوع الوسائل الرسمية في المجتمع الحضري على غرار المجتمع الريفي ، وهو ما تهدف الدراسة إلى الكشف عنه والتحقق من صحته من خلال البحث في أهم الوسائل الضبطية التي يشيع استخدامها في المجتمع الحضري . وذلك بدراسة ميدانية للموضوع في إحدى المجتمعات الحضرية الجزائرية . وقد بذلنا في سبيل ذلك اعتماد خطة بحث تضمنت فصلا منهجيا احتوى على إشكالية للدراسة ،

أسباب اختيار الموضوع ، أهميته ، أهدافه مع تعرض لعدد من الدراسات السابقة ، وتحديد لفروض الدراسة ، و تقديم لأهم المفاهيم المتضمنة في الدراسة .

ليشتمل الفصل الثاني طرحا سوسيولوجيا لمصطلح الضبط الاجتماعي من خلال الطرح التاريخي للمصطلح ، تعريفه ، أهميته وأهدافه .

وتناولنا في الفصل الثالث وسائل الضبط الاجتماعي وضرورته الاجتماعية ، و وسائل الضبط الاجتماعي ، و تقديما للمداخل النظرية له .

ثم تناولنا في الفصل الرابع علم الاجتماع الحضري والمجتمع الحضري ، مع تناول للمدينة ونشأتها وعلاقتها بالتحضر والحضرية ، و المدينة بين التحضر والحضرية .

ثم طرحنا في الفصل الخامس الإجراءات المنهجية للدراسة المتضمنة مجالات الدراسة ، عينة الدراسة ، منهج الدراسة ، أدوات جمع البيانات . لنصل في الفصل السادس إلى تفريغ البيانات وتحليلها وعرض عرض للنتائج.

الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة
1-إشكالية الموضوع
2- أسباب اختيار الموضوع
3- أهمية موضوع الدراسة
4- أهداف دراسة الموضوع
5- فرضيات الدراسة
6- تحديد مفاهيم الدراسة
7- الدراسات السابقة

1-تحديد إشكالية الدراسة :

خضع الكون منذ بداية خلقه إلى النظام والتنظيم والضبط للحفاظ على وجوده ورسم هويته ، ومكافحة النزوات المتمردة للنفس البشرية . بدءا من سيد الخلق ادم عليه السلام ونهيه عن الأكل من الشجرة إلى مراحل حياتية كونية متعددة وكثيرة وصلت إلى ما هي عليه الحياة المعاصرة ؛ من استخدام للقانون في أشكاله المختلفة الخاضعة لاختلاف المجتمعات البشرية مكانيا ودينيا واقتصاديا وأخلاقيا وتطوريا ...الخ .

حيث أن الضبط واجب دنيوي كما هو واجب ديني لتنظيم الحياة الإنسانية ، ومعالجة الاختلالات المجتمعية وحفظ الحقوق والواجبات . وهو ما يتجلى واضحا في سعي كل المجتمعات الإنسانية بعيدا عن تصنيفاتها التطورية من بدائية إلى متقدمة أو متخلفة إلى متحضرة ، وبعيدا عن انتماءاتها العرقية والدينية ،وسياساتها وأخلاقياتها ....الخ . إلى صياغة أساليب ووسائل للحفاظ على استقرارها وسلمها وتطورها ، وتجنيد كل الإمكانيات والوسائل للحفاظ على ذلك ؛ حيث أن مقدار استقرار المجتمع وتطوره واتسامه بالتكافل والتعاون والتضامن الاجتماعي ، وبقوة التفاعل بين أفراده واتجاهه نحو العطاء والايجابية يعود إلى مدى تنظيمه وقدرته على الحفاظ على حقوق وواجبات أفراده .التي لا تكون في شكلها الصحيح إلا بالخضوع لحتمية وسائل وأساليب الضبط الاجتماعي (اعتبارا من أن النفس البشرية ميالة إلى الأنانية وتحقيق المصالح الشخصية) . التي تهتم على اختلافها بتنظيم السلوكيات الاجتماعية للأفراد وفقا لما يتطلبه المجتمع وما يتوافق مع قيمه وأخلاقه وعاداته وتقاليده ودينه ...الخ . عبر عديد المؤسسات الاجتماعية بدءا من أول تنظيم يهتم بتربية النشء وهو الأسرة إلى اكبر المؤسسات الاجتماعية والتربوية. حيث أن بناء العلاقات و تقوية الروابط الاجتماعية والحفاظ عليها هي متطلب انساني أكدته مختلف العلوم من علم اجتماع وعلم النفس والانثربولوجيا، وتعرضت له الفلسفة الاغريقية و الرومانية والعربية، تاكيدا بكون الانسان حيوان اجتماعي مدني بطبعه يعيش مع بني جنسه في علاقات اجتماعية متشابكة يسودها التعاون و التكافل و التضامن من أجل تلبية

فطرية الانسان في التجمع من ضمان البقاء وتلبية الحاجات . فالرابطة الاجتماعية، ليست علاقة ثابتة حسب علماء الاجتماع، بل تتطور باستمرار، وتخضع للديناميكا الاجتماعية، فبقدر ما هي قابلة للنمو والاستقرار،بقدر ما هي عرضة كذلك،لكل أنواع التوتر والاضطراب والتفكك، يعني أن هذه الروابط الاجتماعية، ظاهرة ديناميكية تتأثر بما يحيط بها.وهكدا فان الروابط الاجتماعية تتغير من مجتمع إلىأخر ، كما من مكان بيئي إلى آخر تأثرا بالتكنلوجيا والرقمنة ووسائل الاتصال المختلفة حسب ما يؤكده علم اجتماع الاتصال " حيث يقولون في ذلك أن "وسائل الاتصال الحديثة، أفيون الشعوب الضعيفة تقنيا فبتفكك الغطاء الواقي، وفي تسرب متواصل، لشتى الرموز الدخيلة والغريبة، التي تفرزها وتسوقها وسائل الاتصال الحديثة، التي تعتبر بريئة في تصور الكثير، تبدأ عملية انفصام الروابط الاجتماعية المرجعية، لتستبدل بقيم ورموز أخرى هشة وزائلة، جاعلة الفرد يعيش بين عالمين عالم وهمي وعالم آخر، من الشعور المحبط، وفي كلا الحالتين يتجه المجتمع نحو حالة مختلة نفسيا واجتماعا."[1] وهو ما يدل على أن المجتمع في حالة تغير مستمر بسبب انتشار وسائل الإعلاموالاتصال الحديثة، من حيث التغير في العلاقات النفسية والاجتماعية التي تعاني أفكارا دخيلة على طبيعة المجتمع وعلى أخلاقياته وقيمه وعاداته ومنه قوانينهوأحكامه التي تحتاج وسائل ضبطية آنية وفعالة من أجل المعالجة والتقويم. خاصة في المجتمع الحضري السريع التغير والذي يعاني من ضعف الروابط الاجتماعية والخواء الروحي والنفسي والاجتماعي.

وقد اعتمدت المجتمعات الإنسانية منذ القدم في تنظيم حياتها، وتنظيم المجتمع إلى تحكيم جملة من الوسائل الضبطية التي يخضع لها الأفراد طوعا أو كراهية من اجل الحفاظ على استقرارها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والأخلاقي ...الخ. ومن اجل صياغة نظام عام وقانون جمعي يتشارك كل أفراد المجتمع في صنعه كما

---

[1] عبد الكريم بويحياوي : **تفكك الرابطة الاجتماعية عبر وسائل الاتصال من الأنوميا إلى ظاهرة الخواء الاجتماعي،** فعاليات الملتقى الوطني الرابع لقسم علم الاجتماع يوم6و7نوفمبر2006، منشورات كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر ، ص304.

احترامه والخضوع له، ضمانا للحقوق والواجبات. والابتعاد عن الاختلال المجتمعي وانتشار تحقيق المصالح الفردية التي تؤطر المجتمع للخضوع لنظام الغاب.

وقد كانت هذه الوسائل راسخة في الطبيعة الإنسانية وملتصقة بالقيم المجتمعية التي يمكن القول عنها فطرية نازحة نحو الاكتساب وفقا لطبيعة كل مجتمع. من اجل نشر الاستقرار ودحر الفوضى واللااستقرار. ومن اجل تنميط سلوك الفرد والجماعة وتنظيمه وامتثاله مع الطابع والسلوك العام للمجتمع. ودلك من أول وسيلة ضبطية تهتم بتضمين القيم والمعايير والعادات والأخلاق والدين ...الخ في الفرد وهي عملية التنشئة الاجتماعية بطرق لا تصنف على أنها رسمية لارتباطها أساسا بحياة الفرد فطريا.إلى وسائل عديدة مثل الدين الذي يتضمن قوانين وأوامر ونواهي اللاهية تحتكم إلى الترغيب والترهيب والى العقاب والجزاء والثواب. ومثل القيم والعادات والتقاليد وصولا إلى جعل كل نهي يخل بالنظام المجتمعي واستقراره وثباته خاضع للجزاء الدنيوي الرسمي وهو القانون عن طريق عديد المؤسسات المطبقة لذلك مثل البوليس، المحاكم ...الخ.

وبهذا تتخذ هذه الوسائل شكلا رسميا وآخر غير رسمي يهدف في مجمله إلى تنميط السلوك العام لأفراد المجتمع وفق ما يقره المجتمع، وما يجعله مثالا عاما للسلوك السوي. فأي تجاوز له أو خرق هو تمرد وجريمة يعاقب عليها الفرد.

وتختلف هذه الوسائل في حدة تطبيقها احتكاما إلى طبيعة المجتمع وانتماءه الديني والأخلاقي والعرقي والجغرافي والزماني ...الخ. فما تتخذه الدول الغربية في صياغة الأحكام المجتمعية العامة؛ غير ما تتخذه المجتمعات العربية لارتباط المواد المصاغة في القانون والأخلاق والقيم والأعراف إلى عامل الدين المختلف والجغرافية أيضا.كما هو الحال في اختلاف المواد المضمنة أيضا في المجتمع الواحد حتى وان كان ينتسب إلى انتماء ديني واحد.فالمجتمع العربي في مثال ذلك في غالبيته مسلم إلا أن تقديسه وخضوعه لوسائل الضبط الاجتماعي يختلف من مجتمع ريفي إلى حضري؛ أين نجد شيوع الوسائل الغير رسمية في المجتمع الريفي أكثر من

الحضري للنمط القيمي الاجتماعي الذي يقوم على فطرية احترام العادات والقيم والتقاليد والأعراف بين أفراد المجتمع الريفي الذي يخضع لها خوفا من الاستبعاد والاستنكار وقلة المكانة فيه أكثر من المجتمع الحضري الذي تشيع فيه الوسائل الضبطية الرسمية القائمة على العقاب الخارجي والجزاء والعقاب الذي تقره القوى الحاكمة مدنيا. والتي دونها عموما في المجتمع الحضري تشيع انتهاكات العادات والتقاليد والأعراف التي تلقى تقديسا من المجتمع الريفي.

و باعتبار عملية الضبط الاجتماعي القاعدة المقومة للنظام الاجتماعي و الأداة القانونية أخلاقيا وإداريا التي تعمل على تناسق وانسجام المجتمعات بنوعيها الخاضعة للضوابط العرفية الإلزامية التي تمثل القيم الاجتماعية النابعة من روح التفاعل والاقتناع و التأثير الاجتماعي الذي نشأ عليه الفرد ، وكون من خلاله جماعته وضوابطه و أحكامه التي تمثل سلوكهم المشترك المقرر بناءا على مبدا التشاور و المشاركة في اتخاذ القرارات والعمل بها من أجل توجيه السلوك الفردي نحو السلوك الاجتماعي الجمعي و الأخرى الخاضعة للضوابط الإدارية الرسمية الإلزامية بناءا على ما تقتضيه الأحكام و التنظيمات و القواعد القانونية للمجتمع القيادي العام أو ما يسمى بالدولة .

والمجتمع الجزائري هو واحد من أهم المجتمعات الخاضعة لنظام التغيير والتغير القيمي بسبب اتساع دائرة توسع المدن وهيمنتها على الرسم الجغرافي للدولة،أين انتقلت نسبة الحضرية من 30 % سنة 1960 إلى 60 %سنة 2002.[2] وهو ما كان نقطة تحول حضري مهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعالجزائري،الذي تزايدت فيه رقعة خصائص مجتمع المدينة التي تختلف في جدورها ومتطلباتها عن خصائص مجتمع الريف أو المجتمعات القروية. أين كان المتطلب الإلزامي هو تواجد نظام ضبطي يقلص هوة الاختلاف والتضارب، ودمج سلوك الفرد مع المعايير القيمية للمجتمع الحديث بدءا من الأسرة وانتهاءا عند الدولة،

[2] Rapport national cpd . Population et developement en algérie . p 27 .

من أجل الحفاظ على استقرار وثبات القيم والمقومات الاجتماعية عنطريق آليات الزاميةوإجبارية للفرد مع بنائه الاجتماعي.وقد جاءت هده الدراسة لتبين دور وسائل الضبط الاجتماعي في تحقيق الامتثال والتوافق الاجتماعي في المجتمع الحضري، ودلك من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما هي أهم وسائل الضبط الاجتماعي استخداما في المجتمع الحضري؟ ما هي أكثر وسائل الضبط الاجتماعي استخداما في الوسط الحضري؟

2-أسباب اختيار الموضوع:

يعمل أي بحث علمي كأداة منهجية علمية للبحث في أي موضوع من المواضيع، التي تحتاج إلى التمحيص والدراسة وجمع البيانات والمعلومات للوصول إلى نتيجة معبرة عن طبيعة الموضوع واقعيا وعلميا. والمواضيع التي تحتاج إلى ذلك كثيرة ومتشعبة لارتباط كل ظاهرة واي موضوع بالحياة الإنسانية وما تحتاجه من اجل التطوير والتقدم، خاصة مع التطورات التكنولوجية الحديثة، والتحديات الرقمية وعالم المعلوماتية.

وقد ارتبطت أسباب اختيار موضوع الضبط الاجتماعي ووسائله في المجتمع الحضري بالنسبة للباحثة، بأهمية الموضوع نفسه الذي تداعى في عالم اليوم، مع انتشار وسائل ضبطية حديثة تدخلت في صياغة القوانين، وفي اتجاه الأفراد نحو معاني الديموقراطية والحرية.وكانت هذه الأسباب كمايلي:

- ارتباط موضوع الضبط الاجتماعي بتخصص الباحثة، وتوجهها العلمي اللصيق بالبحث في المواضيع القانونية الاجتماعية التي تحتاج إلى الدراسة والتحليل السوسيولوجي. وكان موضوع وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع الحضري ، عملية اجتماعية قانونية ذات منحيين تحتاج إلى الطرح القانوني والتحليل السوسيولوجي .
- ارتباط سبب اختيار الموضوع بأهمية موضوع الضبط الاجتماعي ، في توطيد معاني الارتباط الاجتماعي والعدالة والمساواة الاجتماعية . تحت إطار قيمي قانوني واحد يكون الإطار المرجعي العام للمجتمع ككل .

- تناول موضوع الضبط الاجتماعي في المرحلة الدراسية العلمية السابقة (ماجستير)، واستصاغة الموضوع وهضمه. مع الرغبة في تطوير الموضوع والتوسع فيه؛ ليكون بعون الله مرجعا علميا ودراسة واقعية للبحث في موضوع الضبط الاجتماعي.
- تغير معايير وقيم الامتثال للقواعد المجتمعية العامة، أو بعبارة اصح التمرد الأخلاقي والسلوكي على القيم الأخلاقية والمجتمعية والعادات والتقاليد ...الخ، باسم الحرية والديمقراطية والتحرر والتعلم ...الخ .
- انتشار عالم المعلوماتية والتكنولوجيا الرقمية، والانفتاح العالمي الذي مس كل شرائح المجتمع. وكل الانتماءات الدينية والأخلاقية والعرقية، والذي أحدث تغيرا في نمط تقبل الفرد للقواعد الاجتماعية.
- كما أن وسائل الضبط الاجتماعي، هي ممارسات حياتية لا بد من التعرض لها، ومن تداولها ومن التعامل معها، سواء كان التقبل أو الرفض أو الاستحباب أو الاستنكار. وهو سبب يرتبك بأهمية الموضوع ذاته.
- محاولة صياغة مفاهيم ممارسة وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع الحضري، كونه المجتمع الأكثر اختلافا في جمع العرقيات والأديان والأخلاق. وأكثر المجتمعات تعرضا للحداثة والتكنولوجيا.
- اعتماد البحث في وسائل الضبط الاجتماعي الممارسة في المجتمع الحضري، كونه المجتمع الأقرب إلى الذهن في ممارسته الوسائل الضبطية الرسمية القائمة على الجزاء والعقاب الحكومي. ومن هنا إحداث وفهم المقاربة السوسيولوجية في ذلك.
- يعتبر المجتمع الحضري المجتمع الأكبر والأكثر احتكاكا بالتغيرات الحياتية التكنولوجية، والانفتاح العالمي.
- الاهتمام والميول الشخصي بموضوع الضبط الاجتماعي ووسائله المختلفة، وتأتى ذلك بدءا من الاهتمام بدور التنشئة الاجتماعية في ضبط سلوكيات الفرد منذ نشأته، وسقل ذلك بتظافر جهود عديد المؤسسات الاجتماعية، التي تجند كل وسائلها واهتمامها لحفظ استقرار المجتمع وعدم فوضويته .

3- أهمية الدراسة:

يتمتع أي بحث أو موضوع أو ظاهرة اجتماعية، بتمتعها بقيمة علمية من اجل الدراسة والتحليل والتمحيص، وصياغة النتائج.لهذا كان البحث العلمي ضرورة

حتمية للتطوير الأكاديمي من جهة وتطوير الحياة من جهة أخرى، لاعتمادها على النتائج الواقعية التي أفرزت النتائج وسخرت الأسباب وأعطت الحلول.

ودراسة موضوع وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع الحضري، هي دراسة علمية سوسيولوجية تبحث في واقع استخدام وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع الحضري بطرح قانوني وتحليل سوسيولوجي امبريقي، يهدف إلى خدمة البحث العلمي.وإعطائه الصبغة الواقعية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بأهمية الموضوع والمتمثلة فيمايلي:

- يعتبر موضوع الضبط الاجتماعي من المواضيع الهامة التي تحتاج إلى الدراسة السوسيولوجية، جنبا إلى جنب الدراساتالقانونية حيثأعتيد ربط هذا الموضوع بالجانب القانوني واستبعاده عن الدراسات الاجتماعية.
- وسائل الضبط الاجتماعي هي وسائل بنائية وظيفية في تنظيم المجتمع الإنساني وجب من خلالها إعطاءه صبغة الإنسانيةالبعيدة عن قانون الغاب.وبهذا المعنى فهي وسائل تعمل على حفظ الحقوق والواجبات لكل أفرادالمجتمع.وبهذا فهو موضوع علمي عملي يسعى إلى تجسيد ثقافة حفظ الحقوق وأداء الواجبات من أجل بناء مجتمع مثالي عادل غير عقيم من القيم الإنسانية التي تجسد روح الإنسان.
- تعتبر وسائل الضبط الاجتماعي من أهم وسائل نشر العدالة والمساواة في المجتمع الإنساني، وبهذا فهي أداة تنظيمية هامة لا يمكن للمجتمع أن يتخلى عنها ولا أن يتجاوزها.
- يعتبر الضبط الاجتماعي بكل وسائله من أهم عوامل تحقيق الشخصية الاجتماعية للفرد، لما تهتم به هذه الوسائل من تنظيم لطبيعة التفاعلات الاجتماعية والمشاركة الجمعية والضمير الجمعي. وتأطير سلوك الفرد ضمن السلوكيات الجمعية التي تمثل القاعدة العامة للمجتمع، والتي يستوجب احترامها وتقديسها.

- يعمل الضبط الاجتماعي على تنظيم الأدوار داخل المجتمع، من خلال قيام كل فرد من أفراد المجتمع بالدور المنوط به، ومنه تحقيق الأمن الاجتماعي والتضامن والتماسك الاجتماعي.
- تتجلى الأهمية الأكبر لممارسة وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع، في الحفاظ على النظام المجتمعي، وتطبيق القوانين وحفظ الحقوق والمساواة ونشر العدالة الاجتماعية، من خلال الجزاءات والعقاب لكل ما يزعزع استقرار وسيرورة هذه القوانين في حفظ النظام.
- يشتمل الموضوع على أهمية نظرية ترتبط بالتعرف على طبيعة الضبط الاجتماعي واهم وسائله في المجتمع الحضري. وعلاقة استخدام هذه الوسائل في الاستقرار المجتمعي والنفسي والأمني على المستويين الفردي والجماعي .
- تناول موضوع الضبط الاجتماعي من الناحية التحليلية السوسيولوجية ، بعد الربط المباشر للضبط الاجتماعي بالوسائل الرسمية وبذلك ربطه بالجانب القانوني .اي ازدواجية البحث في الموضوع السوسيو قانونية .حيث أن عملية الضبط الاجتماعي أو فكرة وجوده ارتبطت مند القدم بمبدأ التنظيم في المجتمعات البسيطة و غيرها لحاجته للاستقرار في حياته الاجتماعية ، فبعد أن كان قوام هدا التنظيم التلقائية والبساطة في إعطاء الأوامر و النواهي داخل الوسط المجتمعي سادت الفوضى بشيء من التجاوز من فرد إلى آخر لعدم بنائها على قاعدة صلبة تردع وتكافئ و تسلب حرية الممارسة من أجل الحفاظ على الوحدة الاجتماعية بالرغم من صعوبة النتيجة التي تصل في أحيان كثيرة إلىالنبذ الاجتماعي وهو اقصى ما يمكن أن يتعرض له الفرد العاقل في مجتمعه . وقد كان تعزيز الاستخدام الغير الرسمي لوسائل الضبط الاجتماعي بالوسائل الرسمية القاضية قانونيا بالمعاقبة والجزاء متطلبا هاما اعتمدت عليه كل الدراسات القانونية التي كان لا بد لنا نحن كسوسيولوجين

أن ندعمها وندرسها من أجل تحقيق التكامل في موضوع الضبط الاجتماعي وتطبيقاته في المجتمع الحضري.

- تناول الموضوع أمريكياوعمليا، وبذلك إثراء البحث العلمي والتراث السوسيولوجي بالدراسة الواقعية لعلاقة وسائل الضبط الاجتماعي بالمجتمع الحضري. بعد تناوله وإثراءه نظريا؛ ومن خلال ذلك الوصول إلى حلول ومقترحات إصلاحية أو تعقيبات تكميلية لاستخدام وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع الحضري.

4-أهداف الدراسة:

إن أي بحث أكاديمي من بدايته إلى نهايته يهدف إلى تحقيق أهداف والوصول إلى حقائق، تكون الزبد المتمخض عن مجموع الجهود التي بذلها الباحث لاكتشاف الحقائق وتحليلها وتمحيصها والوصول إلى نتائج وتعقيبات وحلول ...الخ.

وقد تناول هذا البحث مجموعة من الأهداف، يمكن تصنيفها إلى أهداف علمية وأهداف عملية

أما العلمية فتمثلت فيمايلي:

- الطرح النظري المسبق لموضوع الضبط الاجتماعي ووسائله في المجتمع الحضري، مع الطرح الأمريكي من اجل التعريف بوسائل الضبط الاجتماعي وماهيتها ومدى فاعليتها في تنظيم الحياة الإنسانية.
- التعريف بالدور الرئيسي الذي يلعبه الضبط الاجتماعي في الاستقرار والأمن في المجتمع، ودور وسائله في تنظيم ذلك من خلال الجزاء والعقاب لكل ما يتناقض مع الأحكام والقوانين المجتمعية العامة.
- تفطين القارئ إلى تفاصيل استخدام وسائل الضبط الاجتماعي، وضرورتها الحياتية في تمتين أواصل التفاعل والتماسك والتضامن الاجتماعي، انطلاقا من مبدأ الحق والواجب.

- تزويد المكتبة الجامعية بمرجع ميداني ذو نتائج واقعية تعكس طبيعة استخدام وسائل الضبط الاجتماعي في الوسط الحضري.

وكل الأهداف العلمية المرجوة هي انعكاس لما ينطوي عليه موضوع الضبط الاجتماعي من أهمية بالغة في تنظيم الحياة البشرية. عن طريق نشر العدالة الاجتماعية والمساواة، والاستقرار والأمن الاجتماعي، وحفظ النظام. وتمثلت هذه الأهداف فيما يلي:

- تقريب نتيجة استخدام القانون كوسيلة ضبطية هامة في المجتمع الحضري، يخضع لها أفراد المجتمع الحضري كرها وطواعية خوفا من العقاب والجزاء القانوني.
- استكشاف أهمية الجوانب والأطر القانونية في تنظيم الحياة الحضرية، ذات الثقافات العامة والثقافات الفرعية التي تتزاوج في الوسط الحضري، والتي بغياب الجانب القانوني فيها يختل التوازن الاجتماعي الذي يرسم المعالم العامة المشتركة بين تزاوج الثقافات الفرعية واختلاطها.
- اعتماد القانون في مختلف المؤسسات الحضرية، هو حل وبديل سوسيولوجي ونفسي وقانوني تعتمد عليه الحياة الحضرية من اجل المساواة والعدل والتنظيم والاستقرار.
- الدور الأساسي الذي تلعبه القيم الاجتماعية المشتركة في المجتمع الحضري، في الحفاظ على استقرار المجتمع وسلامته من العلل والآفات الاجتماعية الكثيرة. كونها وسيلة ضبطية هامة في تحقيق التكافل والتكامل الاجتماعي.
- تهذيب الحياة الاجتماعية وقيامها على مبادئ المساواة والحق والواجب، بدءا من الفرد إلى الجماعة إلى المجتمع، عن طريق الاشتراك والتفاعل الاجتماعي القائم على القيم الاجتماعية العامة، التي توضح ملامح الاشتراك المجتمعي التفاعلي. والتي تعتبر ضوابط اجتماعية ناظمة للحياة الحضرية العامة.

- تلعب التربية أو التنشئة الاجتماعية دورا قياديا في الحفاظ على سلامة الأنساق الاجتماعية والمجتمع، عن طريق ما تلعبه من أدوار ضبطية في صياغة المبادئ الأولية للتفاعل الاجتماعي والتربية السليمة التي تحدد مدى نجاح ذلك من عدمه.

إضافة إلى إثراء المكتبة السوسيولوجية بموضوع الضبط الاجتماعي، مع الرجاء بان يكون البحث إضافة سليمة وممحصة وغنية نظريا وميدانيا. وبذلك مرجعا سابقا للبحث في الموضوع. عن طريق ما تتوصل إليه الدراسة من نتائج تكون بداية للتوسع في الموضوع، والدراسة المعمقة له.

5-فروض الدراسة:

يعبر الفرض عن إجابات محتملة أو حلول ممكنة لما يقدمه البحث من أسئلة، ولا تكون هذه الإجابات مجرد تخمينات عشوائية اعتباطية، بل هي إجابات مستندة إلى الملاحظة أو المعرفة أو الدراسات السابقة حول موضوع البحث.[3]والفرض هو تخمين للعلاقة بين متغيري البحث التابع والمستقل .[4] وهو كما يعرفه عبد الباري : " قضية تصورية تحاول أن تقيس العلاقة بين اثنين أو أكثر من المتغيرات والأفكار ".

وهو كما رأى **أرسطو** " نقطة البدء في كل برهنة، وانه المبدأ العام الذي يستخدم كإحدى مقومات القياس". وبهذا فهو إجابة مسبقة عن التساؤل المطروح، حسب فهم الباحث المستند إلى الدراسة الاستطلاعية الأولية لمجال البحث، مع ما قدمته الأبحاث السابقة عن الموضوع. والفروض المطروحة للدراسة في هذا البحث العلمي. كانت استنادا إلى الترتيب في استهلاك وسائل الضبط الاجتماعي في الوسط الجامعي، كون الجامعة أكثر المؤسسات الاجتماعية تعبيرا عن المجتمع الحضري.

---

[3]علي معمر عبد المؤمن : **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية (الأساسيات والتقنيات والأساليب)** ، ط 1 ، جامعة 07 اكتوبر ، مصر ، 2008 ، ص 141 .

[4] خالد حامد : **منهجية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية** ،ط1 ، دار جسور ، الجزائر ، 2008 ، ص 118 .

وقد طرحنا التساؤل الرئيسي القائل: ما هي أهم وسائل الضبط الاجتماعي استخداما في المجتمع الحضري؟ هل يعتمد المجتمع الحضري في تنظيم علاقاته على الوسائل الرسمية أكثر، أم الوسائل الغير رسمية؟

وكان الفرض الرئيسي كمايلي:

_يعتمد المجتمع الحضري على الوسائل الرسمية والغير الرسمية في تنظيم علاقاته.

وكانت الفرضيات الجزئية كمؤشرات للفرض العام كمايلي:

-يعتبر القانون وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي التي يخضع لها أفراد المجتمع الحضري

_تلعب القيم دورا مهما في ممارسة الضبط الاجتماعي في الوسط الحضري

-تقوم التنشئة الاجتماعية بدور أساسي في ضمان الانضباط السلوكي للأفراد في المجتمع الحضري.

6-مفاهيم الدراسة:

تحديد مفاهيم الدراسة هي خطوة منهجية هامة لفهم موضوع البحث، والربط بين متغيراته، كونها المعطيات المفتاحية التي تبسط على القارئ فهم موضوع الدراسة. والمفاهيم التي لابد من طرحها لفهم الموضوع هي:

1-الضبط الاجتماعي:

ا-التعريف اللغوي : لغة : "حفظ الشيء بالحزم ، ورجل ضابط رجل حازم.و يقال ضبط عليه و ضبطه ضبطا بمعنى لزوم الشيء أو حبس الشيء .

وقال" الليث " الضبط هو لزوم الشيء فلا يفارقه، ورجل ضابط بمعنى رجل حازم، ورجل ضبطي أي شديد التهذيب قوي الجسم وفي اللغة العربية يعني الضبط النظام

إذا نسب إلى الربط.والشيء المضبوط هو المحكم الدقيق. فإذا ما تعلق الأمر بجواب دل على الصحة والمطابقة.

ب-المفهوم النظري:

أما اصطلاحا فقد تعددت تعريفاته باختلاف وجهات النظر واختلاف الإيديولوجيات التي ترسم معالم النظام الاجتماعي الذي يعمل الضبط الاجتماعي بأجهزته على حمايته. وقد وجدت صعوبة في تحديد معناه ارتباطا بالمراحل التطورية لكل مجتمع، واختلاف اللغة فيه فنجده في اللغة الإنجليزية مثلا يرتبط بالقوة والتسلط والنفوذ أو " السلطة أو المقدرة الفذة «. وفي اللغات الأوروبية الأخرى كالفرنسية والألمانية والروسية يعني المراقبة والمتابعة والتقصي. كما يختلف المفهوم باختلاف التطور الحاصل في المجتمع. فيرتبط تمثيل آليات الضبط بالقيم والتقاليد والدين أكثر من ارتباطه بالقانون والقضاء ورجال الشرطة في المجتمعات المتخلفة. فيما يكون في المجتمعات المتقدمة مرتبط بالقانون ورجال الشرطة والقضاء، أكثر من ارتباطه برجال الدين والتقاليد والقيم.[5] وسنستعرض بعض من أهم التعريفات والمفاهيم.

"لاندس " يرى أن الضبط الاجتماعي هو: " سلسلة من العمليات الاجتماعية التي يمكن بواسطتها جعل الفرد مسؤولا أمام الجماعة، والتي بواسطتها أيضا يقام التنظيم الاجتماعي ويحافظ عليه، ويمكن الوصول إلى نظام أحسن للمجتمع، لان المجتمع المنظم والشخصية المتماسكة لا يمكن بناؤها إلا على قيم غير مشكوك فيها."[6]

ويرى **ادوردرس**بأنه: "ينحصر فيما يقوم به المجتمع لحفظ النظام فيه عن طريق النظم المختلفة المنظمة للعلاقات الاجتماعية، تلك النظم التي يشير الخروج عليها سخط الجماعة، ذلك السخط الذي يتدرج من مجرد السخرية والاحتقار والاشمئزاز

---

[5] معن خليل العمر : **الضبط الاجتماعي** ،ط 1 ، دار الشروق ،لبنان ، 2006 ، ص 28

[6] ناصر ثابت : **دراسات في علم الاجتماع التربوي** ، ط 1 ، مكتبة لفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1992 ، ص 265.

إلى القطيعة والتجنب والنبذ، ثم إلى إنزال الضر بالمخالف وإيذائه بالتشهير به وإيلامه بالضرب، وربما ينتهي الأمر إلى جرحه أو قتله "[7]

ويرى " **برنرد** " في كتابه " **الضبط الاجتماعي من وجهاته الاجتماعية العلمية** " أن الضبط نفسه عملية توصل عن طريقها المثيرات إلى شخص ما أو مجموعة ما فتستثير استجابات لها وظيفتها في التكيف تبعا للظروف " [8]

ويقول **ابن خلدون** في الضبط الاجتماعي: " إن الاجتماع للبشر ضروري، وهو معنى العمران الذي نتكلم فيه، وانه لابد من الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه ...وحكمه فيهم تارة يكون مستندا إلى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه وإيمانهم بالثواب والعقاب عليه الذي جاء به مبلغه، وتارة إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليها ما يتوقعونه من ثواب الحاكم بعد معرفته لصالحهم."[9]

ويرى **الأخرس محمد صفوح** بان الضبط الاجتماعي هو القواعد العامة التي يقرها المجتمع لأفراده، ويلزمهم بها وباحترامها عن طريق قوى هادفة للتأثير فيهم من اجل حماية مقوماته، وقيمته ومميزاته، من الانحراف والعصيان والتمرد.[10]

وبهذا فالضبط الاجتماعي هو حاجة مجتمعية هادفة إلى تنظيم الحياة الإنسانية العامة، وفقا لما تتطلبه وما توافق عليه الأحكام الجمعية للمجتمع. إذ أن أي خروج عن أحكامها وقوانينها يعتبر شكلا من أشكال التمرد وعدم الانصياع والانفلات. الذي يخضع فيه الفرد إلى الجزاء والعقاب احتكاما إلى مجموعة من الآليات الرسمية

---

[7] حسن الساعاتي : **علم الاجتماع القانوني** ، ط3 ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1968 ، ص 13 .

[8] المرجع نفسه ، ص 22

[9] نويل تايمر ، غريب سيد احمد :**علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، 1997 ، ص160

[10] الاخرس محمد صفوح : **إستراتجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية** ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، ص 19-20 .

كالقانون الممثل في المحتكم ودور الشرطة ...الخ. والغير الرسمية العادات والتقاليد والقيم والعرف والأخلاق والتربية ...الخ.

وبهذا فالضبط الاجتماعي أو وسائل الضبط الاجتماعي هي الآليات والميكانزمات التي يجنده المجتمع للحفاظ على استقراره وأمنه وتوازنه. قياما على أسلوب العقاب والجزاء.

2-وسائل الضبط الاجتماعي:

الوسيلة لغة جمع وسل ووسائل، وهي ما يتقرب به إلىالغير، وهي ما يتقرب به للوصول إلى الشيء.[11]والوسيلة هي كل ما يتحقق به غرض معين، فالقول مثلا وسيلة إعلان يقصد بها الأداة التي يمكن بواسطتها إيصال فكرة معينة إلى أدهان الجمهور. و الوسيلة القانونية هي الفعل القانوني الذي تبنى عليه الأدلة أمام المحكمة . [12]

والوسيلة هي درجة النبي صلى الله عليه وسلم من الجنة للقول في الأذان اللهم آت سيدنا محمد الوسيلة و الفضيلة كما ورد في لسان العرب .[13]

أما اصطلاحا فوسائل الضبط الاجتماعي كما ذكرها ابن خلدون في مقدمته هي وسائل تنظيم المجتمع، وقد أوردها في الدين القانون، العرف ، العادات و التقاليد . [14]وهي ما يحقق ما يسميه بالأمن الاجتماعي الذي يعرفه بأنه: " الاستعداد لحفظ الضروريات الخمس من أي عدوان عليها، فكل ما دل على معنى الراحة والسكينة وتوفير السعادة والرقي في أي شأن من شؤون الحياة فهو أمن «.وهو" اطمئنان

---

[11]. 247 محمد بن منظور : **لسان العرب** ، دار صادر ، بيروت ، ط 1 ، ص

[12].https://www.almaany.com/ar/dict/arar/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D9%8A%D9%84%D8%A9/

[13] محمد بن منظور ، مرجع سابق ، ص 274 .

أحمد الخشاب : **الضبط الاجتماعي أسسه النظرية و تطبيقاته العلمية** ، مكتبة القاهرة ، 1968 ، ط 2 ، ص [14] . 52

الإنسان على دينه ونفسه وعقله وأهله وسائر حقوقه، وعدم خوفه في الوقت الحالي أو في الزمن الاتي في داخل بلاده وخارجها من العدو وغيره، ويكون دلك وفق توجيه الإسلام وهدي الوحي ومراعاة الأخلاقوالأعراف والمواثيق".[15]

وقد ذكر حمد الله ربيع في كتابه الفوضى التربوية بأن وسائل الضبط الاجتماعي هي ميكانيزمات عملية التنشئة الاجتماعية الهادفة لتوافق الأفرادوالالتزام بمعاييرالمجتمع.[16]

ورأى إدوارد روس بأن وسائل الضبط الاجتماعي تتمثل بالترتيب فيمايلي:" الرأي العام،القانون، العقيدة، الإيحاء الاجتماعي،التربية،العادة،الدين، المثل العليا الشخصية،الشعائر،الطقوس،الفن،التنوير،التثقيف،الأساطير،الأوهام، القيم الاجتماعية، القيم الأخلاقية التي تدافع عنها الطبيعة الواعية «.[17]

3-القانون:

القانون كلمة غير عربية، مشتقة في الأصل من كلمة يونانية معناها الأصل.والأصول «بمعناها الشائع هي العرف أو القاعدة الاجتماعية العامة،وعلى ذلك فالأصول أقرب إلى القانون من حيث الإلزام. فنحن نقول: الأصول أن تفعل كذا، بمعنى يجب فعل كذا بناءات غلى قاعدة اجتماعية عامة تعارف عليها الناس في المجتمع «.[18]

---

[15]الأمن الاجتماعي في فكر ابن خلدون "رؤية لحفظ تماسك المحتمعات العربية في الوقت الحاضر" ، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد180 الجزء الأول ، أكتوبر لسنة 2018 .

[16] حمد الله ربيع : **الفوضى التربوية في الوسط العربي مسؤولية الأسرة والمجتمع ،** أكاديمية القاسمي للتربية ، فلسطين ، 2005 ، ص 34 .

[17] أحمد الخشاب ، مرجع سابق ، ص 52 .

[18]حسين عبد الحميد أحمد رشوان : **القانون والمجتمع (دراسة في علم الاجتماع القانوني ،** المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 4 .

وقد تم تعريبها للكلمة اليونانية kanon أي العصا المستقيمة. وهي مقياس كل شيء في اللغة العربية.[19]

والقانون في اللغات الحديثة يستخدم للدلالة على الاستقامة. و هو في اللغة الفرنسية يحمل رسم « droit’ » و هو المقياس الذي يقاس به السلوك المنحرف لكل فرد في المجتمع ، و هو السلوك الذي يتولى القانون تقويمه .[20]

أما في معناها العلمي " فتطلق كلمة قانون على كل علاقة ثابتة مطردة تربط بين ظاهرتين تؤدي إلى نتيجة ثابتة ، فيقال مثلا " قانون العرض والطلب " للربط بين الكمية المعروضة و الكمية المطلوبة ، " قانون الجاذبية الأرضية " ، قانون تعاقب الليل والنهار " " . [21]

ويقصد بلفظ القانون في معناه اللغوي " القاعدة الثابتة المطردة، التي تعبر عن علاقة ضرورية بين الظواهر، أي حتمية حدوث أمر معين كلما توافرت ظروف معينة، بما يحمله هذا الاطراد من معنى الاستمرار والاستقرار والنظام ".[22]

و قدم كلود بوكيه cloude bouquetتعريفا للقانون بقوله **:**

« le droit est d’abord un phénomène celui qui veut que chaque collectivité humaine secrète nécessairement un ensemble de règles de vie sociale régissant les rapports des individus entre eux (droit privé) est des rapports de chaque individu avec la

---

[19] أبو سعيد رمضان : **الوسيط في شرح مقدمة القانون المدني** ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1982 ، ص 9 .

[20] علي محمد جعفر : **تاريخ القوانين والشرائع** ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، 1982 ، ط 1 ، ص 7 .

[21] عمر طه ، بدوي محمد : **المدخل لدراسة القانون (نظرية القانون)** ، الكتاب الأول ، د س ، ص 5 .

[22] بعوش دليلة ، **محاضرات مقدمة لطلبة سنة اولى جذع مشترك** ، مقياس المدخل الى العلوم القانونية (النظرية العامة للقانون) ، جامعة قسنطينة -1- كلية الحقوق ، 2014-2015 .

collectivité (droit public) dont la sanction est assurée par cette collectivité elle-même »[23]

و يعرف القانون في شكله العام بأنه القواعد القانونية التي تهتم بتنظيم الحياة العامة للمجتمع . و هو في معناه الخاص الدقيق مجموع الأحكام و النصوص التشريعية المندرجة ضمن تدرج القواعد القانونية الهادفة الى تنظيم نشاطات ومسائل معينة ، ومن ذلك القول القانون التجاري ، القانون العسكري ، القانون البحري ، الجنائي ، المالي ...الخ .[24]

و بهذا فالقانون ملم بدراسة عديد الظواهر الاجتماعية ، الاقتصادية ، السياسية ، ويوضع هذا القانون من أجل حماية الفرد من نفسه و من الآخر و حتى من الدولة .

4-القيم :

أ-المفهوم اللغوي: مفردها قيمة وهي لغة مأخوذة من "قوم " و "قام " المتاع بمعنى " تعدلت قيمته به".

والقيمة هي "الثمن الذي يقوم به المتاع أي يقوم مقامه «. والجمع" القيم " مثل سدرة وسدر، وقومت المتاع أي جعلت له قيمة ".

وقيمة الشيء هي قدره. وقيمة المتاع هي ثمنه. والقيوم هي الحافظ لكل شيء وهي اسم من أسماء الله الحسنى. القيم هو الشخص الذي يسوي الأمر ويقوم به. ويقال ما لفلان قيمة أي ما له قدر ولإثبات على أمر.[25]

---

[23] Claude bouquet : **la tradiction jurdique fondement et méthode** , boek université , 2008, p 9

[24] الحبيب الدقاق ، محمد امهيري ، خالد المالكي : **مدخل لدراسة العلوم القانونية** ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، 2015 ، ص 4 .

[25] ماجد الزيود : **الشباب والقيم في عالم متغير** ، ط 2 ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان (الأردن) ، 2011 ، ص 22

ب-المفاهيم النظرية:

يرى **ميلتون روكتشي** بان القيم هي: " معتقدات تحضى بالدوام، وتعبر عن تفضيل شخصي أو اجتماعي لغاية من غايات الوجود، بدلا من نمط سلوكي أو غاية أخرى مختلفة."[26]

و عرفها **حليم بركات**بأنها: " معتقد حول غاية أو شكل من أشكال السلوك المفضل لدى الناس، توجه سلوكهم و تفكيرهم ومشاعرهم و تصرفاتهم و اختياراتهم، و تنظم علاقتهم بالواقع و بالمؤسسات و بالآخرين وبأنفسهم و بالمكان والزمان، وتصوغ مواقفهم وتحدد هويتهم ومعنى وجودهم أي أنها تتصل بنوعية السلوك المفضل بمعنى الوجود وغايته ".[27]

لوري نلسون : القيم هي الأهداف التي يسعى أعضاء المجتمع لتحقيقها ، والوسائل المشروعة لبلوغ هذه الأهداف فضلا عن نظام الجزاءات التي تفرض على الناس احترام هذه الأهداف وتلك الوسائل ، وكذا تنظيم هذه الأهداف والوسائل والجزاءات حتى يتحقق التوازن بينها ".

ويرى **توفيق السمالوطي**بأنها: الخصائص المرغوب فيها التي توجه السلوك الاجتماعي، على أساس أن ما يحكم السلوكوالعلاقات، هي ما يتوقعه الناس طبقا لنظام القيم أو موجهات السلوك."[28]

ورأى **احمد لطفي خيري**: " القيم هي مجموع القوانين والمقاييس التي تنبثق من جماعة ما، وتكون بمثابة موجهات للحكم على الأعمال والممارسات المادية والمعنوية، ويكون لها من القوة والتأثير علىالجماعة، لما لها من صورة الإلزام

---

[26] علي عبد الرزاق جلبي : **دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1984 ، ص 131

[27]. حليم بركات : **المجتمع العربي المعاصر** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1991 ، ص 329

[28] نبيل توفيق السمالوطي : **الدين والبناء الاجتماعي** ، ج1 ، دار الشروق ، جدة ، 1981 ، ص 830-84

والعمومية، وأي خروج عنها يصبح بمثابة خروج عن أهداف الجماعة ومثلها العليا."

ويرى **مروان إبراهيم القسي**بأنها: " تفضيل واختيار وحكم يصدره الإنسان عن شيء ما مهتديا بمجموعة من المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع، والذي يحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك الإنساني ".[29]

ويرى **سيد احمد غريب**: " الرغبات والأهداف المتفق عليها اجتماعيا، والتي تدخل في عمليات التعلم والتنشئة الاجتماعية "[30]

وبهذا فالقيم هي مجموع القواعد والقوانين التي يسوغها المجتمع لأفراده ويلزمهم الانقياد تحتها، والخضوع لها والالتزام بها. حيث حدد فيها ما يستحب وما يستهجن وما يرغب فيه، وما يرغب عنه. وهي أحكام يتحدد من خلالها طابع السلوك الإنساني الاجتماعي. وهي أداة ضبطية مجتمعية لها قوانينها وأحكامها.

5-التنشئة الاجتماعية:

التنشئة في اللغة العربية هي اشتقاق من الفعل نشأ بمعنى نما وشب بالنسبة للطفل وحدث وتجدد بالنسبة للشيء[31].

التنشئة الاجتماعية هي عملية يكتسب من خلالها الطفل سلوكيات وأنماط للتفكير تكون الجماعة هي المسؤولة عن غرسها فيه من أسرة مدرسة وأصدقاء وشارع ...الخ.

---

[29] حورية بدرة : **الحوار الاسري وعلاقته بالقيم الاجتماعية (دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ الثانوية)**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد التاسع ، ديسمبر 2012 . ص 119-120.

[30] غريب سيد احمد : **علم الاجتماع الريفي** ، جامعة الإسكندرية ، مصر ، 1998 ، ص 266.

[31] معمر داود:**مقاربة ثقافية للمجتمع الجزائري (دراسة لبعض الملامح السوسيونفسية واقتصادية)**،دار ايدكوم للنشر والتوزيع ،قسنطينة،2013،ص 11

ويرى **كلاوسنclausen** بانها مجموعة عمليات تهدف إلى تحسين سلوك الفرد وأدائه لمتطلبات الأسرة والمجتمع بكفاءة وجدية من خلال إدماجه فيهما.

ويرى **انكلس Ainkeles** بان التنشئة الاجتماعية هي مجموع المعارف والمهارات والقيم والحاجات والاتجاهات المتوافقة وثقافة الفرد الاجتماعية والفيزيقية.

والتنشئة في نظر **الكن وهاندل Eliken_Handle** هي الكيفية التي يسعى من خلالها الفرد كسب رضا المجتمع ليكون فردا فيه من خلال إتباع ما وافق عليه وترك ما نهى عنه من قيم وعادات وتقاليد ...الخ.

أما **ماك نيل** فيقول أنها:" عملية التطبع الاجتماعي بتفاعل مجموعة من الأبعاد الوجدانية،الاجتماعية،المعرفية، الإدراكية والسلوكية فعملية التطبع الاجتماعي تؤثر على كيفية إدراكنا لموقف ما، وتفكيرنا في هذا الموقف ومدى انفعالنا به".[32]

ويرى **زين العابدين درويش** في كتابه علم النفس الاجتماعي أن التنشئة الاجتماعية هي المكتسبات المعرفية والقيمية ومجموع المهارات والسلوكيات والأعراف التي يرثها الفرد من مجتمعه ،والتي يستحببها أفراده ويرحبونها.

ويرى عالم الاجتماع الأمريكي **(بارسونز)** أن التنشئة الاجتماعية: "عملية تعلم تعتمد على التقليد والمحاكاة والتوحد مع الأنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية عند الطفل والراشد، وهي عملية تهدف إلى إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية، وهي عملية مستمرة تبدأ من الميلاد داخل الأسرة وتستمر في المدرسة وتتأثر بجماعات الرفاق ".

ويعرف **أميل دوركايم** التنشئة الاجتماعية بأنها عملية تحولية يستبدل فيها الفرد كينونته البيولوجية بكيان ثقافي واجتماعي مورث من المجتمع يكون هو دليله في الاندماج مع أفراده و المقوم لسلوكه.[33]

---

[32]احمد النيال مايسة:**التنشئة الاجتماعية (مبحث في علم النفس الاجتماعي)**،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،ص 27- 28

وبهذا فالتنشئة الاجتماعية هي عملية اجتماعية لها أبعاد نفسية، اقتصادية، سياسية، تربوية مستقبلية على المديين القريب والبعيد، يتم من خلالها صناعة كائن بشري قادر على العطاء والاكتساب والتعلم والتعليم والى عديد العمليات الاجتماعية التي تخلق من خلال ما يسمى بالتفاعل الاجتماعي بين أعضاء المجتمع. وهي أداة ضبطية تقوم على زرع الأفكار وتهذيبها وفقا لأحكام الثواب والعقاب.

6-المجتمع الحضري:

رأى علماء الاجتماع أن المجتمع الحضري هو مجتمع المدينة، حيث طرح «لويس فيرث " تعريفها بالقول أنها: " وحدة اجتماعية متميزة من حيث أنماطها وأنساقها التي لا تتوفر إلا في المدن، ليؤكد على أهمية جعلها موضوعا خاصا لعلم خاص هو علم الاجتماع الحضري «.[34] بحيث تتميز بمجموعة الخصائص كالتعقيد، اللاتجانس، قوة الحراك الاجتماعي، تقسيم العمل، العلاقات التعاقدية، انتشار استخدام الضوابط الاجتماعية الرسمية ...الخ.[35]

وعرف «**روبرت ردفيلد** " المجتمع الحضري انطلاقا من دراسته لمجتمعات شبه جزيرة اليوكاتان بالمكسيك، التي قدم من خلالها عشر خصائص للمجتمع الحضري سماها بالمتغيرات وحصرها فيمايلي: الارتباط بالعالم الخارجي،التغاير، تقسيم العمل، تطوير الاقتصاد، احتواء تخصصات مهنية علمانية، الروابط القرابية، الاعتماد على المؤسسات الضبطية الرسمية، التمسك بالعقيدة الكاثوليكية، العادات والتقاليد والأعراف، الاعتماد على الروح الشخصية الفردية.[36]

---

[33]http://mogadishucenter.com/2013/09/25/%D8%A7%D9%84%

[34]عمر الجولاني فادية : **علم الاجتماع الحضري** ، مركز الإسكندرية للكتب ، الإسكندرية ، مصر ، د س ، الطبعة التاسعة ، ص ' 4- 5 .

[35]. نخبة من أساتذة علم الاجتماع: مرجع سابق ، ص 497

[36] السيد عبد العاطي : **علم الاجتماع الحضري** ، الأزراطية ، دار المعرفة الجامعية ، 2001 ، ص 74

وهو مجموعة من الأفراد التي تسكن النطاق الحضري داخل المدينة، المتميز بطابع حياة يتميز بالكثافة واللاتجانس والتعقيد والرسمية وقلة التفاعل وغيرها.[37]

وعرفت الأمم المتحدة المجتمع الحضري بكونه تجمع سكاني يزيد عدد قاطنيه عن عشرة آلاف نسمة. وبهذا فالمجتمع الحضري هو مجتمع المدينة القائم على علاقات التعقيد واالاتجانس وتقسيمالعمل، العلاقات الرسمية التعاقدية، كثرة الحراك الاجتماعي، تعقد علاقات التفاعل الاجتماعي ...الخ.وبهذا فهو مجتمع يختلف جذريا عن المجتمع الريفي.

7-الدراسات السابقة:

إن الإنسان بطبيعته وغريزته الإنسانية طبع بطابع الأنانية واختلاف وتنوع المتطلبات، والرغبة في إشباع رغباته وغرائزه ما يطيح به في شرك الصراع المستديم مع أخيه الإنسان، وفي انزياحه عن الطريق المستقيم والسوي. وهو ما تطلب التنظيم والقولبة والصياغة في شكل قانوني واجتماعي مشترك ومنظم سمي بالضبط الاجتماعي، الذي عرف بأنه نظام قديم عرفته البشرية وصاغته من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع. عن طريق جملة من الأساليب والآليات القيمة التي كان ولا يزال لها الأثر والدور الفعال في تنظيم المجتمع من قانون،عادات،قيم،تربية، تقاليد، دين ...الخ.

ولأهمية هذه الوسائل في تنظيم الحياة الإنسانية بكل محتوياتها، ولفعالية دور عملية الضبط الاجتماعي في كل المجتمعات على اختلاف منابعها الثقافية والاجتماعية والدينية وغيرها. كانت عملية الضبط الاجتماعي مجالا للتناول والدراسة في مختلف التخصصات العلمية والعملية، بدراسات نظرية وامبريقية معبرة عن شيوع استخدام وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمعات العربية والغربية من أجل تحقيق التوازن

---

[37]. احسان محمد الحسن : **موسوعة علم الاجتماع**، الدار العربية ، بيروت ، 1999 ، ص 55 .

المجتمعي، ومنع الاختلالات فيه.وهو ما سنحاول التطرق إليه في بحثنا هذا، من خلال طرح مجموعة من الدراسات السابقة المشابهة والمطابقة،واستشفاف نقاط الاختلاف والتشابه والتداخل بينها وبين موضوع دراستنا الموسوم بوسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع الحضري، مركزين في ذلك تارة على تعميم الموضوع، وتارة أخرى على أخذ كل وسيلة على حده. وهذه بعض الدراسات السابقة حول الموضوع:

1-الدراسة الأولى:

أثر الوسائل العقابية في الضبط الاجتماعي داخل الحرم الجامعي (دراسة اجتماعية ميدانيه على عينة من طلبة جامعةبابل(من إعداد: عمار سليم عبد حمزة.

مشكلة البحث.

" تعتبر الجامعة تنظيم اجتماعي رسمي يتميز بخصائص كنظام تقسيم العمل القائم على أساس التخصص وهذه الخاصية تقيم بناءا من الأدوار والمراكز المعتمدة على بعضها اعتمادا متبادلا. كما ويعتمد التنظيم على وجود مجموعة من المعايير الاجتماعية التي تحكم طريقة تأدية الفرد للأفعال والأدوار المسندة إليه إلى جانب وجود هيكل من المسلمات التي تحدد سلوك الفرد المتوقع ، وذلك لتحقيق المصالح المشتركة وتحقيق الاستقرار والتوازن ألاجتماعي كما أن التنظيم لا بد أن يتضمن نوعا من الاتفاق حول الأهداف والوسائل الجمعية ، فبينما تتمثل الأهداف في تقسيم العمل فان وسائل تحقيق هذه الأهداف متضمنة في المعايير الاجتماعية التي لابد أن تظم جزاءات ومكافآت ، والتي تتمثل في ما يسمى بالضوابط حيث يكون لها دور قيم في تحقيق أهداف الجامعة بوصفها تنظيم اجتماعي. ومشكلة هذا البحث تدور حول أثر الوسائل العقابية في تحقيق الضبط الاجتماعي داخل الحرم الجامعي.

ويتمحور الهدف العام لهذا البحث حول التعرف على أثر الوسائل العقابية في الضبط الاجتماعي داخل الحرم الجامعي باعتبارها أحد أشكال التنظيمات الاجتماعية الرسمية والضرورية في المجتمع.

ويمكن صياغة أهداف هذا البحث الفرعية من خلال التساؤلات المحددة التالية:

التساؤل الأول:ما مدى معرفة الطلبة للمعايير الاجتماعية المقررة داخل الجامعة ومدى معرفتهم بالعقوبات المرتبطة بها، وما أهمية ذلك في امتثال أو انحراف الطلبة عن هذه المعايير الاجتماعية؟

التساؤل الثاني:ما هي أهم العوامل التي تؤدي إلى امتثال الطلبة أو انحراف بعضهم عن المعايير الاجتماعية المقررة داخل الجامعة؟

التساؤل الثالث:هل وجود وسيلة العقاب تعد شرطا" ضروريا" وكافيا" بحد ذاتها لضبط النظام الاجتماعي العام داخل الجامعة؟

التساؤل الرابع: ما مدى فاعلية وأهمية كل من وسيلة الثواب ووسيلة العقاب في ضبط النظام الاجتماعي العام، وضبط سلوك الطلبة داخل الجامعة؟

بالإضافة إلى محاولة هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات السابقة، فإنها تهدف إلى محاولة التحقق من مدى صحة الفروض الآتية والتي تمت صياغتها بناءا على مقولات النظريات الاجتماعية ونتائج الدراسات السابقة التي تناولت موضوع هذا البحث بشكل مباشر أو غير مباشر.

الفرضية الأولى:

يؤدي عدم المعرفة بالمعايير الاجتماعية المقررة داخل الجامعة وما يرتبط بها من العقوبات إلى زيادة احتمالات انحراف الطلبة عن هذه المعايير.

الفرضية الثانية:

ضعف السلطة والرقابة يعد من أهم العوامل المؤدية إلى انحراف الطلبة عن المعايير الاجتماعية المقررة داخل التنظيم الجامعي.

الفرضية الثالثة:

الخوف من العقاب ونتائجه يعد من أهم العوامل المؤدية إلى امتثال الطلبة للمعايير الاجتماعية المقررة داخل التنظيم الجامعي.

الفرضية الرابعة:

تعد وسيلة العقاب شرطا" ضروريا" للضبط الاجتماعي داخل التنظيم الجامعي.

الفرضية الخامسة:

تعد وسيلة العقاب شرطا" غير كافيا" بحد ذاته للضبط الاجتماعي داخل الجامعة.

ومن أجل التحقق من الفروض المطروحة تم اتباع مجموعة من الإجراءات المنهجية في البحث موضوع الدراسة،وذلك كالتالي:

-منهج البحث وأداته:

تم استخدام استمارة مقابلة تضمنت بعض الأسئلة ذات العلاقة بموضوع البحث، هذا بالإضافة إلى اعتماد آلية الملاحظة البسيطة والمقابلة كوسائل لجمع المعلومات من المبحوثين. ولتحقيق الهدف.

من اجل تحقيق هدف البحث فقد تم القيام بتحديد الجوانب الآتية:

أولاً: منهج البحث وأداته:

أ-منهج البحث: تعد الدراسة من البحوث الوصفية التحليلية؛أين تم اعتماد منهج المسح الاجتماعي الذي يستدعي تحديد مجتمع الدراسة واختيار عينة مناسبة يمكن أن تمثل ذلك المجتمع بدرجة ما.

ثانيا": عينة البحث:يعتمد الباحث في اختيار مفردات مجتمع البحث على إحدى الطريقتين الآتيتين:

- **طريقة المسح الشامل:**وهي الطريقة التي يقوم الباحث من خلالها بدراسة شاملة لجميع مفردات المجتمع أي عن طريق الحصر الشامل.
- **طريقة العينة:**هي تعويض عن الحصر الشامل وتحتاج إلى المعلومات التي تأخذها من العينة لكي نستنتج بعض الخصائص المتعلقة بمجتمع البحث الذي سحبت منه العينة. وغالباً ما يلجأ الباحثون إلى طريقة العينة عندما يكون مجتمع البحث كبير فيتعذر على الباحث اختيار مفردات ذلك المجتمع فيكتفي بدراسة عدد محدد من المفردات (عينة)، ثم يحاول بعد ذلك تعميم نتائج البحث على المجتمع الكلي.

وقد اختيرت عينة البحث بطريقة عشوائية طبقية من بين طلبة الكليات في جامعة بابل، على اختلاف الكليات دون استثناء بشكل عمدي. أما أفراد عينة الكلية الواحدة فكانت عشوائية حسب عدد المسافات المطروحة في كل كلية، وقد تم توزيع مائتين وخمسة عشرة استمارة، وكان عدد المستجيبين من الطلبة الذكور مائة وثمانية عشر طالبا أي بنسبة (54%)، وكان عدد المستجيبين من الإناث سبعا وتسعين طالبه، أي بنسبة (46%).

ثالثا:مجالات البحث: تتركز حدود البحث في ثلاثة مجالات رئيسية هي:

- **المجال البشري:** ويتضمن المجال البشري للبحث طلبة جامعة بابل، حيث بلغ مجموع أفراد مجتمع البحث (118) مبحوث. وتم تحديد المجال البشري لهذا البحث بحيث يشمل طلبة الجامعة من كلا الجنسين وبمختلف المستويات والذين ينتمون للكليات كافة.
- **المجال المكاني:** يعني المكان الذي أجري فيه البحث الميداني وهذا المكان هو جامعة بابل والتي تقع في وسط محافظة بابل، حيث تم توزيع استمارات البحث على مختلف الكليات دون استثناء.

- **المجال الزمانى:**وهي الفترة الزمنية التي أجري فيها البحث الميداني والتي بدأت من (1 /12 / 2013) – (1 /2/ 2014) بداية من إعداد استمارة استبيان إلى تحليل وتفسير البيانات.

- **رابعا: الوسائل الإحصائية للبحث.**

استخدم الباحث عدداً من الوسائل الإحصائية الملائمة لتحقيق أهداف البحث وهي، النسب المئوية، والمتوسط الحسابي، الوسط الحسابي الموزون، واختبار كا2.

اختبار الفرضيات ومناقشتها

أولا-الفرضيةالأولى:(يؤدي عدم المعرفة بالمعايير الاجتماعية المقررة داخل الجامعة وما يرتبط بها من العقوبات إلى زيادة احتمالات انحراف الطلبة عن هذه المعايير)

بعد إجراءأهمية الفرق المعنوي بين البيانات والإجابات التي ادلى بها المبحوثين من كلا الجنسين، وجدنا أن هناك فرق معنوي ذا دلالة إحصائية بين البيانات والإجابات لان قيمة (كا^2) بلغت (3.34) وبدرجة حرية (2) وهي أدني من القيم الجدولية (4.6-6-9.2). وعلى مستويات ثقة (90%-95%-99%) على التوالي، ولهذا رفضنا فرضية البحث وقبلنا الفريضة الصفرية التي لا تؤكد نص هذه الفرضية.

ثانيا-الفرضية الثانية :(ضعف السلطة والرقابة يعتبر من أهم العوامل المؤدية إلى انحراف الطلبة عن المعايير الاجتماعية المقررة داخل التنظيم الجامعي)

بعد إجراء اختبار أهمية الفرق المعنوي بين البيانات والإجابات التي ادلى بها المبحوثين من كلاالجنسين، وجدنا أن هناك فرق معنوي ذا دلالة إحصائية بين البيانات والإجابات لان قيمة (كا^2) بلغت (0.01) وبدرجة حرية (1) وهي ادنى من القيم الجدولية (2.7 – 3.8-6.6) وعلى مستويات ثقة (90%-95%-99%) على التوالي، ولهذا نرفض فرضية البحث ونقبل الفرضية الصفرية التي لا تؤكد نص هذه الفرضية.

ثالثاً- الفرضية الثالثة: (الخوف من العقاب ونتائجه يعتبر من أهم العوامل المؤدية إلى امتثال الطلبة للمعايير الاجتماعية المقررة داخل التنظيم الجامعي).

بعد إجراء اختبار أهمية الفرق المعنوي بين البيانات والإجابات التي ادلى بها المبحوثين من كلا الجنسين ، وجدنا أن هناك فرقاً معنوياً ذا دلالة إحصائية بين البيانات والإجابات لان قيمة (كا^2) بلغت (43.59) وبدرجة حرية (2) وهي اعلى من القيم الجدولية (4.6-6-9.2) وعلى مستويات ثقة (99%-95%-90%) على التوالي ولهذا نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية التي لا تؤيد مضمون هذه الفرضية.

رابعاً - الفرضية الرابعة : (تعتبر وسيلة العقاب شرطا" ضروريا" للضبط الاجتماعي داخل التنظيم الجامعي)

بعد إجراء اختبار أهمية الفرق المعنوي بين البيانات والإجابات التي ادلى بها المبحوثين من كلا الجنسين، وجدنا أن هناك فرقاً معنوياً ذا دلالة إحصائية بين البيانات والإجابات لان قيمة (كا^2) بلغت (23.04) وبدرجة حرية (1) وهي اعلى من القيم الجدولية (2.7-3.8-6.6) وعلى مستويات ثقة (99%-95%-90%) على التوالي، ولهذا قبلنا فرضية البحث ورفضنا الفرضية الصفرية التي تؤكد على أن الضبط الاجتماعي ليس له علاقة بوسائل العقاب داخل الحرم الجامعي.

خامسا"-الفرضيةالخامسة: (تعتبر وسيلة العقاب شرطا" غير كافيا" بحد ذاته للضبط الاجتماعي داخل الجامعة)

بعد إجراء اختبار أهمية الفرق المعنوي بين البيانات والإجابات التي ادلى بها المبحوثين من كلا الجنسين، وجدنا أن هناك فرقاً معنوياً ذا دلالة إحصائية بين البيانات والإجابات لان قيمة (كا^2) بلغت (43.59) وبدرجة حرية (2) وهي اعلى من القيم الجدولية (4.6-6-9.2) وعلى مستويات ثقة (99%- 95%-90%) على

التوالي، ولهذا نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية التي لا تؤيد مضمون هذه الفرضية.

هدف هذا البحث بوجه عام إلى التعرف على أراء الطلبة من مختلف الكليات العلمية في جامعة بغداد حول مدى أهمية النظام التأديبي وما يحتويه من جزاءات مختلفة في ضبط النظام الاجتماعي العام, وكذلك التعرف على العوامل المؤدية إلى الامتثال أو الانحراف عن المعايير والقواعد الاجتماعية المقررة داخل الحرم الجامعي ، وبعد جمع البيانات وتفريغها وتحليلها ثم التوصل إلى النتائج التالية.

لقد بينت الدراسة صحة التساؤلات والفروض التالية:

- أن عدم معرفة الطلبة للمعايير الاجتماعية المقررة داخل التنظيم الجامعي والجزاءات المرتبطة بها تؤدي إلى زيادة احتمالات الانحراف السلوكي للطلبة عن هذه المعايير.
- تعتبر وسيلة العقاب شرطا ضروريا لضبط النظام الاجتماعي العام داخل التنظيم الجامعي.
- تعتبر وسيلة العقاب شرطا غير كافي بحد ذاتها لضبط النظام العام داخل التنظيم الجامعي.
- تعتبر وسيلة الثواب أكثر فاعلية من وسيلة العقاب بالنسبة لضبط سلوك الطلبة داخل التنظيم الجامعي.
- الخوف من العقاب ونتائجه يعتبر من أهم العوامل المؤدية إلى امتثال الطلبة للمعايير الاجتماعية المقررة داخل التنظيم الجامعي.

كما أن هذه النتائج أشارات وكما تم ذكره سابقا إلى أن كل نظرية من هذه النظريات الاجتماعية قدمت شرطا ضروريا ولكنه غير كافي بحد ذاته لتفسير جميع عوامل الانحراف أو الامتثال للنظام الاجتماعي العام , ويرى الباحث بأن الحل يكمن في استخدام جميع النظريات أو في تجميع أكثر من نظرية واحدة واستخدامها للوصول إلى تفسير وفهم أفضل للنظام الاجتماعي من حيث أسباب تماسكه وتفككه.

وبهذا فان النتائج التي أقرتها الدراسة تؤكد تأكيدا قطعيا على أهمية وسائل الضبط الاجتماعي على اختلافها في تنظيم العلاقات الاجتماعية. خاصة ما تعلق منها بالوسائل الرسمية كالقانون . و هو ما يؤكد سعة استخدامه في المجتمعات الحضرية . حيث أن الجامعة هي تنظيم اجتماعي حضري . وهنا تشترك وتتزاوج الأهداف مع موضوع دراستنا،وتتشابك الثقافة البحثية في عرض الاهتمام بدراسة أهم الوسائل الضبطية الشائعة الاستخدام في المجتمع الحضري.

وقد كانت النتائج المقدمة بداية لصياغة فروض الدراسة (الحالية)، مؤيدة بطابع البحث الميداني الأولي حول ما يشيع استخدامه في مجال بحثنا العلمي. وهذا انطلاقا من مبدأ أن كل بحث علمي هو بداية لنهاية بحوث سابقة كانت تحتاج إلى تمحيص ودراسة.

2-الدراسة الثانية:

الضبط الاجتماعي في الأسرة السعودية من خلال تعاليم الدين الإسلاميوعلاقتها بتماسكها من وجهة نظر طلاب وطالبات المرحلةالثانوية. جامعة الأزهر.

أطروحةدكتوراه منإعداد خالد عبد الرحمن السالم.وإشراف الأستاذ عمر هاشم و ا د محمد عبد السميع عكمان.

اهتمت الدراسة بطرح إشكالية التغير الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي الحاصل في المجتمع السعودي، والذي أحدثتغيرا في النسق القيمي داخل الأسرةالسعودية. الذي كان حافزا لحاجة الدراسة والبحث في موضوع الضبط الاجتماعي داخل الأسرة، وطبيعة التماسك الذي تعيشه من خلال طرح التساؤلات التالية:

- ما واقع الضبط في الأسرة السعودية من خلال تعاليم الدين الإسلامي؟
- ما واقع التماسك في الأسرةالسعودية، وما توجهات أبنائها نحو أساليب الضبط الاجتماعي التي تستخدمها؟
- هل يختلف واقع الضبط في الأسرة السعودية باختلاف ومتغيرات الدراسة؟
- هل يختلف واقع التماسك في الأسرة السعودية باختلاف متغيرات الدراسة؟
- ما العلاقة بين الضبط الاجتماعي في الأسرة السعودية وتماسكها؟

-تم استخدام المنهج الوصفي المقارن في الدراسة كونه المنهج الأنسبلها. مع استخدام مجموعة من الأدوات لجمع البيانات الكمية والكيفية. كانت كمايلي :

- الاستبيان
- المقابلة الحرة
- الملاحظة بالمشاركة

وذلك على عينة ممثلة في طلبة وطالبات المرحلة الثانوية بالرياض.

وخلصت الدراسة في إجابتها عن التساؤلات المطروحة إلى النتائج التالية:

- اختلاف ممارسة طبيعة الضبط الرسمي الذي تتخذه الجهات الرسمية، والضبط الذي تمارسه الأسرة، وهو ما شكل هوة عميقة في الاختلاف.
- بالرغم من أن عملية الضبط الاجتماعي داخل الأسرة السعودية هي تعاليم مستمدة من سماحة الدين الإسلاميإلاأنها تعاني التذبذب و اللااستقرار .
- قوة استخدام الأسرة السعودية للضبط الديني.
- تقبل أفراد العينة الممثلين بطلبة وطالبات المرحلة الثانوية بالرياض لأساليب الضبط والذي فاق تقدير المتوسط.
- تأثر أفراد العينة بمخرجات الحداثة والتكنولوجيا، وهو ما أثر في نسبة تقبلهم للأساليب الضبطية المتبعة.
- تفاوت استخدام الأساليب الضبطية المرتبطة بتعاليم الدين الإسلامي من أسرةإلىأخرى.
- عملية الضبط الاجتماعي في الأسرةالسعودية، هي عملية مشتركة بين الأبوالأم.
- التماسك الأسري في الأسرة السعودية فاق نسبة المتوسط.
- تماسك الأسرة السعودية يعبر عن مجموع من العمليات المتداخلة التي تؤثر على بعضها البعض.
- وجود مشكلات داخل الأسرة السعودية أدتإلىإضعاف الترابط بين أفرادها.
- عدم وجود اختلافات دالة إحصائيا بين الطلبة والطالبات في واقع الضبط الاجتماعي الديني عدا مستوى الأب،ومستوى الأمومهنة الأم.
- وجود اختلافات دالة إحصائيا بين الطلبة والطالبات في واقع الضبط الاجتماعي الديني عدا فئةالأطفال.
- وجود اختلافات دالة إحصائيا بين الطلبة والطالبات في واقع الضبط الاجتماعي الديني ربطا بمتغير عدد أفرادالأسرة، ومتوسط الدخل الشهري.

- عدم وجود اختلافات دالة إحصائيا بين الطلبة والطالبات واقع التماسك في أسرهمإلى متغير المكان المعبر عنها بمكتب الإشراف التربوي، مستوى تعليم الأبوالأم ومتوسط دخلهماالشهري.
- وجود اختلافات دالة إحصائيا بين الطلبة والطالبات في واقع التماسك لصالح الطالبات.
- وجود اختلافات دالة إحصائيا بين الطلبة والطالبات في واقع التماسك لمتغير عدد أفرادالأسرة.
- وجود علاقة ارتباط قوية عند مستوى (0,1) بين الضبط الاجتماعي والتماسك فيالأسرة، فكلما ارتفع مستوى الضبط في الأسرة ارتفع مستوى التماسك.

أقرت نتائج الدراسة السابقة بتذبذب تقبل أفرادالأسرة السعودية الممثلين بطلبة وطالبات المرحلة الثانوية لوسائل الضبط الاجتماعي، والممثلة أساسا حسب طرح التساؤلات في الوسيلة الرسمية (الدين) كأداة ضابطة لسلوك وتوجهات الفرد داخل الأسرة.ولكن بالرغم من تذبذب تقبلها بسبب مدخلات التكنولوجيا واستخدامها الواسع من طرف أفراد العينة.إلا أن النتائج أقرت باتساع شامل قوة هذه الوسيلة في وقع الأسرة السعودية.وهو ما يؤكد خضوع المجتمع الحضري للوسائل والآليات الضبطية الرسمية. وهنا تشترك هذه الدراسة مع موضوع دراستنا المؤكد على سعة استخدام الوسائل الضبطية الرسمية داخل المجتمع الحضري.

والمعلوم أن الدراسات السابقة هي المادة الخام التي تمد الباحث بأفكار الانطلاق والتوجه تكملة عند ما انتهت اليه نتائج بحوث سابقة.

3-الدراسة الثالثة:

عولمة القيم وأثرها علىأساليب الضبط الاجتماعى داخل الأسرة الجزائرية –دراسة ميدانية بولايتي الجلفة والأغواط–

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى علم الاجتماع التربوي. من إعدادالطالب: بو عبدلي نور الدين وإشرافالأستاذ الدكتور ميلود ديكاي.

هدفت الدراسة في عمومها إلى الكشف عن نقاط التقاطع بين العولمة وأساليب الضبط الاجتماعي داخل الأسرةالجزائرية، مع معرفة بأهم الأساليب الضبطية التي فقدت فاعليتها فيها بسبب التغير وهي أهداف ممهدة لأهداف متعددة تمحورت في التساؤل العام التالي:

في ظل اكتساب الأسرة الجزائرية للقيم المعولمة ، كيف تتمظهر آليات الضبط الاجتماعي من خلال منظومة العقاب و الثواب ؟

و التساؤلات الفرعية :

- هل يمارس الثواب كأسلوب ضبط اجتماعي أساسي لدى الأسرالأكثر اكتسابا للقيم المعلومة؟
- هل يمارس العقاب كأسلوب ضبط اجتماعي لدى الأسرالأكثر اكتسابا للقيم المعلومة؟
- هل توجد فروق في درجة تغير أساليب الضبط الاجتماعي لدى الأسر الجزائرية نتاج عملية الاستيعاب في متغير المستوى التعليمي؟

ومن خلال مجموع التساؤلات طرح الباحث الفرضيات التالية:

-**الفرضية الرئيسية:** في ظل اكتساب الأسرة الجزائرية للقيم المعلومة،تتمظهر آليات الضبط الاجتماعي من خلال منظومة العقاب والثواب.

-**الفرضيات الفرعية:**

- **الفرضية الأولى:** يمارس الثواب كأسلوب ضبط اجتماعي أساسي لدى الأسرالأكثر اكتسابا للقيم المعلومة؟
- **الفرضية الثانية:**يمارس العقاب كأسلوب ضبط اجتماعي لدى الأسرالأكثر اكتسابا للقيم المعلومة.
- **الفرضية الثالثة:** توجد فروق في درجة تغير أساليب الضبط الاجتماعي لدى الأسر الجزائرية نتاج عملية الاستيعاب في متغير المستوى التعليمي.

-المجال المكاني: تمإجراء الدراسة الميدانية في ولايتي الجلفة الواقعة في الأطلس الصحراوي بمفترق الطرق من الشمال إلىالجنوب، ومن الشرق إلىالغرب.والتي تبعد عن الجزائر العاصمة ب 300 كلم.والواقعة بالطريق الوطني رقم واحد العابر للصحراء. وولاية الأغواط الواقعة على خط الطول خمسة وخمسين درجة ودقيقتين شرقا. وخط العرض ثمانية وأربعين درجة وثلاثة وعشرين دقيقة شمالا. وبارتفاع 750 م عن سطح البحر.وتنقسم إلى منطقتين مختلفتين وهما المنطقة الشمالية وهي منطقةالأطلسالصحراوي. والمنطقة الجنوبية وهي المنطقة السهبية.

-المجال الزمني للدراسة: تركزت الدراسة بولايتي الجلفة والأغواط في الموسم 2016/2015 وتركزت على ثلاث مراحل أساسية وهي:

-مرحلة الإعداد والتحضير للخطة

-مرحلة تصميم الاستمارة التي اشتملت مرحلتي إعدادالاستمارة، ومرحلة الاستمارة التجريبية.

-مرحلة الاستمارة النهائية التي احتوت على 400 استمارة. 200 منها بولاية الجلفةوالأخرى بالأغواط بتاريخ 2016/4/3. وتم استرجاع 215 استمارة بتاريخ 2016/4/25.

-المنهج المستخدم في الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي القائم على رصد الظاهرة ومتابعتها كميا وكيفيا من أجل الوصول إلىالحقيقة، وقراءة الواقع والكشف عن الظاهرة وتطويرها إيجابيا. و هو ما تحتاجه الدراسة التي بين أيدينا .

-مجتمع البحث: تضمن كل الآباء والأمهات وأرباب الأسر على اختلاف مستوياتهم التعليمية والاجتماعية.

_عينة الدراسة: استخدم الباحث العينة العشوائية البسيطة. بمعدل 400 استمارة استرجعنا منها 215 استمارة. وقد اعتمدناه كعينة مكونة من 119 ذكر ز 96 أنثى. معتبرين الخصائص التالية خصائص لهم.

-الجنس

_السن

-المستوى التعليمي

-المهنة

-مدة الزواج

-شكل الأسرة.

-أدوات المعالجة الإحصائية:

استخدم الباحث في الفرضيتين الأولىوالثانية النسبالمئوية.واختبار تحليل التباين في الفرضية الثالثة من أجل حساب فارق تغيرأساليب الضبط الاجتماعي لدى الأسروالمستوى التعليمي. أما متغير الجنس وشكل الأسر فقد استخدم الباحث اختبار tلحساب الفروق لعينتين مستقلتين غير متساويتين في العدد.

نتائج الدراسة حسب الفروض الفرعية:

الفرضية الأولى: يمارس الثواب كأسلوب ضبط اجتماعي أساسي لدى الأسرالأكثر اكتسابا لقيم العولمة.

وبتحليل نتائج الجداول يتضح أن العولمة في بعدها الاجتماعي تعمل على تحقيق التقارب بين المجتمعات في مجال تبني أساليب الضبط والمتابعة والتوجيه، وذلك من هدفها العام الرامي إلى تكوين ثقافة كونية واحدة.

والعولمة من منحى اجتماعي آخر هي أداه هادفة إلى خلق سلوك اجتماعي متشبع بالثقافة والقيم الغربيةوهو الملاحظ في جل الجداول، وهذا صرفا عن تقبل أو رفض المجتمعات العربية لهده الثقافة وهذا السلوك. وهذا التأرجح أثر في العلاقات الاجتماعية في المجتمع الواحد، وتخطاه وصولا إلى العلاقات الأسرية التي تدخلت العولمة في صياغتها لأساليب التنشئة الاجتماعية بطريقة مختلفة، منها استخدام

أسلوبالثواب، وتخطي أخطاء سلوك الأبناء التي تخالف توجهات المجتمع وهو ما أكدته نتائج الجداول.

كما أن القيم المعلومة والعادات تلعب دورا هاما في عملية الضبط الاجتماعي في الأسرة، وشأنها في ذلك شأن دور القوانين الوضعية. حيث تتدخل تلقائيا في تعاملات الأسر مع أبنائها في شكل جزاءات تأخذ الشكل الإيجابي المتمثل في الثواب.

كما أن الدين وسيلة ضبطية هامة وقوية ، لما له من دور في تحقيق استقرار النظم الاجتماعية أكدته إجابات المبحوثين في رفضها استبعاد الدين في بعض جوانب الحياة في استمارة البحث .

كما أن قيم العولمة نشرت ثقافة لدى الأسر بضرورة تلبية حاجات الأبناء، وإشباع رغباتهم.

وبالنظر إلى المعطيات السابقة الذكر، يكون الفرض الأول من الدراسة قد تحقق، حيث يمارس الثواب كأسلوب ضبط اجتماعي أساسي لدى الأسرالأكثر اكتسابا لقيم العولمة.

الفرضية الثانية:يمارس العقاب كأسلوب ضبط اجتماعي لدى الأسرالأقلاكتسابا لقيمالعولمة.

نتج عن تحليل المعطيات الكمية للجداول أن الأسرة تستطيع أن توفر نوعا من الثبات في علاقاتها الاجتماعية قياسا بالعلاقات الأخرى. كالتماسك والتضامن والالتزام الاجتماعي القائم على الروابط الأسرية بين الآباءوالأبناء.

والعولمة من حيث آلياتها ووسائلها شكلت وعيا في العملية التربوية وغيابها عنه يوسع استخدام أسلوب العقاب في التعامل مع سلوكياتالأبناء. وهذا كان واضحا في مؤشر طرد الأبناء من المنزل،وعلاقته بترسيخ قيم المواطنة.

كما وضحت الدراسة في نتائجها منعرجا خطيرا في فعل العولمة في تشكل الأسر و المجتمعات، أين صرنا نسمع عن مؤسسات افتراضية تشارك العملية التربوية معهما،وهو ما شكل صورة إيجابية من الاهتمام لدى الأسروالمجتمعات تعنى بدراسة الضبط الاجتماعي والإرشاد الاجتماعي كمخرجات للتحول السريع للمجتمعات.

خضعت أساليب الضبط الاجتماعي لشيء من التغيير الإيجابي تارة والسلبي تارة أخرى، بسبب انتشار قيم العولمة، واندماجها في صياغة نمط الأسلوب الضبطي المتبع داخل الأسرةالجزائرية. غير أن ذلك بالرغم من سلبيته فاقت حدود التغيير فيه الاتجاه نحو معرفة أيالأساليبأصلح في إصلاح وتعديل المنظومة التربوية والضبطية. وبهذا كانت قيم العولمة طريقا لصياغة أساليب ضبطية صالحة للممارسة والتطبيق وفقا لكونها رسمية أو غير رسمية.

وبهذا تكون نتائج الدراسة هذه الأرض الخصبة لفهم الأساليب الضبطية الشائع استخدامها في الوسط الحضري الجزائري.والتي انطلقنا من خلال ما طرح في النتائج المتوصل اليها،إلى شيوع استخدام الوسائل الضبطية الرسمية بمنظومتيها العقاب والثواب.

4-الدراسة الرابعة:

الضبط الاجتماعي وعلاقته بعنف الطالبات المقيمات بالحي الجامعي " الحي الجامعي زبيدة حمادوش بالبليدة نموذجا " .

من إعداد الدكتورة موسى ذهبية، وموساوي فاطمة الزهراء.

كلية العلوم الإنسانيةوالعلوم الاجتماعية. قسم العلوم الاجتماعية. جامعة البليدة.

اهتمت الدراسة بالبحث في أشكال العنف الممارس داخل الأحياء الجامعية بين الطالبات،والكشف عنأسبابه، مع محاولة لفهم دور الضبط الاجتماعي بالياته ووسائله في الحد من الظاهرة من خلال طرح التساؤل العام التالي:

ما هي علاقة الضبط الاجتماعي بعنف الطالبات في الحي الجامعي؟ وما هو دور الضبط الاجتماعي في التقليل من السلوكياتالعنيفة؟

هل الضبط الأسري له علاقة بممارسة العنف بين الطالبات المقيمات بالحي الجامعي؟

هل ضعف الضبط الإداري للحي الجامعي له علاقة بممارسة العنف بين الطالبات؟

وقد قامت الدراسة من أجل تحقيق أهدافها باختبار الفرضيات التالية:

<u>الفرضية الأولى:</u> ضعف الضبط الأسري له علاقة بممارسة العنف بين الطالبات المقيمات بالحي الجامعي.

<u>الفرضية الثانية:</u> ضعف الضبط الإداري للحي الجامعي له علاقة بممارسة العنف بين الطالبات.

<u>عينة الدراسة:</u>

لتعذر إجراء الدراسة على كل طالبة من الطالبات المقيمات بالأحياء الجامعية اللاتي يمارسن العنف ـ تم إجراء الدراسة على عينة من المجتمع الكلي، تحمل صفاته وخصائصه بشكلدقيق.ولعدم القدرة على الحصول على قائمة تشمل كل وحدات مجتمع البحث، قام الباحث بعملية المعاينة من خلال اختيار أفراد العينة عن طريق الإجراء الغير احتمالي. باختيار مقصود مناسب لأهداف وطبيعة الموضوع عبر مراحل، كانت المرحلة الأولى مرتبطة باختيار خصائص العينة التي وجب أن تضم كل طالبة جامعية مقيمة تمارس العنف، وذلك من بعض الصديقات والطالبات المقيمات اللاتي أضفن للعينة عناصر قمنا بالاتصال بهن ومقابلتهن،وقد تم الاعتماد في هذه المرحلة على العينة القصدية والتراكمية أو عينة كرة الثلج، حتى تم اكتمال 10 حالات قابلة للدراسة والبحث والمقابلة.

منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الكيفي بما فيه المنهج الوصفي التحليلي من اجل وصف أشكال العنف الممارس بين الطالبات بالأحياء الجامعية،ومعرفة الدوافعلممارسته، ثم تحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج موضوعية.

كما تم اعتماد منهج دراسة الحالة للبحث عن الأسباب الدافعة لممارسة العنف في الأحياء الجامعية، عن طريق دراسة كل مبحوث دراسة معمقة بجمع البيانات العامة والخاصة حوله. و التركيز حول دور الضبط الاجتماعي و آلياته في بلورة السلوك العنيف لدى الطالبة المقيمة بالحي الجامعي .

أدوات جمع البيانات:

1- **الملاحظة:** تمت ملاحظة العنف داخلوخارج الإقاماتالجامعية، في الساحات، داخل الغرف، داخل المطعم الجامعي، حافلات النقل ...الخ.وبشتى أنواعه العنف اللفظي،الجسدي،الإيحائي. مع طالبات ضد أخريات، طالبات مع الحرس والأمن الجامعي، مع أعوان النظافة ...الخ. وكانت الملاحظة بطريقة مقصودة تحت إطار ما يسمى بالملاحظة المنظمة الدقيقة، أين تم تسجيل الملاحظات وفقا للأهداف المسطرة.

2- **المقابلة:** هي أداة بحثية هامة، قمنا من خلالها بجمع البيانات الكمية عن طريق التفاعل والاتصال المباشربالمبحوثين.والمقابلة هيأداة فعالة جدا في منهج دراسة الحالة لصغر حجم العينة المتناسب مع إجراءها بشروط ممنهجة ومقبولة.

كما أن طبيعة الموضوع توافق استخدام المقابلة لتفادي التكرار الذي تستخدمه الاستمارة، حيث أن موضوع الضبط الأسريوعلاقته بالعنف يحدد بالتفاعل المباشر مع المبحوث، وكذلك موضوع الضبط الإداريوأشكال العنف.

وقد تم استخدام المقابلة الحرة والمقابلة المقننةأوالمنظمة.

نتائج الدراسة:

1-حسب الفرض الأول:أقر الفرض الأول بأن ضعف الضبط الأسري له علاقة بممارسة العنف بين الطالبات المقيمات بالحي الجامعي.ويظهر ذلك من خلال التنشئة الأسرية الخاطئة، التي غرست داخلهن مبادئ وقيم أخلاقية سلبية. قائمة على أن العنف هو مبدأ مرجعي للسلوك.وهنا يتراجع دور الوالدين في الضبط الذاتي والاجتماعي لها عن طريق اللامبالاة والتحفيز على العنف كردة فعل وممارسة. تولد لدى الطالبات العدوانية وحب السيطرة والتملك والاستغلال، وعدم الامتثال للضوابط الاجتماعية ولا الأسرية. كما أن التنشئة الأسريةالتسلطية والعنيفة عليها هي دافع أخر لممارستها العنف كتنفيس عن كبت داخلي، وعن وسيلة لإثبات الذات المنعدمة أسريا. أو عن ترجمة وإعادة إنتاج لصورة والديها.

لذا فأن أي خلل في عملية التنشئة الاجتماعية والأسرية «يؤدي بالطالبة إلى تكوين استعداد وتقبل شخصي لانتهاك القيم والمعايير الاجتماعية وممارسة العنف بفعل ضعف الضبط الأسري، وهذا ما أكدته معظم الحالات المدروسة «.

2-حسب الفرض الثاني : ضعف الضبط الإداري للحي الجامعي له علاقة بممارسة العنف بين الطالبات ، حيث أن عدم الرقابة الإدارية للطالبات داخل الغرف و خارجها ، والإهمال واللامبالاة للتجاوزات الأخلاقية و السلوكيات الانحرافية هو سبب لممارسة العنف . كما ان ضعف اجراءات القوانين الردعية للسلوك العنيف زادت من حدة ممارستهن له . ارتباطا بالتواطؤ الاداري بين حراس الامن و عمال الدارة وغيرها . و هذا ما أكدته العديد من الحالات المدروسة .

و بهذا فان انتشار ممارسة السلوك العنيف بين الطالبات المقيمات بالحي الجامعي ، من سب وشتم واعتداء جسدي ولفظي بمختلف أنواعه . يعود الى ضعف وتوتر التنشئة الاسرية للطالبة من جهة ، و الى ضعف الضبط الاداري من جهة أخرى .

ومنه كما طرحت الدراسة " فالضبط الاجتماعي من خلال الياته العرفية كالضبط الاسري ، أو الرسمية كالضبط الاداري ضرورة حتمية اجتماعية ، فبمجرد اهمالها

او ضعف احدهما ينتشر العنف بين افراد المجتمع وتتعدد اشكاله وأنواعه و يصعب التحكم فيه " .

و من خلال النتائج الموضحة تتزاوج الدراسة مع موضوع بحثنا ، و في صياغة الفرض العام الذي كان نتاجا لإقرار دراسات عديدة بخضوع المجتمع الحضري لوسائل ضبطية رسمية وغير رسمية في تنظيم العلاقات .

وبهذا ارتبطت القاعدة البيانية العامة لكل دراسة سابقة مع موضوع دراستنا ؛ الباحث في اساليب الضبط الاجتماعي في المجتمع الحضري في نقاط . و ذلك لتبيان تميز موضوع البحث وإلمامه بعدد لا بأس به من الأساليب التي اخذت كل دراسة من الدراسات المقدمة جانبا تخصيصيا لكل اسلوب . وليس العيب في ذلك ، لأن كل الدراسات المقدمة كانت بداية و انطلاقة في الموضوع قيد البحث . وكانت كل نتائجها بمثابة تساؤلات حامت في ذهن الباحث وولدت لديه فكرة الالمام بمجموعة من الاساليب انطلاقا من تحليل كل دراسة على حده .

وقد كانت الدراسة المقدمة في اشتراكها أو في اختلافها تكملة مسار البحث في نتائج الدراسات السابقة.

5-الدراسة الخامسة :

اليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي و دورها في تحقيق الامتثال لدى تلاميذ الطور الابتدائي (دراسة ميدانية بابتدائية سي عطية امحمد بولاية الجلفة) ، دراسة مكملة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع التربوي من اعداد الطالبتين عليليش نصيرة و عزيزي صفية وتأطير الأستاذ مهدي عمر . 2016-2017 .

جاءت الدراسة من أجل البحث في اليات الضبط الاجتماعي الغير الرسمي و دورها في تحقيق الامتثال لدى تلاميذ الطور الابتدائي من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي

-ماهو دور الاليات غير الرسمية للضبط الاجتماعي في تحقيق الامتثال لدى تلاميذ الطور الابتدائي؟

الدي اندرجت تحت إطاره الفرضية الرئيسية التالية :

الاليات غير الرسمية للضبط الاجتماعي تلعب دورا مهما في الامتثال لدى تلاميذ الطور الابتدائي . واندرجت تحت الفرضية الرئيسية ثلاث فرضيات فرعية:

- العادات الاجتماعية التربوية تسيطر على سلوك التلاميذ .

- للتقاليد التربوية دور هام في تحقيق الامتثال لدى تلاميذ الطور الابتدائي.

- تؤثر الاعراف التربوية على سلوك التلاميذ.

وقد تم توظيف المنهج الوصفي والتحليلي بتقنية المسح الشامل في الدراسة ، أين قامت الباحثتان بإختبار طريقة المسح الشامل لأن الدراسة تستوجب استعمال هذهالطريقة لدراسة المجتمع ككل بحيث أن الابتدائية ككل تحتوي على 41 معلما تم توزيع الاستبيان عليهم من أجل جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالبحث ، اين تم ملأ الاستمارات من طرف 30 معلما فقط . وهي نتيجة تستوجب استعمال طريقة المسح الشامل لسهولة التحكم في مجتمع البحث الذي هواحسن الطرق العلمية المعينة على كشف العلاقات الناتجة عن تداخل عدد من المتغيرات ,مما يستوجب تقصي الحقائق عنها باجراء مسح شامل للمجتمع المستهدف بالبحث أو الدراسة .

وقد أجريت الدراسة الميدانية بابتدائية الشهيد بن عطية سي امحمد الواقعة بولاية الجلفة ، في فترة أربع أسابيع بين شهري مارس و أفريل . أين تم الاعتماد على مجموعة من ادوات جمع البيانات والتي تمثلت في الملاحظة المباشرة والاستبيان والوثائق والسجلات.

و توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج :

- أكدت الدراسة أن العادات الاجتماعيةتسيطرسيطرةتامةعلىالتلاميذحيثنجدانالعاداتالاجتماعيةتساهمفي مسايرةالتلاميذللأنماطالتربويةوالتيبدورهاتحققالامتثالىلقوانينالمدرسةوهذاماأ كدته الدراسة ، كما أن لها دور

كبيرفيبناءشخصيةالتلميذمنخلالمايتلقاهمنأسرته والمجتمع الموجود فيه والمتوارثة من جيلإلىجيل و التي يأخذهاالأفرادعن ابائهم وأسلافهم ولذلك نجد أن لالعادات الاجتماعيةدور هام في تكوينو بناءشخصيةالتلميذ . وتؤثر العادات الاجتماعيةالتييكتسبها التلميذمنمحيطه والبيئةالاجتماعيةالموجودفيها عن طريقالتنشئةالاجتماعية،بحيثنجدالطفليتلقىهذهالعادات عن طريقالتلقينو الملاحظةمنطرفأبويه ومجتمعه بطريقةمباشرةوغيرمباشرةحيثنجدهذهالعادات تؤثر علىنمطتفكيرهوالذييشا به تفكيرمجتمعه الموجود فيه وهذاالأنالعاداتمنصنعالمجتمع ، حيثأنالتلميذيرىأنهاته العادت مقدسة بالنسبة له ويجبإتباعها حتى ولو كانت خاطئة وذلك تبعا لما أخذهمن أفكار أسرته وبيئته الاجتماعية

- للمنهج التربوي الذي تتبعه المدرسة أثر كبيرفيالتحصيلدراسيلدىالتلميذوذلكلأنالمنهج أي كان المتبع كتاب مقرر أو أسلوب متبع في نظام المدرسة.وكل قانون يصدرمنوزارةالتربيةبخصوصهذاالطور يجبأنيراعيالتلميذوأفكارهوذلكلتحقيقالأهدافالمرجوةوهينجاحالتلاميذوامتثال هم للضوابطالداخليةللمدرسة .
- لقد أكدت نتائج الدراسة أن لإحترام الوقت دور إيجابيفيالانضباطداخلالصفحيثنجدأنالوقتشيءمهم في حياةالأفرادحيثأنالشخصالذييحترمواعيدهم يفرضاحترامه على الناس ودخول التلاميذوخروجهم في في الوقت المضبوط يحفظنظامالمؤسسةويمنعالتسيبداخلالمدرسةويشعرهمبأهميةالوقت.
- و تؤكد نتائج الفرض الثاني اهميةالتقاليدفيحياةالفرداذانه لايمكنالتخلصمنهذهالتقاليدالتيصنعها المجتمع حيث ان كل المعلمينيرونانهذهالتقاليدلايمكن محوهامنذهنالتلميذ,وهذايدلعلىانالافراديمتثلونالىهذهالتقاليدالتيوجدتفيمحيطهم الاجتماعيو المدرسة مجبورة على تحمل هذهالتقاليدومحاولةمسايرتها لانها ظهرت من هذاالمجتمعالموجودةفيه اذ لايمكنها محاولة وازالتها ,لان هذامستحيلبليجبعلها تصحيحها وتعديلها ان وحدت ان أي تقليدمنهذهالتقاليد غيرمناسبللممارسةمنطرفالتلاميذ.
- لقد اكدت الدراسة حسب فرضها الثالث ان الاعراف لها تأثيرعلىسلوكالتلاميذوذلكمنخلالالنتائجالتيوجدناهافتطبيقالقانونالداخليللمد

رسةواتباع الافكار المطروحة من طرف الطاقم الاداري لها دور في ضبط التلميذوفيحفظالنظامالعامفيالمدرسة
,ومنهذايتعلمالتلميذكيفينضبطويضبطسلوكه وتصرفاته وكيفيمتثللأفكارالتيتحيطبه والتي صنعها المجتمع والفراد الذينيريدونضبطهم واجبارهمعلىبعضالتصرفاتوعلى احترام الاعراف والعادات وغيرهامنالاوامرالتيتفرضمنطرفالبيئةالمحيطةبه .
بالاضافة الى ذلك نجد ان الواجبات المنزليةعاملمهم في تنميةالفكرلدىالتلميذوجعلهيطبقأيقانوناوأيشيءيطلبمنه في وقته المحدد ,فقد بلغت نسبة هذا،والملاحظأيضاهنافيهذه الفرضيةانه لايمكنللقانونأنيحلمحلالعرففيضبطسلوكالتلميذوأنها تفرض نفسها عليهم وذلك لأنها متواجدة ونابعة من هذاالمحيطالذييدوربالتلميذأيمنمجتمعه ,لكن القانون صعب علينااننطبقه على التلميذخاصةفيالطورالابتدائيلانهيربانهذاالقانونصارم وصعب عليه حتي انه لايفهمه لانه رسمي واجباري ,اذا في لحظة ما يطبقعليه دون العلم بذلك لكن العرف يكتسبه منذ نعومة اظافره فيراهاشيءعاديفلابدله من ان يمارسه ويتصرفبه لأنهيكتسبه من والديه وأهله وزملائه ,بمعنى انهيجدهذاالعرفمطبقعلىالكلصغيرأوكبيرام القانون فلا نجده في كل مكان بل نجده يطبقفياماكناخربوبهذا ان الأعراف تفرض نفسها ويمتثللها الفرد دون ان يشعربذلك .

أشارت الدراسات المقدمة المشابهة منها و المطابقة الى دور و تأثير مختلف وسائل الضبط الاجتماعي في الحياة الإنسانية على اختلافها التربوية والتعلليمية والمعيشية، رغم الاختلاف في توظيف المناهج و الأدوات وتواريخ الإصدار والمتغيرات . و هو الهدف الدي أردنا من خلاله الانطلاق في دراستنا اثراءا للموضوع ، اد أن المعلومة العلمية في أي بحث علمي تختلف في طرحها ومعالجتها من باحث الى اخر باختلاف المتغيرات و الظروف المكانية الزمانية ، و هو مايفند التكرار الغير مجدي و تناول الموضوع بإصدار فكري جديد تكون بنيته التحتية قوية انطلاقا من قراءة و اطلاع الباحث على مفاهيم جديدة يحدث من خلالها بحثه بقاعدة معلوماتية متمكنة تستكمل مسار نتائج دراسات سابقة .

وقد استفدنا استفادة كبيرة مما طرح في الدراسات السابقة من منهجية توضح توظيف الأدوات و المناهج البحثية المختلفة باختلاف المتغير و اطاره المكاني والزماني . و هو ما أوضح أمامنا رؤية طرح الموضوع امبريقيا وربطه بالجانب النظري الدي ساعدنا كثيرة في فهم موضوع الضبط الاجتماعي . وليس الامر بفهمه من هدا

الجانب فقط بل بالفهم المعمق لاستخدام مختلف اليات الضبط الاجتماعي في المجتمع الجزائري والعربي من خلال النتائج المتوصل اليها .

الفصل الثاني : الدراسة النظرية للضبط الاجتماعي
- تمهيد
1- الرؤية التاريخية للضبط الاجتماعي
2-تعريف الضبط الاجتماعي
3- طبيعة الضبط الاجتماعي وحاجته المجتمعية
4-أنواع الضبط الاجتماعي
5-أهمية الضبط الاجتماعي
- خلاصة

تمهيد :

يخضع كل مجتمع انساني الى هيكل تنظيمي يحدد مصالحه ووظائفه، حيث يبنى هذا الهيكل على مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي يحددها طابع النظام الاجتماعي القائم عالى القيم والمعايير و القوانين والأعراف ...الخ ، التي توجه الافراد نحو تحقيق التماثل الثقافي والاجتماعي مع المجتمع . و التي تعتبر بمثابة ضوابط و مستلزمات لكل مجتمع انساني يرغب في التنظيم والانسانية.

و هي ضوابط تختلف باختلاف طبيعة المجتمع ، و تصب في قالب واحد يؤسس لركائز متينة للبناء الاجتماعي الذي يصوغ نمط العيش بسلام وحرية و عدالة . ولصناعة مقومات ثقافية وأخلاقية واجتماعية تعزز للقيم المجتمعية .

و لكون السلوكيات الانحرافية طابع بيولوجي متجدر في النفس البشرية منذ القديم ، سعت المظاهر الاجتماعية للقضاء عليه وتنظيمه و ضبطه عن طريق اليات ووسائل تعمل على ايجاد نموذج عادل وسليم للعيش الانساني المشترك ، البعيد عن العشوائية والتسلط والغابية .

و سنتطرق في هذا الفصل الى معرفة لماهية عملية الضبط الاجتماعي والحاجة المجتمعية الهامة له، مع طرح معرفي شامل للمصطلح و اهم أهدافه و أنواعه و أهميته.

1-الرؤية التاريخية للضبط الاجتماعي :

يعتبر موضوع الضبط الاجتماعي جادة الاهتمام والدراسة في عديد العلوم و التخصصات، فتناوله علماء التاريخ ، الاجتماع ، التربية ، علم النفس ، و الخدمة الاجتماعية لاتصاله بقضايا العدالة الاجتماعية و تنظيم المجتمع و الرعاية الاجتماعية للفئات المستعبدة أو الواقعة تحت دائرة الخطر والتهميش و العنصرية ، من أجل اتخاذ التدابير الوقائية للدفاع الاجتماعي و " المدافعة كاستراتجية مهنية " لتحقيق التوازن و التماسك الاجتماعي . [1]

وقد كان ذلك كله بمسميات وتوجهات فكرية عديدة صيغت بمصطلح القانون، الأخلاق ، الأعراف، القيم ، العادات و غيرها منذ زمن طويل ، يعطي لمصطلح الضبط الاجتماعية صفة القدم و يصبغه بالصبغة التاريخية العتيقة . وقد كانت كلها هادفة لتحقيق المصالح العامة للأفراد الناتجة عن غريزية الانسان و طبيعته كما رأى ابن خلدون. كما اتخذ المصطلح من ناحية التعريف بمضامينه كما تطرق اليه فوستيل دي كولانج في كتابه المدينة العتيقة . و مونتيسكيو في كتابه روح القوانين .[2]

هذا ويعاني مصطلح الضبط الاجتماعي الغموض و الخلط ، لاختلاف رؤية العلماء والباحثين له ، و عدم قدرتهم على صياغة تعريف واضح ومحدد له ، لاختلافهم في تحديد مجالاته وحدوده التي تتدخل فيها أبعاد ووظائف مرتبطة بتوجه كل باحث .

وفي ضوء الأصل الفرنسي للضبط أو التنظيم، يشير قاموس مصطلحات علم الاجتماع في تعريفه للضبط الاجتماعي الى أصل الكلمة الفرنسية مسطرة أو قاعدة و التي تدل على: " تسطير خطوط مستقيمة ، ورسم خطوط " .

و في علم الاجتماع العمل يقصد به :" كل ما يضع أو يقنن عددا من الممارسات و التصرفات التي ينبغي عليا الالتزام بها في ظروف معينة اهتماما و اقتناعا منا ، كما أن الواجبات التي تنفذ الاتزامات التي نحرص على الوفاء بها تضع انتظاما و تحدد

---

[1] محمد أبو الحمد سيد أحمد : **ماهية الضبط الاجتماعي نشأة المفهوم وتطور الموضوع** ، شبكة الألوكة .

[2] أمال عبد الحميد و نخبة من الاساتذة : **الانحراف و الضبط الاجتماعي** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2000 ، ط 1 ، ص 11 -14 .

ما ينبغي القيام به دونما استبعاد للاختلافات و المفارقات بين ما يتم اعلانه و ما يحدث فعليا ، و بالتالي فان الوعي الجمعي وفقا لخطورة الانتهاكات أو الجنح المرتكزبة قد يعتبر نفسه شبه مجروح و يفرض تعويضا عن الضرر على شكل عقوبة أو جزاء ، كما أن التنظيمات التي نتوصل اليها خاصة كانت أم عامة ليست بالضرورة متوافق عليها ، وقد يشكك بها بعدة طرق ، وكما أكد جان دانيال رينو في كتابه " قواعد اللعبة " لا يقتضي فهما تحليليلا عميقا لاليات المراقبة و نماذج الشرعية فحسب ، انما يقتضي أيضا تحليلا لاثار التجمع و عمليات المعاملات والتكيف " . [3]

ويرى أن **" هربرت سبنسر "** هو أول من استخدم مصطلح الضبط الاجتماعي دون أن يعطيه دلالة معينة ، وذلك في كتابه مبادئ علم الاجتماع علم 1839 . فيما اعتبر **" روس "** هو الاخر من الاوائل ممن اهتموا بالمصطلح من خلال كتابه الذي أصدره عام 1901 . و الذي تناول فيه أن القانون من الجانب النفعي هووسيلة هامة من وسائل الضبط الاجتماعي ، دون انكار لوسائل أخرى مساندة للقانون كالقيم ، العادات ، التقاليد ، العرف ، الثقافة وغيرها .

و يرى الكثيرون بأن الضبط الاجتماعي لم يعرف بمفهومه المعاصر ، ولم ينتشر الا في القرن العشرين في كتاب الضبط الاجتماعي سنة 1901 على يد العالم الامريكي ادوارد روس . الذي عرفه بأنه " سيطرة اجتماعية هادفة و مقصودة " . [4]

و بدأ المصطلح يتطور عبر مساهمات كثيرة، من بينها اسهام مدرسة شيكاغوا في اعطاءه مفاهيم ذات دلالة وصور واضحة من خلال دراسة المشكلات الاجتماعية المتولدة عن خلل في اليات الضبط الاجتماعي، وهو ما طرحه كل من " روبرت بارك " و " ارنست بيرجس " في كتاباتهما .

---

[3] محمد أبو الحمد سيد أحمد ، مرجع سابق .

[4] أمال عبد الحميد واخرون : **علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي** ، دار ميسرة ، عمان ، الاردن ، 2015 ، ط 2 ، ص 44 .

و كان كتاب " الطرائق الشعبية " الصادر عام **1907** ل **" جرهان سمنر "** اسهاما اخر لتطوير مصطلح الضبط الاجتماعي ، بادماجه للطرق الشعبية كوسيلة ضبطية عرفها بالسلوكات والعادات التي تعتبر قواعد و معايير ضابطة للسلوك الانساني .

كما أضاف مفهوم **" اميل دوركايم "** للضبط الاجتماعي بعدا اخر و أكثر شمولية ، كان اسهاما فذا للمصطلح و ذلك بقوله :" ان أي عامل يتدخل في سلوك الانسان يعد عاملا ضابطا ، اذ أن الضبط لا يتعلق بالفرد ذاته ، وليس مفروضا عليه من الخارج ، وانما هو جزء من الموقف العام الذي يتم فيه الفعل " .

وقدم **بارسونز** من خلال كتابه " الفعل الاجتماعي الصادر عام 1937 توسعا اخر لمفهوم اميل دوركايم بنظرته للمصطلح على أنه جزء من أجزاء الفعل الانحرافي ، و أكد على أن التنشئة الاجتماعية هي أساس الاكتساب و التعلم الذي يحدد نمط السلوك .[5]

وذهب **هيرشي "** في فترة الستينات الى منحى اخر لتعريف مصطلح الضبط الاجتماعي و ذلك من خلال تساؤلات جوهرية قائمة على محاولة معرفة لماذا يطيع الناس القانون ؟ .

وبدأ ربط مصطلح الضبط الاجتماعي بالدولة في فترة الثمانينات ، حيث رأى" اندرسكول " بأن الضبط الاجتماعي في فترة الرفاهية و الدولة العصرية يرتبط بالاليات الرسمية ، وهو ما أسماه " "دونالد بلاك " بحكومة الضبط الاجتماعي .

و من خلال هذا الطرح التراتبي للفترات التاريخية لمفهوم الضبط الاجتماعي ترى أمال عبد الحميد بأنه على الرغم من الاهتمام الواسع به لم تتحدد معالمه و لا الياته ، بل انه سيق نحو الاستبعاد من الحقل العلمي و فيه يقول : " جيس بتس " : " ان اهمال المفهوم يكمن في عاملين أحدهما أن دراسة الضبط الاجتماعي تتطلب مزيجا

---

[5] علي السمري: **الثابت والمتغير في اليات الضبطالاجتماعي** ، دار المعرفة ، القاهرة ، 2003 ، ص 14 -16 .

من المهارات المهنية في مجال علم النفس الفردي و تحليل النظم الاجتماعية ، والاخر في تطوير نظرية الضبط الاجتماعي " . [6]

وقد أصبح الضبط الاجتماعي واحد من المفاهيم الرئيسية في معجم العلوم الاجتماعية، و موضع اهتمام العديد من المجالات العلمية فشمل النسق التربوي عام 1972 ، ودولة الرعاية عام 1984 ، والطب النفسي و العلاج النفسي عام 1982 ، وأماكن العمل 1988 ، و مجالات ضبط الجريمة 2001 . وهومفهوم منبثق من علاقته الوطيدة بقضايا النظام الاجتماعي . [7]

و ذهب جاك جيس في طرحه لقضية الضبط الاجتماعي الى عدم جدوى ضبط مفهومه و مضمونه وحصره في تعريف واحد ، من خلال تقديمه لفاعلية سير عملية الضبط الاجتماعي بالعقلانية والرشاد بدلا من استخدام اليات القوة والاكراه و القمع . [8]

وبهذا فان الضبط الاجتماعي في مسيرته التاريخية تعرض لعديد من الرؤى النظرية المتقاربة تارة و المختلفة تارة أخرى، عرضته في مرحلة الثمانينات الى الاستبعاد من الدراسات العلمية. لكنه وبفضل الدراسات المستديمة والمطورة الباحثة في مجالاته و تطبيقاته أصبح من المصطلحات العلمية الشائعة الاستخدام والدراسة.

2- تعريف الضبط الاجتماعي :

اختلفت المفاهيم والتعاريف المقدمة حول فكرة الضبط الاجتماعي، لاختلاف وتنوع مجالات استخدامه ، بالرغم من أن عديد المجالات الاجتماعية خاصة تشترك في استخدام المصطلح بين علم الاجتماع الجنائي ، علم الاجتماع التربوي ، علم

---

[6] عبد الحميد و نخبة من الاساتذة ، مرجع سابق ، ص 47 . أمال

[7] محمد أبو الحمد سيد أحمد ، مرجع سابق .

[8] عدلي السمري ، مرجع سابق ، ص 40 .

الاجتماع القانوني و غيرها .[9]ولم يظهر مصطلح الضبط الاجتماعي ولم يتسع نطاق استخدامه إلا في القرن العشرين من خلال كتاب " **ادوارد روس** " الذي طرح فيه مفهوم الضبط الاجتماعي من خلال التعبير عنه بأنه " سيطرة اجتماعية هادفة ومقصودة " .[10]

ولكن المتفق عليه في جميع ما قدم حول المصطلح فان الهدف القائم بين جميع المفاهيم والتعاريف المقدمة لكل الفلاسفة والمفكرين أن عملية الضبط الاجتماعي هي أداة لحفظ النظام واحترام الحقوق والواجبات ، و القضاء على الفوضى داخل المجتمع ومنه الحفاظ على توازن البناء الاجتماعي .[11]

و سنقدم في عرضنا مجموعة من التعاريف والمفاهيم المختلفة بالتحليل و المقارنة والنقد .

عرف **اميل دوركايم** الضبط الاجتماعي بأنه : " العامل الذي يتدخل في سلوك الفرد ، ويعد عاملا ضابطا له ، فالضبط الاجتماعي لا يتعلق بالفرد ذاته وليس مفروضا عليه من الخارج ، وإنما هو جزء من الموقف العام الذي يتم فيه الفعل " .[12]

عرفه **" ادوارد لاندس ":** " الضبط الاجتماعي بأنه سلسلة من العمليات الاجتماعية التي يمكن بواسطتها جعل الفرد مسئولا أمام الجماعة ، والتي بواسطتها أيضا يقام التنظيم الاجتماعي و يحافظ عليه ، ويمكن الوصول إلى نظام أحسن للمجتمع لأن المجتمع المنظم والشخصية المتماسكة لا يمكن بناؤها إلا على قيم غير مشكوك فيها " .

---

[9]علي السمري : **الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي** ، مطبوعة مركز البحث و الدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 14 .

[10] أمال عبد الحميد وآخرون : **علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي** ، دار الميسرة ، عمان ، الطبعة الثانية، 2015 ، ص 45 .

[11]أحمد الخشاب : **الضبط الاجتماعي أسسه النظرية وتطبيقاته العملية** ، مكتبة القاهرة ، القاهرة ، الطبعة الثانية، 1958 ، ص 23 .

[12]. أمال عبد الحميد و اخرون ، مرجع سابق ، ص 45 .

وهو كما يسميه **ابن خلدون** الرقابة الاجتماعية التي تقوم على الجهود و الاجراءات التي يمارسها المجتمع على أفراده من أجل الحد من الانحراف و الاعتداء، وهو أساس الحياة الاجتماعية . حيث يقول في ذلك :" ان الاجتماع للبشر ضروري ، وهو معنى العمران الذي نتكلم فيه ، و أنه لا بد من الاجتماع من وازع حاكم يرجعون اليه ... وحكمه فيهم تارة يكون مستندا الى شرع منزل من عند الله يجب انقيادهم اليه ايمانهم بالثواب و العقاب عليه الذي جاء به مبلغه ، وتارة على سياسة عقلية يوجب انقيادهم اليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم " [13]

و عرفه " **جورج جورفتش** " : " الضبط الاجتماعي هو مجموعة النماذج الثقافية و الرموز الجمعية ، والمعاني الروحية المشتركة ، والقيم والأفكار و المثل ، وكذلك الأعمال والعمليات المتصلة بها مباشرة، والتي بها يستطيع المجتمع الجمع ، و كل فرد يقضي على الصراع و الضيق الحادثين في داخله عن طريق اتزان مؤقت ، و أن يتخذ خطوات نحو جهود مبتكرة ذات آثار فعالة " . [14]

و هو " القوى التي يمارسها المجتمع على أفراده والطرق و المعايير التي يفرضها للهيمنة والإشراف على سلوكهم وأساليبهم في التفكير والعمل و ذلك لضمان سلامة البنيان الاجتماعي و الحرص على أوضاعه و نظمه والبعد عن عوامل الانحراف " . [15] و هو ما أكده كوهن في القول بأنه : " العمليات الاجتماعية و البناءات التي تتجه لمنع الانحراف أو الحد منه " [16]

---

[13] غريب سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص 160 .

[14] ثابت ناصر ، مرجع سابق ، ص266 .

[15] مصطفى الخشاب : **علم الاجتماع و مدارسه (المدخل الى علم الاجتماع)** ، الكتاب الثاني ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 2006 ، ص 275 .

[16] مصلح الصالح ، مرجع سابق، ص 22.

و يرى **روس** أن الضبط الاجتماعي هو ما يمارسه المجتمع من علاقات اجتماعية ونظم من أجل الحفاظ على نظامه العام ، حيث أن هذه النظم هي مقدسات اجتماعية ينتج عن تجاهلها سخطا اجتماعيا قائم على السخرية و الاحتقار والاشمئزاز الذي يتطور ليصبح نبذا و تجنبا و قطيعة اجتماعية .ويتزاوج رأي **اميل دوركايم** و **روس** في كون الضبط الاجتماعي متمخض عن طبيعة الحياة الاجتماعية الناتجة عن تلقائية الاجتماع البشري ، و المنتج عن طريق نظم يسير عليها أفراد المجتمع تكون بمثابة قاعدة لتنظيم العلاقات الاجتماعية .

و يعرفه **لندبرج** : " عبارة عامة تستخدم للإشارة الى السلوك الاجتماعي الذي يقود الافراد أو الجماعات نحو الامتثال للمعايير المقررة أو المرغوبة " .

و يعرفه " **ماكيفر و بيج** " بأنه : " الطريقة التي يتطابق بها النظام الاجتماعي كله ويحفظ هيكله، ثم كيفية و قوعه بصفة عامة كعامل للموازنة في حالات التغير ، و كل عرف اجتماعي ، وكل مظهر من مظاهر السلوك العام هو بدرجة ما وسيلة للضبط الاجتماعي ، وحتى أبسط قواعد السلوك أو أتفه مظاهر التقاليد تصاحبها فكرة كونها تبغي السلوك الأمثل ، ومن ثم لا ينبغي الظن بأن الاداب العامة شيء يختلف عن مظاهر السلوك العام ، انها في الحقيقة اداب سلوك عام تظهر بمظهر أدوات للضبط الاجتماعي " . [17]

وعرف **اوجيون** عملية الضبط الاجتماعي بأنها : " العمليات و الوسائل التي تلجأ اليها الجماعة من أجل التحكم في حالات الانحراف عن المعايير الاجتماعية ، اد أن كل ما يعتبر وسيلة من وسائل السلوك يعتبر في الوقت نفسه أداة من أدوات الضبط الاجتماعي . " [18]

---

[17] غريب سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص 161- 166

[18] محمد سلامة غباري : **الانحراف الاجتماعي و رعاية المنحرفين** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2002، ط 2 ، ص 171.

والضبط الاجتماعي هو مجموع القيم والمعايير والأحكام التي يمكن من خلالها وبواسطتها خلق التوازن و تسوية الصراعات التي قد تنشأ بين أفراد المجتمع ، وهي عملية تلين عمليات التواصل الاجتماعي بينهم عن طريق مجموعة من الوسائل والأساليب كالعرف ، القانون ، الأخلاق ، الدين، الرأي العام ، النظام التعليمي ، النظام السياسي ، الأسرة وعدد من المؤسسات المختصة في ذلك

و قد قسم الكاتب محمد أبو الحمد سيد أحمد معنى الضبط من وجهة نظر العلماء الى أربع فرق كانت كمايلي :

-فريق العلماء الاوروبيون الذي يرون بأن الضبط الاجتماعي هو " كل ما يدل على الاشراف و المراقبة والارشاد "

-فريق العلماء الانجليز الذين يرون بأن الضبط الاجتماعي هو تعبير عن السيطرة والهيمنة والرئاسة ، ومرد ذلك تشبعهم بروح الحرية ، واختلاف الرؤى السياسية السائدة في منتصف القرن الثامن عشر .

فريق العلماء الأمريكيين الذين تبنوا وجهة نظر الاوروبين ، ومنهم ادوارد روس ، تشارلزكولي .

فريق العلماء الأمريكيين الذين تبنوا أفكار العلماء الانجليز مثل جيد نجز ، كامبل ينج [19] .

3-طبيعة الضبط الاجتماعي و حاجته المجتمعية:

تبرز الحاجة المجتمعية للضبط الاجتماعي، في كل التفاعلات الاجتماعية وأنواع التواصل و التنظيم الاجتماعي ، اذ ان كل جماعة انسانية في اي مجتمع لا بد لها ان تنظم علاقاتها تنظيما يصوغه المجتمع باحكامه و ضوابطه الهادفة الى تحقيق

[19] أحمد أبو زيد : **البناء الاجتماعي (مدخل لدراسة المجتمع)** ، المكتبة الجامعية الحديثة ، الاسكندرية ، 1974، ص 418 .

التوازن والاستقرار والامن . ويبدأ ذلك كله من المستوى الاسري الذي يعمل على اكساب السلوكات وانماط التفاعل الاجتماعي.

فالتنشئة الاسرية هي حاجة مجتمعية كأداة للضبط الاجتماعي، اذ أن فشل العملية التربوية عن طريق الوالدين يعتبر فشلا مجتمعيا . وهو ما يوجب اتباع الاساليب الايجابية في عملية التنشئة ، و التي تحتاج الى ضبط داخلي قبل حاجتها الى الضبط الخارجي . بحيث أن الضبط الاجتماعي هو وسيلة منطقية للتوافق مع الانماط السلوكية و التقاليد الموافقة عليها من طرف الأفراد والجماعة و المجتمع . [20] و باعتبار أن التنشئة الأسرية هي تحولات حاصلة في شخصية الفرد و سلوكياته نتاجا للتفاعلات الحاصلة بينه وبين بيئته ، التي يكتسب من خلالها تصوراته و نماذجه السلوكية .[21] فالعلاقة التزاوجية بين الضبط كأداة تقويمية والتنشئة الاجتماعية كعملية تعليمية يقوم على مباديء الاتفاق البيئي المجتمعي الخاضع لقانون الموافقة والمباركة المجتمعية .

فالتنشئة بكونها عملية ادماجية لما يتلقاه الفرد من احكام ونصوص اسرية ، وما يتشربه من نصوص مجتمعية لا يستمر و لا يتطور الا من خلال خضوعه لقانون الضبط القائم على الثواب والعقاب . فالضبط الاجتماعي هو حاجة هامة للمجتمع تعل على خلق التوازن و الاستقرار و العدل ، حيث ان الناس يعيشون في شكل جماعات ن اسر أحزاب ، طلاب و غيرهم وهم بحاجة الى رادع منظم لختلف تعاملاتهم بحكم أن المجتمع هو بناء كلي خاضع لأحكام القوانين ، الأعراف ، القيم ، الدين ...الخ . و التي تتحكم في تشكيل العلاقات الاجتماعية بين الجماعات و في تنظيم أشكال هذه العلاقات وتوازنها .

---

[20] سهام أبو عطية : **الرعاية الوالدية و السلوكات الانفعالية الاجتماعية لدى الطلبة في المدارس الحكومية** ، مجلة دمشق ، المجلد 12 ، العدد 1 ، 2003 ، ص 14 .

[21] رشيد حمدوش ، مرجع سابق ، ص 281-282 .

و هذه الجماعات في تركيبتها تحتاج الى تخطيط و تنظيم تحدده اليات ضبطية رسمية وغير رسمية تقودها نحو العدالة والتوازن و درء الفساد و الفوضى . [22]

و بالحديث عن حاجة المجتع لعملية الضبط الاجتماعي، يجب ربطها بعلية التدرج الطبقي للمجتمع الذي يعتبر فيه الضبط أداة لحمايته من اللاعدل واللامساواة ، حيث أن التدرج الاجتماعي هو عملية معقدة وديناميكة خاضعة للتغيير في تركيبتها و تكوينتها وفقا لتباين في الدرجات أو الطبقات الاجتماعية التي تحدد طبقا لمعايير تقويمية محددة ، فيصنف الأفراد و الجماعات بموجبها الى فئات طبقية يرتبط بكل منها أدوار و امتيازات معينة ، حسب وضع كل فئة على سلم التدرج . [23]

والشكل التالي يوضح موقع الضبط الاجتماعي منمنظومة الحياة الاجتماعية

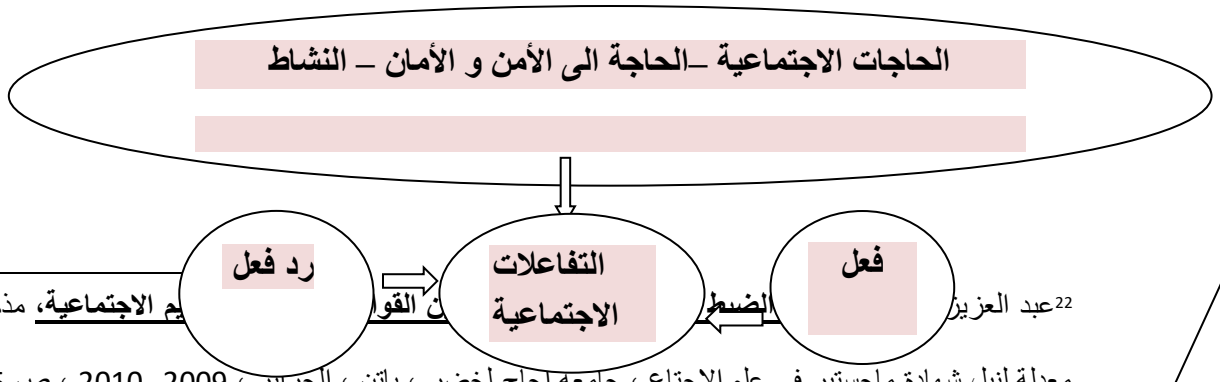

[22]عبد العزيز الضبط ن القوا يم الاجتماعية، مذكرة معدلة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتاع ، جامعة احاج لخضر ، باتن ، الجزائر ، 2009 -2010 ، ص 25

[23] السيد عبد المعطي ، سامية جابر : **أسس علم الاجتماع** ، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية ، 1989، ص 67

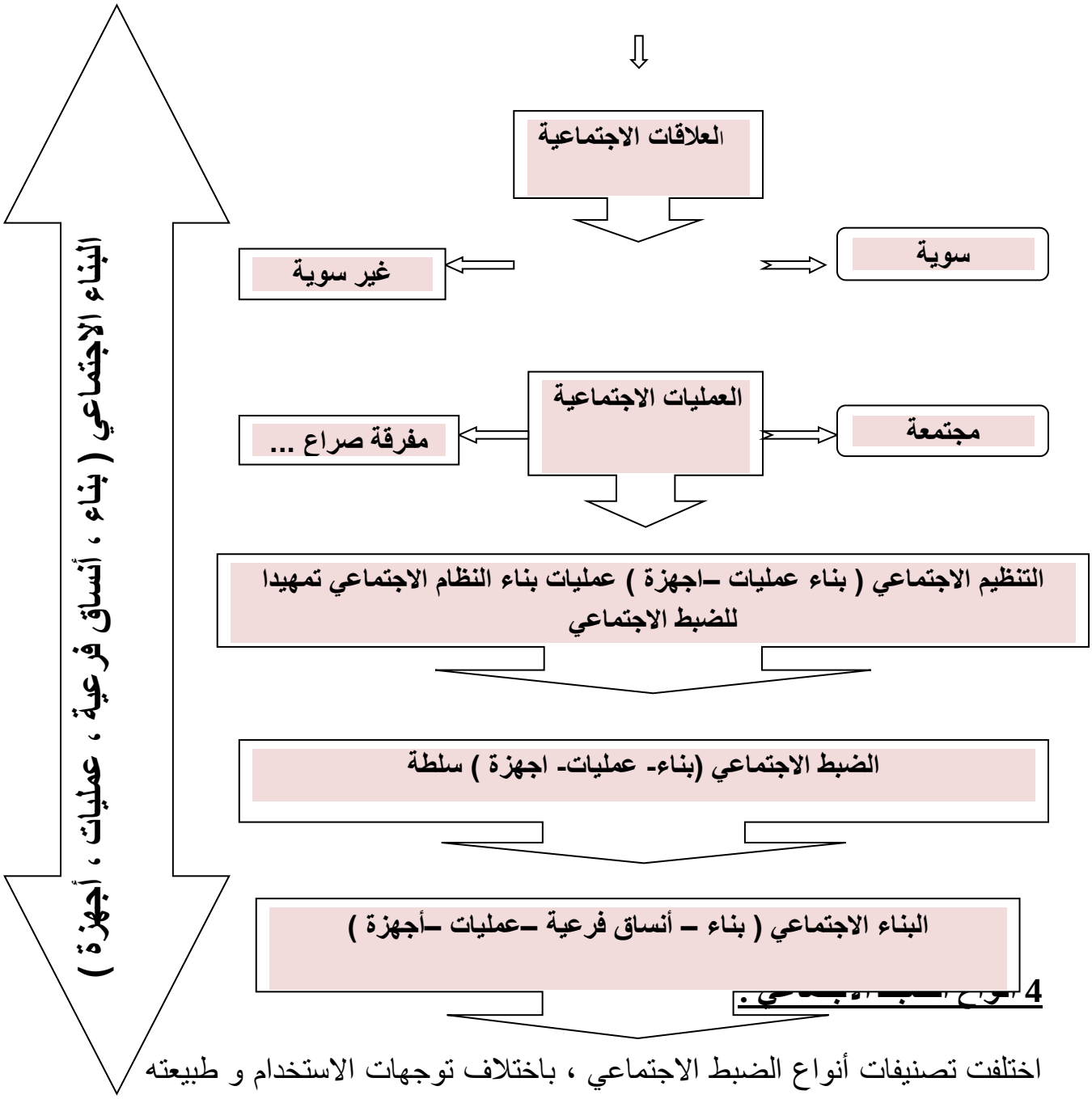

4 أنواع الضبط الاجتماعي :

اختلفت تصنيفات أنواع الضبط الاجتماعي ، باختلاف توجهات الاستخدام و طبيعته ووسائله و أهدافه كما كان الاختلاف في تحديد مفهومه . حيث ميز روس بين نوعين من الضبط الأول سماه الضبط الاجتماعي الدي تمارسه الهيئة الاجتماعية مساندة مع مراكز القيادة و التأثير و أو أهم وسائله العرف، الدين ، القانون ، القيم ، الرأي العام ، الفن . والثاني الضبط الطبقي المتضمن عيش طبقة معينة في المجتمع على حساب طبقة أخرى . [24] كما قسم الى ضبط سلبي يرتبط بامتثال الفرد للمعطيات الاجتماعية

[24] عبد الله الرشدان : **علم اجتماع التربية ،** دار الشروق للنشر والتوزيع ، رام الله ، 2004 ، ط 1 ، ص 205.

طوعا أو كراهية تفاديا للنتائج الغير مرغوبة في حال الاعتداءعليها ، عن طريق العقاب بالأحكام القانونية كالسجن و الغرامات المالية ، أو عن طريق العادات بالاستهجان والرفض الاجتماعيين. و اخر إيجابي يرتبط بصور التنشئة الاجتماعية التي تعمد الى امتثال و استدماج الفرد مع المعايير الاجتماعية عن طريق التعزيز والمكافئة و التأييد الاجتماعي .[25] وينقسم أيضا إلى قسمين الضبط الاجتماعي الداخلي الذي يعتمد على الفرد في حد ذاته القائم على توظيف ضميره في مراقبة تصرفاته و سلوكاته وتعاملاته مع الآخرين ، ويقوم أساسا على مبدأ التدين الذي يعتبر من أهم صور الضبط الاجتماعي الداخلي .

ويهدف هذا النوع من الضبط الاجتماعي إلى ضرورة الالتزام بالمعايير والقيم المجتمعية ، فالالتزام هو ضابط داخلي يتحكم في سلوكات الفرد وفقا للتواصل و التفاعل الاجتماعي القائم بين الفرد وكل عضو في النظام الاجتماعي العام الذي يعمد إلى الحفاظ على البناء الاجتماعي . الذي تحدد فيه القيم مسار تقدم عوامل الضبط الاجتماعي الداخلي دونما حاجة إلى تدخل للعوامل الخارجية في ذلك في علاقة طردية ، اذ أنه كلما ازداد تأثير الجماعة في الفرد ازداد توظيف العوامل الداخلية في النظام المجتمعي ، وكلما ازداد تأثير الفرد في الجماعة تحقق ذلك أيضا

أما الضبط الاجتماعي الخارجي فيقوم على الرقابة التي يفرضها الآخرون على سلوك الفرد . و ينقسم هذا النوع الى قسمين الضبط الاجتماعي الرسمي والضبط الاجتماعي الغير رسمي . [26]

1-الضبط الاجتماعي الرسمي : يعبر عنه بالأحكام المتعلقة بالعقاب الذي تمارسه الدولة على أفرادها من خلال القانون الرسمي المكتوب الدي يلزمهم التماثل والانسجام و الانصياع له برغبة فيه أو دون دلك ، حيث أن أي عصيان أو تجاوز له

---

[25]. سامية محمدجابر ، مرجع سابق ، ص 201

[26]أحمد أبو زيد ، مرجع سابق ، ص 235-240

يعاقب الفرد من قبل مؤسسات الشرطة و المحاكم والسجون...الخ . [27]عن طريق مايسمى بالقانون ، حيث يعتبر هدا الأخير من أهم الوسائل الرسمية للضبط الاجتماعي ، و يتضح ذلك جليا من خلال الوظائف التي حددها " تراشنسكي" في الوظائف التوزيعية المرتبطة بتنظيم الحقوق و الحريات ، حيث يطرح علي السومري ذلك في كتابه (الثابت و المتغير في اليات الضبط الاجتماعي) بالقول : " ...و لما كانت الحقوق والواجبات قيما اجتماعية فان توزيعها بواسطة القانون معناه توزيع القيم الاجتماعية كلها بما فيها القيم الاقتصادية على أعضاء الجماعة ". و يحمل هذا توزيع الحقوق والواجبات بشكل منظم ، أين يفهم كل فرد في المجتمع ما عليه من واجبات وماله من حقوق. وهو ما يلوج بنا نحو الوظيفة الثانية وهي الوظيفة التنظيمية ؛ بحيث أن توزيع هذه الحقوق والواجبات بشكل عادل يحتاج بالحاح الى وجود الحكومة بمؤسساتها و هيئاتها المرتبطة بتطبيق القانون . [28]

فالأحكام العرفية و التقاليد والعادات هي وسائل لها محدودية في الضبط و حفظ النظام ، و المجتمع هنا بحاجة الى تنظيم سياسي بقواعد قانونية تلزم بها كل أفراده .حيث أن القانون هو قواعد و أحكام قانونية تضعها سلطة مشروعة حكوميا ، تلزم بها كل افراد المجتمع البشري . و تستخدم وسائل ردعية وعقابية لكل متمرد عنها . [29]

وبهذا فالقانون بما يحمله من قوة ومسؤولية ، وما يوظفه من وسائل واليات ، يضمن للمجتمع استقراره وتماسكه ، فهو الوسيلة التي يحافظ بها المجتمع على كيانه ، و كل خروج عن احكامه وقراراته هو تهديد للمنظومة الثقافية والقيمية للمجتمع ، كما رأى "بوهمان " .[30]

---

[27]. صلاح الدين شروخ ، مرجع سابق ، ص103

[28] علي السومري ، مرجع سابق ، ص 49 .

[29] غريب سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص 188.

[30] أحمد ابو زيد ، مرجع سابق ، ص 47.

2-الضبط الاجتماعي غير الرسمي :

هي الوسائل التلقائية الغير مفروضة حكوميا ، والتي لا تعتمد على السلطة و القوة ، و انما تعتمد على النبذ والاستبعاد الاجتماعي . و هي وسائل شائعة الاستخدام في المجتمعات الصغيرة و التقليدية القائمة على العلاقات التواصلية المباشرة التي يحاول فيها الفرد أن يكون عضوا مطيعا و خاضعا و ممتثلا لما يفرضه المجتمع من سلوكيات مقررة اجتماعيا .[31]و اهم هذه الوسائل مايلي :

- **الدين :**

يعتبر الدين من أهم وسائل الضبط الاجتماعي الغير رسمي فعالية ، كونه جوهر النظم الاجتماعية في اي رقعة جغرافية ، به يستقر المجتمع ويتماسك و بدونه يتفكك ويضطرب . و هو كما يقول عبد الرزاق مصطفى : " نظام من عقائد وأعمال متعلقة بشؤون مقدسة تؤلف من كل من يعتنقونها جماعة ذات وحدة معينة " .[32]

ترى سلوى علي سليم أن الدين اهم وسيلة ضبطية ، لما له من اهمية في تنظيم الحياة وتحقيق الامن و الاستقرار ، وتكوين المجتمعات و تنظيم حركتها و مؤسساتها ، وهو ما كان دافعا لاهتمام العلماء بدراسته ووضعه على قمة الهرم في النظم الاجتماعية . [33]

وبهذا يكون الدين الالية الضبطية الهامة التي تعمل على تحقيق الضبط الذاتي وتهذيب النفس ، كما توعية أفراد المجتمع بالجوانب الحياتية والخلقية و العقلية بشكل منظم وهادف .

- **العادات الاجتماعية :**

---

[31] أحمد ابو زيد ، نفس المرجع ، ص 42

[32] مصلح الصالح ، مرجع سابق ، ص 154 .

[33] سلوى علي سليم : **الاسلام والضبط الاجتماعي** ، دار التوفيق ، القاهرة ، 1985 ، ص 61 .

تلعب العادت الاجتماعية دورا هاما في عملية الضبط الاجتماعي لا يقل تأثيرا عن باقي الوسائل الغير رسمية ، اذ أنها قوانين تسيطر على ممارسات الفرد وسلوكياته ، لها وظائفها الركيزة على المستوى الفردي والجماعي . أين تتولى مهمة التوجيه والارشاد و صقل الأفعال وفق ما يباركه المجتمع من افعال . و ارساء الثقافة الجمالية ببعديها الشكلي مثل ثقافة التهادي بين الاحبة و المعنوي الروحي المتولد عن جمال ذلك .

كما تتولى العادات مهاما اكثر تنظيما ، بحيث تكون القانون الاجتماعي الذي يتدخل بين الافراد والجماعة من اجل تحقيق مبادئ ومعايير جماعية عامة و متوافقة تنظم العلاقات بينهم . وهي الية ووسيلة ضبطية تحقق التكافل والتضامن الاجتماعي من خلال عمل كل الفروع الجزئية للمجتمع على انها وحدة كلية ملزمة بقواعد العادات.[34]

- **التقاليد الاجتماعية :**

تعرف التقاليد بأنها: " عبارة عن طائفة من قواعد السلوك الخاصة بطبقة معينة أو طائفة بيئية حلية محدودة النطاق ، وهي تنشأ من الرضا بالاتفاق الجمعي على ادجراءات و أوضاع معينة خاصة بالمجتمع المحدود الذي تنشأ فيه ، ولذلك فانها تستمد قوتها من قوة الطبقة او الهيئة الت ي اصطلحت عليها و تفرض نفوذها على الافراد باسم هذه الجماعات " . [35]

[34] عدلي السومري ، مرجع سابق ، ص 46 .

[35] علي السومري ، نفس المرجع ، ص 47 .

و هي" انماط السلوك المقننة التي تنتجها الجماعة و تعمل على دعم تماسكها ووعيها بذاتها ، كما تحضى بالقبول من جانب الأعضاء ، وتعتبر عناصر ثقافية تنتقل من جيل الى اخر " . [36]

و تعتبر التقاليد أداة هامة هي الأخرى في الضبط الاجتماعي ، كونها الية تخاطب عامة المجتمع ، وتعمل من خلال قواعدها على تحقيق الاستقرار و التماسك الاجتماعي ، باستخدام أساليب نذكر منها الشعائر ، الاحتفالات ، المعتقدات الشعبية ، الأغاني ، القصص ...الخ . [37]

و تشترك العادات مع التقاليد في وظائفها الهادفة الى ادماج اجزاء الافراد والجماعات في المجتمع الكلي حفاظا على امنه واستقراره وتماسكه .

- **القيم الاجتماعية :** عرفها **اميل دوركايم** بأنها الية من اليات الضبط الاجتماعي التي يرغبها المجتمع ، ويخرج فيها الفرد من كل مجتمع عن تجسداته الفردية الخارجة عن الاطار المجتمعي العام . [38] و القيمة هي لفظ دال على حكم او عملية تقويمية للأشياء او المواقف او السلوكيات الانسانية [39].

و بهذا فالقيم هي الية ضبطية وطيدة العلاقة بتنظيم المجتمع وهيكلته ، ينصهر فيها الفرد مع القواعد و الاحكام الاجتماعية . فينظم سلوكه ويستقر ويتماسك .

- **التنشئة الاجتماعية :**

يرى **مختار حمزة بأن** التنشئة الاجتماعية هي عملية تعلم وتعليم تكسب الفرد سلوكياته واتجاهاته وفقا لأدواره الاجتماعية التي تمنحه فرصة التقبل والاندماج

---

[36]. محمد عاطف غيث ، مرجع سابق ، ص 89 .

[37]. مصلح صالح ، مرجع سابق ، ص 209 .

[38] . ماجد الزيود ، مرجع سابق ، ص 23 .

[39]محمد احمد سليمان ، سوسن عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص 19 .

الاجتماعي ، وبهذا فهي عملية تقوم على التفاعل الاجتماعي و الديناميكية كما تخضع للتغير . حيث أن الفرد في تفاعله مع الجماعة يوظف المعايير والأدوار الاجتماعية والاتجاهات النفسية والشخصية الناتجة عن هذا التفاعل .[40]

و بهذا فهي أداة ضبطية هامة وفعالة في المجتمع ، يتم من خلالها استدماج الفرد في مجتمعه حفاظا على قواعده و سياساته من أجل الحصول على تأشيرة التقبل والاحتضان الاجتماعي.

5-أهمية الضبط الاجتماعي :

يعتبر الضبط الاجتماعي أداة ووسيلة ضرورية لضمان استقرار وفاعلية النظم والمؤسسات الاجتماعية ، إذ يعمل على منع الاختلالات الاجتماعية والحفاظ على توازن المجتمع ، وهذا ما يسعى إلى تحقيقه رغم اختلاف التعاريف والمفاهيم المقدمة . ومن هنا يمكن استعراض مجموعة من النقاط التي تشكل مضمون أهمية عملية الضبط الاجتماعي .

-تستكين أهمية الضبط الاجتماعي في كونه عملية جامحة لكل جنوح أو تمرد على قيم المجتمع وأبنيته ، إذ يعمل على تنظيم العلاقات الإنسانية بين أفراد المجتمع ، وبين الفرد والمجتمع في حد ذاته ، من خلال تنظيم قاعدة احترام ممارسة الحقوق والواجبات داخل التنظيم المجتمعي . من أجل الحفاظ على النظام العام فيه بالامتثال لما يقره من ممارسات وما يمنعه فيها لتعديل وتقويم الانحرافات، وهذا ما اقره **تالكوت بارسونز** بقوله : " ...في إطار النظام الاجتماعي العام يقدم الضبط من خلال الامتثال الأخلاقي " .[41] حيث أنه من المسلم به أن النظام الاجتماعي هو نظام خاضع لقوانين مثيله في ذلك مثيل ما يخضع له النظام الطبيعي من قوانين . في اختلاف خضوع هذه الأخيرة للصلابة والحتمية ، وتمتع الأولى بصفة التغيير والتخلف . كون

---

[40] بركو مزوز : **التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية** ،مجلة شبكة العلوم النفسية العربية ، اصدار سيون كومبيوتر ،تونس ،العدد 21-22 ،ص 43.

[41] أحمد الخشاب ، مرجع سابق ، ص 23 .

القوانين عبارة عن قواعد تنظيمية تهدف إلى تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع الذي اقر و ارتضى هذه القوانين و ألزمهم بالخضوع لها . كونها " قواعد معيارية نسبية تعبر عن الاتجاه العام أو المستوى العام في منطقة معينة ، وليس ما يمنع من حدوث انحرافات أو مواقف تخرق هذه القوانين و تشذ عن ذلك المستوى العام " . و بهذا تتجلى أهمية الضبط الاجتماعي في كونه بقوانينه المنظمة يعمل على الحد من اتساع دائرة الانحرافات و بهذا حفظ هيبة ووظيفة النظام و المعايير العامة للمجتمع . [42]

-و يرى ابن خلدون ان الضبط الاجتماعي ظاهرة لازمة للمجتمع ، لأن الفرد بحاجة الى من يضبط سلوكه الاجتماعي و يحفظ حقوقه بقوة قاهرة ، لأن الانسان سياسي بطبعه ، و الضبط هو لازمة اجتماعية ناتجة عن طبيعة انسانية ، هدفه الحفاظ على المصلحة العامة للأفراد ، و " على مصلحة الحاكم في استقامة حكمه " . و في ذلك يقول : " ان هذا الاجتماع اذا حصل للبشر كما قررناه و تم عمران العالم فلابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان و الظلم ، وليست السلاح التي جعلت دافعه لعدوان الحيوانات عنهم كافية في دفع العدوان عنهم ، لأنها موجودة لجميعهم ، فلا بد من شيء آخر يدفع عدوان بعضهم عن بعض ، و لا يكون من غيرهم لقصور جميع الحيوانات في مداركهم ، وإلهامهم ، فيكون ذلك الوازع واحد منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان و اليد القاهرة حتى لا يصل أحد الى غيره بعدوان ، و هذا هو معنى الملك ، وقد تبين لك بهذا أن للإنسان خاصية طبيعية و لا بد لهم منها " . [43]

-وهنا تكمن الأهمية الأساسية لعملية الضبط الاجتماعي في الحفاظ على النظام الاجتماعي العام، و الحفاظ على مكانته في تثبيت الاستقرار والأمن الاجتماعي ، عن طريق الحد من انتشار الانحراف باختلاف أشكاله و مقوماته عن طريق القوانين

---

[42]. مصطفى الخشاب ، مرجع سابق ، ص 275-276 .

[43] . غريب سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص 161 .

التنظيمية الردعية التي أقرتها الجماعات من أجل تنظيم و الحفاظ على العلاقات الاجتماعية بين أفرادها .

-اعتبر **روس** الضبط الاجتماعي جهاز والية ووسيلة اجتماعية مهمة في ضبط الأدوار داخل النظم الاجتماعية وتحقيق التماسك والاستقرار الاجتماعي ، كون المجتمع يحتوي على منازعات واختلافات و اتجاهات و رغبات وصراع بين مختلف فئاته و طبقاته الخاضعة لعوامل نفسية و اقتصادية وسياسية مختلفة . تستدعي بالضرورة الفصل فيها وتنظيم حاجاتها وامتصاص صراعاتها في وسط اجتماعي واحد منظم تحت إطار وسائل ضبطية واجتماعية.[44]

-يعمل الضبط الاجتماعي على التضامن بين أفراد المجتمع ، عن طريق الارتقاء بالسلوك الإنساني وفق ما يسود المجتمع و ما يتطلبه ، عن طريق آليات الضبط المختلفة الرسمية وغير الرسمية ، المعززة عن طريقه لأصحاب السلطة و الصفوة الحاكمة الذين يستخدمون هذه الاليات لدعم مشروعيتهم داخل المجتمع .

-اعتبر الضبط الاجتماعي آلية مسايرة للحراك الاجتماعي، و للتغير الاجتماعي عن طريق تنمية الوعي و ترقيته .

-تعزيز احترام الحقوق العامة والخاصة،ودعم النظام الاجتماعي من أجل تحقيق الأمن والاستقرار المجتمعي.[45]

---

[44] أحمد الخشاب ، مرجع سابق ، ص 33 .

[45] أحمد زايد : **التعليم والحراك الاجتماعي** ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، القاهرة ، 2008 ، ص 13 .

خلاصة:

اعتبر الضبط الاجتماعي عملية وآلية اجتماعية تعمل في مجمل أهدافها، على صياغة مجتمع إنساني منظم ومتماسك ومستقر وامن.وهو هدف لا يتحقق إلا من خلال مجموعة من الوسائل الرسمية وغير الرسمية تعرضنا لها بشكل مبسط في هذا الفصل، بعد تحديد التطور التاريخي للمصطلح ومحاولة الخروج بتعريف تقريبي له من خلال طرح لمجموعة من الآراء والمفاهيم لعلماء اختلفوا في النظرة الفكرية والعلمية وحتى الجغرافية. لنستعرض بعدها حاجة المجتمع للضبط الاجتماعي ووسائله.

وهو المدخل التمهيدي الهام لمعرفة وتحليل وسائل الضبط الاجتماعي التي سنستعرضها في الفصل الثاني.

الفصل الثالث : الضبط الاجتماعي ووسائله
- تمهيد
1-التنشئة الاجتماعية (تعريفها ، أنماطها ، أساليبها ، الأسرة والتنشئة)
2- القانون (تعريفه ، مراحله ، أهميته وأهدافه)
3- العادات و التقاليد و الأعراف
4- القيم (تعريفها ، خصائصها ،أبعادها ، أهميتها وأسسها)
5- الاتجاهات النظرية لوسائل الضبط الاجتماعي)
-خلاصة

تمهيد:

تعمل المجتمعات الإنسانية منذ القدم على تنظيم أطرها المعيشية والحياتية في كل مجالاتها وعلاقاتها، من أجل خلق توافق مجتمعي وتحديد علاقات واضحة المعالم بين أفراد المجتمع الذي يشترك في عناصر وقواسم تمثل طابعه العام في تنظيم الحياة وضمان الاستقرار والاستمرار فيه.وذلك عن طريق عملية الضبط الاجتماعي المعبر عنها بأنها عملية اجتماعية تتولى مسؤولية تسيير وتعديل وضبط سلوكيات الفرد وفقا للقواعد العامة للمجتمع، ولمعاييره وقيمه. من اجل نشر المساواة والعدل والأمن والاستقرار، والتنظيم الاجتماعي، ومقاومة كل أشكال الانحراف والعنف والظلم ...الخ. وذلك عن طريق مجموعة من الآليات والسياسات المصطلح عليها اسم الأساليب ووسائل الضبط الاجتماعي علىاختلافها، واختلاف منظريها.

وباختلاف ما حدد من وسائل ضبطية تقوم على تنظيم استقرار وامن المجتمع وتوازنه، تعتبر هذه الوسائل الأداة السياسية والمجتمعية الجامحة لزعزعة كيان المجتمع وقوانينه، من رأي عام، قانون،تربية، فيم اجتماعية وغيرها. " والتي صاغها **" إدوارد رس "** إلى أربعة عشر وسيلة كانت كما يلي: «الرأيالعام،القانون،الاعتقاد، الإيحاء الاجتماعي والتربية،العرف،الدين، المثل العليا والشخصية، الشعائر والفن، الشخصية والتثقيف، التوهم والقيم الاجتماعية ". ليتفق جمهور العلماء والمنظرين إلى خمس وسائل رئيسية لها الأثر الاجتماعي البارزوالفعال وهي: الرأيالعام، القانون،الدين،العرف، التربية. " [1]

وسنتناول في هذا الفصل بالتحليل أهم وسائل الضبط الاجتماعي شيوعا واستخداما في المجتمع الحضري، والتي تتوافق مع طبيعة الموضوع المطروح. وذلك لالتماس درجة نفوذ كل وسيلة، واختلاف ممارستها من مجتمع إلى آخر. فالدين مثلا هو وسيلة ضبطية واسعة النفوذ في المجتمع الريفي عنها في المجتمع الحضري وفي الدول النامية عنها في الدول المتقدمة، وهو الحال بالنسبة للأعراف

[1] ثابت ناصر ، مرجع سابق، ص 267 .

والعادات والتقاليد، فيما يزيد اتساع استخدام القانون في المجتمعات الحضرية والدول المتقدمة عنها في المجتمعات الريفية والدول النامية. والأمثلة متشعبة في فاعلية كل وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي في كل مجتمع. وهو ما يسوقنا في هذا الفصل أيضا إلى دراسة علاقة كل وسيلة بمجموع الوسائل الضبطية الأخرى بالتحليل والتعليل.

1-التنشئةالاجتماعية:

رأى **بارسونز** أن عملية التنشئة الاجتماعية تعتبر من أهم آليات الضبط الاجتماعي التي يستوحي من خلالها الفرد تقبله واحتواءه الاجتماعي واندماجه فيه، لعملها على تحديد أنماط السلوك المقبول في وسطه، وقد عرفها بالقول أنها: " عملية تعلم تعتمد

على التلقين والمحاكاة والتوحد فيالأنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية عند الطفل و الراشد، وهي عملية تهدف إلىإدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية، و هي عملية مستمرة لا نهاية لها " .[2]

وهي عملية يتم من خلالها إدماج الفرد في المجتمع بتشربه القيم والمعايير من مؤسسات مختلفة كالأسرة،المدرسة،الشارع،الإعلاموغيرها.

كماأنها كما يرى **"محمد زهران"** : " التنشئة هي عملية تعلم وتعليم ، وتربية تقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى إكساب الفرد سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي معها . وهي عملية التشكيل الاجتماعي لخاصة الشخصية " .[3]

ويذهب الدكتور **معمر داود**إلىإعطاء التنشئة الاجتماعية مضمونا أعمق، حيث يعتبرها عملية تربوية منتظمة، تندرج ضمن عملية أكبر وهي التربية التي يعتبرها شاملة لجميع جميع الفئات والشرائح المجتمعية.[4]

ويرى **مختار حمزة بأن** التنشئة الاجتماعية هي عملية تعلم وتعليم تكسب الفرد سلوكياته واتجاهاته وفقا لأدواره الاجتماعية التي تمنحه فرصة التقبل والاندماج الاجتماعي، وبهذا فهي عملية تقوم على التفاعل الاجتماعي والديناميكية كما تخضع للتغير. حيث أن الفرد في تفاعله مع الجماعة يوظف المعايير والأدوار الاجتماعية والاتجاهات النفسية والشخصية الناتجة عن هذا التفاعل.

و يذهب كل من **سيطو Citau وبيطران Bitran إلىأن التنشئة** الاجتماعية هي تجربة تعلم اجتماعي يمربها الطفل تدريجيا عبر مراحل نموه الشخصي ، حيث يتعلم كيفية الاندماج في عالمه الأسري عن طريق الأخلاق والثقافة، والتعرف على

---

[2] صالح محمد علي ابو جادو، مرجع سابق ، ص 18

[3] زكرياء الشربيني ، يسرى صادق**: تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملة ومواجهة مشكلاته** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2000 ، ص 17 .

[4] معمر داود ،:مرجع سابق،ص12 .

معايير وقيم المجتمع الذي يعيش فيه، عن طريق ما يفرضه المجتمع من أطر التربية الاجتماعية التي يفرضها و التي يتشربها الفرد ليكون عضوا كامل العضوية في الجماعة الاجتماعية .[5]

و رشيد حمدوش رأى بأن التنشئة الاجتماعية هي عملية تعلم تحتوي على مضامين يستجيب لها الفرد بصفة فعالة وواقعية تتولى المؤسسات الاجتماعية التنشئوية إرسالها وتشريبها للأفراد. ليصبح الفرد اجتماعيا مقبول الميزة والاندماج.

والتنشئة الاجتماعية هي تحولات حاصلة في شخصية الفرد وسلوكياته نتاجا للتفاعلات الحاصلة بينه وبين بيئته، التي يكتسب من خلالها تصوراته ونماذجه السلوكية.[6]

وبهذا فالتنشئة الاجتماعية هي عملية ديناميكية تعلمية وتعليمية، تعتمد على علاقات تفاعلية وانصهار أسرى واجتماعي حاصل بين الفرد وبيئته على اختلافها الضيق والواسع،وهي عملية كما شاع التعبير عنها تعمل على نقل الفرد من تركيبته البيولوجية إلى تركيبة أرقي تتصف بالاجتماعية.

والتنشئة الاجتماعية هي أداة ضبطية هامة، قائمة على مبدأ المنع والتحفيز والعقاب والثواب في ثنائيات نقلها لمجموع القيم والعادات والممارسات التي يرتضيها المجتمع.

1-1-أنماط التنشئة الاجتماعية:

تتخذ التنشئة الاجتماعية شكلين أساسين، أحدهما مقصود والآخر غير مقصود. حيث تعتمد التنشئة الاجتماعية المقصودة على المؤسسات التي تستطيع تحقيق

---

[5]بركو مزوز. (شتاء وربيع 2009). **التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية** ،مجلة شبكة العلوم النفسية العربية ، اصدار سيون كومبيوتر ،تونس ،العدد 21-22 ،ص 43.

[6]. رشيد حمدوش ، مرجع سابق ، ص 281-282 .

أهدافهاوتكييفها فيأفرادها، مثل مؤسسة الأسرة والمدرسة.[7] حيث يقول الدكتور **"خليل عبد الرحمن المعايطة "** في كتابه علم النفس الاجتماعي:«يتعلم الطفل اللغة وأدب الحديث والسلوك والمعايير والاتجاهات عن طريق الأسرة، كما أن التعلم المدرسي يكون تعليما مقصودا يعمل على تربية الأفراد وتنشئتهم «.[8]

والتنشئة الاجتماعية غير المقصودة التي يعبر في مؤسساتها على أنها لا ترسم أهداف تسعى إلى تحقيقها، لتدخل عوامل كثيرة في ذلك، أهمها البيئة الخارجية التي تمثل مؤسساتها، وتكون من خلال المسجد، وسائلالإعلامالإذاعة، التلفزيونوغيرها.[9]

وبهذا تكون عملية التنشئة الاجتماعية عملة ذات وجهين، قد تكون إيجابية محققة للأهداف المرسومة لصياغة الفرد الاجتماعي المقبول والمحبب اجتماعيا، أو شخصا سلبيا خاضعا لمؤسسات غير هادفة لتحقيق ذلك. فلكل مؤسسة اجتماعية دورها ودرجة تأثيرها.

وتعتبر الأسرةأكبر مؤسسة اجتماعية لها دور بناء الفرد وجعله ينصهر اجتماعيا داخل مجتمعه وفق عملية مقصودة قائمة على التفاعل الاجتماعي، وتهدف إلى التكامل الوظيفي الاجتماعي.

1-2-أساليب التنشئة الاجتماعية:

تتخذ التنشئة الاجتماعية أنماطا مختلفة تتراوح بين الإيجابية والسلبية يمكن إدراجها في النقاط التالية:

أ أساليب التنشئة الاجتماعية الإيجابية:

---

[7] مراد زعيمي :**مؤسسات التنشئة الاجتماعية**، منشورات جامعة باجي مختار ، عنابة ، ص 47

[8] خليل عبد الرحمن المعايطة : **علم النفس الاجتماعي**، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ط 2 ، ص 69

[9] مراد زعيمي **:** مرجع سابق، ص 47

تمثلت الأساليب السوية للتنشئة الاجتماعية بكل الأساليب دات الأثر الإيجابي في مراحل نمو الطفل المختلفة نورد أهمها في شكل ما قدمه نخبة علم الاجتماع من أقوال وتوصيات، حيث قدمت **"ديانا بومربند Dina Boumrind "** مزايا اعتماد الآباء على منح أبنائهم الحرية المرتبطة بالضبط، مع توظيف أسلوب الحوار والإقناع ومنح الطفل أوالأبناء مساحة للتعبير عن أنفسهمورغباتهم. من اجل صياغة شخصيات واثقة من نفسها ومن قراراتها ومن علاقاتها الاجتماعية.[10]

كما أن أسلوب احترام الطفل يعتمد على المعرفة بمتطلبات مرحلة الطفولة باعتبار أن الطفولة هي " مرحلة من مراحل نمو الفرد الكائن، وهي أساس بناء شخصيته، حيث يتم خلالها إكسابه القيم والاتجاهات والعادات ومختلف أنماط السلوك القويم التي يرضى عنها المجتمع وتكوين إطار تتحدد به معالم شخصيته"[11]، ومحاولة ضبط الأخطاء بالطرق والأساليب السليمة القائمة على التفاهم والاستماع، والابتعاد عن القسوة و العنف.وينتج هذاالأسلوبطفلا واثق من نفسه وإبداعاته وأفكاره وابتكاراته ويتطلب كل ذلك قدرة المربي على ضبط انفعالاته.كما أن تقبل الطفل فيما يرى « **هيرلوك "** بأن أسلوب التقبل الاجتماعي يخلق لدى الطفل توازنات نفسية واجتماعية تولد لديه الرغبة في تقبل الآخرين وفي حبهم، و حب الحياة والمشاركة فيها اجتماعيا.[12]

ففي دراسة قامت بها **" بومرنيد "** عن العلاقة الكامنة بين أساليب التنشئة الاجتماعية ونمو الشخصية ، و توصلت إلى دور اسلوب التعزيز في انجاح نمو الشخصية

---

[10] عباس محمود عوض ، رشاد صالح دمنهوري ،**علم النفس الاجتماعي (نظرياته وتطبيقاته)**، ص 83 .

[11] دلال عبدالواحدالهدهود : **المدخل إلى التربية المبكرة(تربية ما قبل المدرسة) ،** الطبعة الأولى ، الكويت ،1993 ، ص 11 .

[12] أحمد السيد محمد اسماعيل : **مشكلات الطفل السلوكية وأسلوب المعاملة الوالدية** ، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية ، 1995 ، ص 81

والسلوك الانساني الايجابي . داعية إلى اتخاذ اساليب الضبط الاسري بالاحتواء و الحب و العاطفة . لدور ذلك على تنمية الثقة في النفس ،

وعدم الاتكالية ، مع الاستقلالية في مواجهة متاعب الحياة و ايجاد الحلول لها .[13]

وهذه الأساليب هي أساليبإيجابيةومحفزة، وهي في الوقت ذاته أدوات ضبطية مشحونة بالعاطفة والاحتواء. تعمل على بناء شخصيات متزنة نفسيا وأسرياواجتماعيا.وشخصيات تتمتعبالاستقلالية، الثقة بالنفس، الاجتماعية والقدرة على التواصل الفعال.

ب-الأساليب غير السوية:

هناك جملة من الأساليب السلبية ذات الأثر الرجعي على شخصية الطفل أهمها التسلط حيث أنه كماأشار **بولبي** " عندما تكون القوانين والقواعد صارمة ومن الصعب تقبلها، وعندما تكون العقوبة شديدة عند الخروج عن القوانين خاصة التهديد بسحب العون، فان الثقة بالآباء يمكن أنتضعف، فرفض الاستجابة لرغبات الطفل والتهديد بترك المنزل أوأبعاد الطفل عنه يمكن لهذه العقوبات أو التهديد بها أن تصبح ذات تأثيرات خطيرة على نمو الشخصية"[14]

وأثبتت نتائج دراسة **"بومرنيد "**الأثر السلبي لهذا الأسلوب في خلق أفراد منعزلين اجتماعيا، يعانون انعداما أو قلة في الثقة بالنفس، وفي تلبية مختلف متطلباتهم الحياتية بسبب الاغتراب العاطفي مع الآباءوالأمهات.[15]

رأى كل من **"جيلسون" و" نيوول"** بان اتباع أسلوب التسلط يعود إلى خلفيات كل ما يعيشه كل واحد من الوالدين، فما تثيره الأم من الم نفسي لأبنائها ناتج عن

---

[13]اسماعيل محمد عماد الدين : مرجع سابق ،ص 453.

[14]فاطمة المنتصر الكتاني :مرجع سابق ،ص 81-82

[15]اسماعيل محمد عماد الدين : مرجع سابق ،ص 453

الخلافات الزوجية المتكررة.والأب عما عاشه من هذا النمط في التربية التقليدية القائم على التسلط والخشونة.و في آثار هذا الأسلوب السلبية يقدم **"كولمان "** مجموعة من النقاط اهمها :

- تولد الإحساسبالظلم والتقهقر النفسي، وهو ما يولد لديهم إحساسا بالتوتر والقلق والوحدة
- عدم القدرة على التكيف مع الآخرين وضعف قوى التواصل والتفاعل الفعال.

و يرى « **الدر** « **مساندة** لخطورة الأسلوب تولد فرد عاجز عن اتخاذ قراراته بنفسه، اتكالي وخاضع .[16]

ويعمل أسلوب التفرقة في مجال التربية على خلق عديد من المفاهيم الخاطئة والتدميرية بدل الضبط و البناء ، كتولد مفاهيم اللامساواة و منه غياب مصطلح العدالة و اتساع مفهوم الجور والظلم . و ليس ذلك نحو المجتمع فحسب بل نحو الوالدين و الاخوة أ اين يكن الطفل الكراهية و الانانية نحوهم ، وحب الاستحواذ والتملك .[17]

أشار كل من **"هثرنجتون" و" فرانكي"** إلى وجوب اتباع الأولياء لأسوب واحد في معاقبة الأبناء وفي المعاملات اليومية، من أجل الحد من اتساع رقعة الانحراف والتمرد، حيث أن الأسر اللي تتبع ذلك يكون أبناؤها صالحين اجتماعيا حتى ولو كان الوالدين من الخارجين عن القانون.

وقد أشارا في الدراسة إلى أن الذكور أكثر تأثرا من الإناث في اتجاهات التذبذب في المعاملة.[18] وطرح كل من **"روس" و "بارك"** في دراسة لهما على أطفال الروضة، أن اتباع الوالدين لهذا الأسلوب يولد لديهم العدوانية و الانحراف؛ حيث أن غالبية

---

[16] أحمد السيد محمد اسماعيل : مرجع سابق ، ص 82

[17] أحمد السيد محمد اسماعيل : ،مرجع سابق ، ص 84

[18] مايسة احمد النيال :مرجع سايق،ص54

الأطفال المنحرفين هم أطفال لآباء يمارسون هذا النوع من الأساليب كما أكد "روس " .[19]

رأت **" بومريند"** في دراسات أجرتها :"انه ليس على الآباء أن يسمحوا لأبنائهم بالحرية ضمن حدود معينة، بل عليهم أن يفرضوا قيودا ضمن حدود معرفتهم لكنها تستجيب لمطالب واحتياجات الطفل"[20] .

وتوصلت من خلال دراستها أن تسامح الآباء وتجاهل عدوانية أبنائهم، يخلق منهم أفراد غير فاعلين ولا اجتماعيين، يتسمون بالانعزالية وقلة الثقة بالنفس لاعتياد رفع المسؤوليات عنهم من طرف الوالدين.[21]

أنالإهمال هو تغاضي الوالدين عن سلوك الطفل الإيجابي منه والسلبي،وترك الأول دون ثواب والثاني دون عقاب، وهو ما يجعل الطفل يقوم بأعمال عدوانية لجذب الانتباه، وهو ما يحدث مع الطفل الذي لا يحس بالانتماء لأي أسرة ومنه الطفل الغير الشرعي الذي ينقم على المجتمع.[22]

ويمكن للإهمال أن يتخذ صورا كثيرة، فيكون الإهمالنفسيا، أو ماديا،أواجتماعيا، وهو ما يدفعبالأبناءإلى الانحراف وإلى الآفاتالاجتماعية.

كما أنتولي الوالدين مسؤولية القيام بواجبات الطفل ومسؤولياته بدلاعنه، مع الإفراط في الاهتمام بمطالبه هو أسلوب سلبي له أثره المدمر على شخصية الطفل.[23] وقد حدد " ليفي " قيام هذا الأسلوب بأشكال ثلاث رئيسية يتولى فيها الآباء تبني الرعاية

---

[19]فاطمة المنتصر الكتاني :مرجع سابق ،ص 80 .

[20] فاطمة المنتصر الكتاني : مرجع سابق ،ص 81

[21]اسماعيل محمد عماد الدين: مرجع سابق ،ص 454

معمر داود :مرجع سابق،ص [22]17

[23]فاطمة المنتصر الكتاني : مرجع سابق ،ص 80

المفرطة. وهي الاحتكاك الدائم بالطفل وحمايته، أسلوب التدليل القاضي بتسهيل يل الطفل لرغباته بسهولة ودون مقابل، الارتباط المفرط بالطفل ومنع استقلاليته[24]

1-3-الأسرةوعملية التنشئة الاجتماعية:

تعتبر الأسرة المحيط الاجتماعي الأول للطفل،وهي أُقوى مؤسسة تنشئوية وأهمها، " وذلك لأنها أول وسط يحيط بالطفل، ويقومبتربيته، والتأثير في توجيهه. وهي تشكل جوهر الحياة الاجتماعية وعمودها الفقري". حيث يرى " **رينيه كوينغ** : "إن الميلاد البيولوجي للفرد ليس هو الأمر الحاسم في وجوده واستمراره، بل إنما العامل الحاسم هو "الميلاد الثاني" أي تكونه من شخصية اجتماعية ثقافية تنتمي إلى مجتمع بعينه، وتدين بثقافة بذاتها، والأسرة هي صاحبة الفضل في تحقيق هذا "الميلاد الثاني" ولا توجد أي مؤسسة اجتماعية أخرى يمكن أن تؤدي هذه الوظيفة بمثل هذه الكفاءة"[25]

والأسرة كما ورد قاموس علم الاجتماع هي جماعة اجتماعية بيولوجية منظمة تقوم على رابطة الزواج، وتتكون من زوج وزوجة وأبنائهما،تعمل علىإشباع الحاجات العاطفية والجنسية، وتهيئة المناخ الاجتماعي الثقافي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء.[26]

وقد اهتم الباحثون والمختصون بالطب النفسي والعقلي بالعلاقات الأسرية، خاصة ما تعلق منها بعلاقات الآباءبأبنائهم في السنوات الأولى من عمرهم وعلاقاتالآباء بعضهم ببعض، وعلاقة ذلك بالتوازن والصحة النفسية والعقلية، وتوصل والى قيمة

---

[24] مايسة احمد النيال: مرجع سابق ،ص 54-55

[25] عبد القادر القصير ، مرجع سابق ، ص 72 .

[26] محمد عاطف غيث ، مرجع سابق ، ص 176

جودة هذه العلاقات في ذلك. حيث أن العلاقات الهادئة بين الوالدين تولد لدى الطفل إحساسابالأمانوالاستقرار وتقودإلى التماسك الأسري، في حين أن توتر العلاقات بينهما تولد لديه إحساسا بالخوف وقلة الثقة بالنفس وتقود نحو التفكك الأسري.

كما أن العلاقة القائمة بين الوالدين لها أثرهاأيضا في السلامة النفسية والعقلية والاجتماعية للطفل؛ بحيث أن الثقة والحب الممنوح للطفل يجعل منه طفلا قادرا على نقل مشاعره للآخرين وتقبله لهم.[27] إذ يؤكد أخصائيو الطب النفسي والعقلي أن العلاقة الحنونة والدافئة والسعيدة بين الأم وطفلها، والتي تختلف عن باقي العلاقات هي ما يصنع شخصية الطفل السليمة. لأن الطفل في سنواته الأولى يكون نسخة عما يرى وعما يمارس حوله لان الأفعال تتحدث أكثر من الكلمات، ولأن الطفل في هذه المرحلة يكون في مرحة التقليد والمحاكاة.[28]

ولتوتر العلاقة بين الوالدين والطفل إما بالتسلط أو بالحماية الزائدة أثرهالسلبي في شخصية الفرد الصحية والاجتماعية والنفسية. كما أن العلاقة بين الإخوة لها أثرها أيضا، حيث أن التفرقة بين الإخوة وتنافسهم فيما بينهم يؤدي إلى توتر الصحة النفسية والاجتماعية للطفل. حيث أوضح**"موتول"** أن أمهات الأسر الكبيرة يميل سلوكهن إلى السيطرة على الأبناء خاصة الإناث منهن، كما تواجه مطالب أبنائهم بالعدوان والرفض، وتفتقر أجواؤهم الأسرية إلى الحب والاحتواء والمساندة العاطفية بل تكاد تنعدم في مقابل ما تتمتع به الأسر صغيرة الحجم، من انتهاجها لأساليب الديمقراطية، وشيوع أجواء التعاون، والمساندة العاطفية، كما قد يسودها انتهاج أسلوب الحماية الزائدة من قبل الوالدين لآبائهم مما يؤدي إلى إفقاد الطفل القدرة على الاعتماد على النفس.

---

[27] محمد الشناوي وآخرون:مرجع سابق،ص209

[28] مواهب ابراهيم عياد :مرجع سابق،ص 21

ويرى **"ادلر "** و **" باورمان "** بإتباع أسلوب السيطرة في تحقيق حاجات الطفل في الأسر ذات العدد الكبير في مقابل الاتجاه نحو أسلوب الإقناع كلما قل عدد الأفراد في الأسرة.[29]

وللمستوى الاجتماعي للأسرة دور هام في جودة السلامة العقلية والنفسية والاجتماعية للطفل؛ حيث اهتم علماء النفس والاجتماع بدراسة أثر المستوى الاجتماعي على اتجاه الوالدين في انتهاج أساليب التنشئة الاجتماعية، وتوصل من خلال ذلك **بوسادر"**إلى أن الأسر التي تتمتع بمستويات اجتماعية مرموقة وعالية، تعمل على أن يتقلد أبناءها مناصب مرموقة في المجتمع، وتعمل على ذلك بطرق شتى. إلا أن ذلك قد لا يتحقق لعدم توافر الشرط المناسبة في الشخص الذي علقته عليه الأسرة طموحاتها مثل: عدم النضج الكافي، قلة الخبرة، قلة القدرات، التوجه نحو مفاهيم الاستقلالية والتحرر ...الخ. وبذلك لا تتحقق آمال الوالدين المرسومة في الطفل، وهو ما يعزز كبر فجوة الصراعات، وفقدان الثقة. عكس ما تتخذه الأسر ذات المستوى الاجتماعي المتوسط، من تكليف بالمسؤولية واعتماد على النفس، وقلة في الصرامة نحو تحقيق الآمال، مع الاعتماد على العقاب والتأنيب وهو ما يوجه الطفل نحو ممارسة العنف. وتتخذ الأسر ذات المستوى الاجتماعي المنخفض أساليب التسلط والصرامة والعقاب البدني، مما يشعر الطفل بالألم. ومع انتشار الإهمال وقلة أو انعدام التوجيه والمراقبة يميل به نحو التشرد أو الجنوح.[30]

ويلعب المستوى الاقتصادي دورا هاما في نجاح الأسرة، إذ أن توفر الحاجات المادية يلبي إشباع حاجات الفرد من ضروريات العيش، مسكن، ملبس، غذاء...الخ. وهي حاجات تسهم في البناء النفسي والعقلي والاجتماعي للفرد. والأسرة ذات الدخل المتوسط والضعيف لا يمكنها تلبية كل حاجات الطفل، وهو ما يجعله يشعر بالنقص والخجل، وإقامة علاقات اجتماعية والبحث عن لإشباع هذا النقص. وبهذا تتأثر

---

[29] طارق كمال ، سعيد عثمان **:** مرجع سابق ، ص 122

[30]- عباس محمود عوض ، رشاد صالح دمنهوري : **علم النفس الاجتماعي (نظرياته وتطبيقاته)**، دار المعرفة الجامعية ، 1994 ، ص 98 .

عملية التنشئة الاجتماعية.[31] وفي هذا يقول:" كوهن " : " أن الأسر من ذوي المستوى الاقتصادي المتردي تتميز بالطاعة التي يفرضها الأب على الأبناء ، بينما الأسر المتوسطة الحال تهتم بالعادات والتقاليد وتعليم الطفل ضبط النفس وعدم الاستجابة إلى كل مؤثر "

كما أكدت عديد الأبحاث أن إتباع أسلوب العنف ضد الطفل من طرف الأسر ذات المستوى المتردي خاصة اذا أتلف الطفل شيء ذو قيمة .[32]

وجهل الوالدين بأساليب التربية السليمة له أثره ايضا[33] و هو ما يلزم الأم بمعرفة طبيعة الكائن الذي تتعامل معه لإعطائه أكثر ،فالنجاح الذاتي و الابتكاري يقترن بمدى فهم الوالدين لما تحمله سلوكيات أبنائهم من رغبات وأفكار عاجزين عن التعبير عنها بشفافية، كما يساعد في ذلك مدى توفر من حب تجاههم غير مصاحب بالقلق والتوتر، إضافة إلى أن الإيمان بقدرات الطفل واستعداداته تساعده أيضا في الابتكار.

و الاتجاهات الوالدية في عملية التنشئة الاجتماعية والممثلة فيما يتبعه الوالدان من أساليب في تربية أولادهم من تسلط ،إهمال ،تذبذب في المعاملة، إفراط في الثواب، إفراط في الرعاية، القسوة...الخ لها هي الاخرى دورها .

كما أن الدور الإرشادي للطفل والأم له أهميته في عملية التربية، فما تتمتع به الأم من ثقافة وخبرات وتجارب وصحة نفسية وعقلية ينقل عن طريقها للطفل،وهو ما يعزز دورها أكثر في عملية التنشئة الاجتماعية .

---

[31]- رمزية الغريب :**التعلم(دراسة نفسية ، تفسيرية ، اجتماعية)**، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1976 ، ص 454.

[32]طارق كمال ، سعيد عثمان :مرجع سابق ، ص 120-121.

[33]محمد الشناوي وآخرون: مرجع سابق،ص209

إضافة إلى كل هذا فقد أسفرت عديد الدراسات أن طبيعة المسكن لها تأثيرها في عملية التنشئة الاجتماعية وفي سلوك الطفل ،فضيق المنزل يخلق لدى الوالدان توترات يفضيانها في الأبناء وهو ما يعوق عملية التنشئة ، وما يخلق عدوانية لدى الطفل كما أن خروج المرأة للعمل له تأثيره في ذلك ارتباطا مع سلوك الأم .[34]

2- القانون :

2-1مراحل نمو القانون ونشأته :

يعتبر القانون قديما في نشأته قدم وجود الإنسان ، جاء من أجل الحد من سيطرة الدولة والحفاظ على الحقوق و الواجبات لكل فرد في كل مجتمع ، و كان ينظر إليه على انه قاعدة ثابتة لا تتغير و لا تفنى لاعتماده على قواعد متينة مستمدة من الدين ، السياسة ، الأخلاق . و قائمة على اعتقاد القداسة والعدالة اللاهية ، إضافة إلى التقاليد المتوارثة عبر الأجيال وعبر الأزمنة .

إذ اعتبر في الحضارة المصرية القديمة القانون تعبير عن إرادة الإله التي كان يمثلها الفرعون الذي اعتبر ابن الإله أو تابعه ، الذي ينقل روح الإلهية ورغبته إلى الشعب إما بنفسه أو عن طريق كهنته . " فالإله هو السيد الحقيقي ، و ما الملك إلا ممثله قبل الناس ، وممثل الناس قبل الإله ، و تتولد عن صفته هذه اختصاصاته كمشرع وكبير للقضاة ومشرف على السلطة العامة ، وكانت السلطة التشريعية في يد الملك و القانون عملا هو ما يريده الملك و يأمر به ، و ما يخالف القانون هو ما يكرهه الملك . و مع ذلك فان حريته التشريعية مقيدة من حيث أن القانون الذي يفرضه على الشعب يفرض عليه أيضا ." و اعتبرت الإمبراطورية الميدية من الحضارات المقرة بثبات القانون و استمراريته ، و كذلك الفرس ، انجلترا . و لكن مع مرور الزمن وتغير الازمنة و التجدد الحاصل فيها، تطلبت القوانين القديمة بعض التعديل المصاحب للتغير ؛ و الذي تطلب قوانين جديدة قائمة على اسس مدنية .

---

[34] مواهبابراهيم عياد ،مرجع سابق،ص 22،23

و بذلك يكون القانون متطلبا انسانيا ينمو ويتطور مع تطور المجتمع و نموه ، و هو ما أدى إلى استقلال القانون عن باقي وسائل الضبط الاجتماعي الاخرى .

و قد ساهمت مجموعة من العوامل في إحداث التغير في القوانين ، يمكن طرحها فيما يلي :

- يؤدي الغزو إلى تغير ثقافة المجتمع المغزو ، فتتغير العادات و التقاليد و يحدث ما يسمى " بالهضم الثقافي " . و في ذلك يقول ابن خلدون : " إن المغلوب مولع أبدا إلى محاكاة الغالب في شعاره وزيه و نحلته وسائر أحواله وعوائده ، وقد يرجع ذلك إلى أن الحاكم فرض عليه هذا ، و لاعتقاده أن الغالب أقوى منه فعليه أن يشبهه في أخلاقه ومبادئه ، كما أن الأمة إذا غلبت وصارت في ملك غيرها كانت أسرع في الفناء، و السبب في ذلك – كما يقول – و الله أعلم ما يحصل في النفوس من التكاسل إذا ملك أمرها غيرها ، و صارت بالاستعباد آلة لسواها و عالة عليهم ، فإذا ذهب الأمل بالتكاسل و ذهب ما يدعو إليه من الأحوال ، وكانت العصبية ذاهبة بالغلب الحاصل عليهم تناقص عمرانهم و تلاشت مكاسبهم ، وعجزوا عن المدافعة عن أنفسهم " .
- تغير الأجيال وتعاقبها، مع اختلاف رؤى تفسير العرف بين الأجيال مع تغير ذلك مع كل حاكم، يعدل العرف والعادات والتقاليد توافقا وما تتطلبه الظروف الجديدة.
- تقنين القوانين و القصد منها " جمع القواعد التقليدية والعرفية و تنسيقها و كتابتها لتحل محل ما كان سائدا و غير مكتوب من قبل بقصد جعل القانون مجددا واضح المعالم لا لبس فيه ولا غموض " .
- اكتساب السلطة التنفيذية حق التغيير في القوانين القديمة عن طريق تغير العرف و التقاليد التي استدعتها الحاجة المجتمعية مع كل تطور . و قد ساعد

في إرساء دور السلطة التنفيذية في صياغة القوانين نمو الجهاز الحكومي المتولد عن تعقد الحياة الاجتماعية .

- حق الدولة في سن القوانين الجديدة توافقا مع كل تغير اجتماعي طارئ .[35]

2-2- **تعريف القانون :**

لا يمكن للفرد عند سماعه كلمة قانون إلا وإحداث تفرقة بينه و بين قوانين الظواهر الطبيعية و المعايير الاجتماعية، إذ أن القانون هو أحد المعايير الاجتماعية. و يرتبط المصطلح بكل ما هو ثابت أو موحد .

وقد اختلف العلماء في صياغة الاختلافات والفروق الكامنة بين القانون والمعايير الاجتماعية، فأقامها البعض على أساس نوع الجزاء،وآخرون على تصنيف المعايير،وقد ميزوا عموما بين العادات والتقاليد والقيم وبين القانون.

رأى **" ادوارد رس "** : أن القانون من أقوى و أعظم و أحدث و أعم الضوابط الاجتماعية حفاظا على البناء الاجتماعي في المجتمع، وهو " آلة الضبط المحركة المتقنة التكوين التي تستعمل في المجتمع ، وهو أيضا من المشكوك فيه أن يظهر أي تعديل في المستقبل من شأنه أن يضعف ما للقانون من سلطة على سائر أنواع الضبط الأخرى " . [36]

---

[35] حسن الساعاتي ، مرجع سابق ، ص 47-52

[36] ثابت ناصر ، مرجع سابق ، ص 269 .

و القانون هو مجموعة من القواعد التي تعلنها السلطة المخول لها ذلك بشرعية ، عن طريق وسائل خاصة من أجل تنظيم المجتمع ، و من أجل الحفاظ على هذه القواعد . باعتبار أن القانون هو وسيلة تنظم العلاقات الاجتماعية.[37]

ويقصد بالقانون مجموعة القواعد المفروضة على الأشخاصفي علاقاتهمالاجتماعية، أين يجب احترام هذه العلاقات ومراعاتها في سلوكهم من أجل تحقيق النظام الاجتماعي[38].

وان القول بأهمية القانون البليغة في تنظيم وضبط المجتمع ، لا تنفي أو تقلل من أهمية الوسائل الضبطية الأخرى كالدين ، التربية و الآداب الشعبية . إذ أن القانون يحتاج إلى مساندة الدين والعرف والآداب والتربية بشكل كبير . [39]

2-3-أهداف القانون :

يسعى القانون إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تعمد على حماية المجتمع وإحداث التوازن في وسطه نذكر منها ما يلي :

- تحقيق النظام والأمن المجتمعي ؛ لكي يعيش كل شخص في وسطه الاجتماعي مؤمنا على نفسه وماله وعرضه ، عن طريق تنظيم الروابط الاجتماعية و تحقيق المصالح المشتركة ، ومنع الصراع والتعدي على حقوق الآخرين وممتلكاتهم النفسية والمالية عن طريق ما يسمى بالقاعدة القانونية الهادفة إلى تنظيم سلوك الأفراد وعلاقاتهم داخل مجتمعهم ، وترسيخ قواعد الأمن والطمأنينة . عن طريق المؤسسات المنوطة بذلك من اجل تامين الاستقرار المجتمعي.[40]فالقانون هو مادة الحياة الاجتماعية، فلا يمكن للقانون أن ينشأ دون وجود مجتمع يهتم بتنظيمه ووضع قواعده وقوانينه المنظمة

---

[37] محمود أبو زيد :مرجع سابق ، ص 207 .

[38] هشام القاسم : **المدخل إلى علم القانون ،** جامعة دمشق ، 2003-2004, ص 6.

[39] ثابت ناصر ، مرجع سابق ، ص 269-270 .

[40] عمرو طه بدوي محمد ، مرجع سابق ، ص س

لعلاقات الناس، كما لا يمكن وجود مجتمع دون وجود هذا النظام السوي (القانون) الذي يتولى تحديد الحقوق والواجبات وفرضها من اجل تنظيم المجتمع وعلاقاته.[41]

وبهذا يكون القانون منطويا على هدف اجتماعي فذ يعمد من خلال بنوده ومواده وتشريعاته إلى تنظيم العلاقات الإنسانية بين الأفراد على اختلافها من اجتماعية،قانونية،سياسية، ثقافية ...الخ؛ إذ أنه في كل بند يتخذ مادته الخام لصالح خدمة الفرد وحماية حقوقه المادية والنفسية (الإنسانية) من صيانة لحق الحياة، حماية الممتلكات، حماية العرض ...الخ. فلا يستطيع أي فرد مهما كان مستواه الاجتماعي أو العرقي أو الثقافي أو السياسي أن يسلب حقا من حقوق شخص بسيط خوله له القانون وسمح له به، وبهذا يكون القانون قد صاغ بنود المعاملة والتنظيم الاجتماعي بين كل الطبقات الاجتماعية والعرقية والدينية.

- تحقيق العدل داخل المجتمع، عن طريق ترسيخ قواعد المساواة والحق في المساواة لدىالجميع؛ إذ أن الناس سواسية أمام القانون الذي يعتبر وسيلة تحقيق المساواة ومنه العدل الاجتماعي والقانوني. وتتمثل المساواة في القانون في أداء الواجبات واكتساب الحقوق دون انحياز ولا محاباة لأي طرف كان بسبب الجنس أو اللون أو الديانة أو الأصل ...الخ. وهو ما أكده الدستور المصري الصادر عام 1971 الناص في مادته " 40" على أن: " المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق و الواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة " .
- أن تحقق أهداف القانون السابقة من استتباب للأمن والعدل والاستقرار يؤدي بالضرورة إلى تطور المجتمع وتقدمه وازدهاره،إذ أن الفرد القار المستقر في وسطه الاجتماعي تزيد نسبة نشاطه، وبالتالي تزيد نسبة إنتاجه المنعكسة إيجابا على وسطه ومجتمعه.

---

[41] محمد سامر عاشور : **مدخل الى علم القانون** ، منشورات الجامعة الافتراضية السورية ، سوريا ، 2018 ، ص 14 .

وقد سعى القانون في العصر الحديث إلىإحداث تغيرات اقتصادية هامة كونه أداة ناشطة في ذلك، سنت تشريعات دافعة للتطور الاقتصادي ومنأمثلة ذلك " التشريعات التي تمنع الأنشطةوالأعمال المعوقة للتنمية الاقتصادية وكذلك التشريعات الخاصة بالضرائب والإعفاءاتالضريبية.

- نشر الحق والعمل علىتحقيقه، إذ يرتبط القانونوالحق ارتباطاوثيقا أين يقولب القانون سلوكيات الأفراد في إطار مرسوم له حدوده التي لا يستطيع أي فرد تجاوزها، أين يضع لكل فرد مركزه القانوني المحدد وسطه حقه وواجبه. مثال ذلك " المالك يقرر له القانون حق الملكية على ملكه ويفرض في نفس الوقت على الآخرين احترام حقه ويكفل له حمايته " . و من هذا المنطلق جرت تسمية المعاهد القائمة على تدريس القانون باسم " كلية الحقوق أو القانون . [42] باعتبار أن القانون هو مجموعة من القواعد القانونية المسنونة من طرف جهات مختصة، هادفة إلى تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع، وبين جميع الأشخاص. والحق هو البند أو " الاستئثار " الذي يمنحه القانون لشخص من الأشخاص.[43] وبهذا فالحق هو هدف سامي تسعى القواعد القانونية إلى اعتماده كبند أساسي في صياغة محتواها، ومنه إلى تنظيم المجتمع وتطويره وتأهيله للمثالية في التعامل بين جميع أفراد المجتمع.
- و يضيف " ميد " هدفا للقانون من الناحية السيكولوجية بقوله: "أن المحتويات العاطفية السيكولوجية التي تصاحب الأفراد وتشكل الجزء الأكبر من احترام القانون كقانون تتمثل في مستويين هما: احترام القانون باعتباره وسيلة عامة للدفاع و الهجوم عن المجتمع وعن الخصم، ثم في احترامه لواجهة العادات و المحرمات التي تحقق ذواتنا مباشرة مع المجتمع الكلي، كما تستبعد أيضا كل الذين يخترقون متطلباتها " . وهنا يتمحور هدف القانون في تأطير الفرد النفسي و العاطفي ضمن الجماعة والمجتمع . عن

---

[42]. عمرو طه بدوي محمد ، مرجع سابق ، ص س –ع –ف .

[43] بعوش دليلة ، مرجع سابق .

طريق إشباع رغباتهم وتحقيقها. حيث أوضح " ميد " أن احترام القانون ليس احترام وقوف جبري الزامي أنما لاتجاه عاطفي ناتج عن خوف من العداء الاجتماعي،واحترام ناتج عن مشاعر مرتبطة بأهمية القانون.[44]

- الحق هو ثمرة القانون ونتيجته، وهو الهدف الأساسي من وجود القوانين.

وبهذا فان القانون يعتبر من أهم وسائل وآليات الضبط الاجتماعي كما رأى روس لكونه وسيلة تستمد قوتها ونفعيتها من الضبط الاجتماعي، كون نصوصه مستمدة مما يعيشه المجتمع وما يحتاجه تماشيا مع نظرية العقد الاجتماعي لجون جاك روسو.إلى جانب وسائل أخرى كالعرف،القيم، المعتقدات ...الخ.وهي وسائل في مجمعها أصدرت في كتابه عام 1901.[45]

3-العادات والتقاليد والأعراف:

العادة مفرد لجمع مؤنث سالم عادات وهذا في اللغة العربية،وهي مشتقة من تعود يتعود وهي:" أعتيد حتى صار يفعل من غير جهد والعادة الحالة تتكرر على نهج واحد «وبهذا فهي كل ما تعود الإنسان على القيام به وألفوه.[46]

والعادات لغة هي:" ما يكرر الإنسان العودة إليه مرارا " [47]

وتعتبر العاداتوالتقاليد من أهم الضوابط الاجتماعية التي تتخذ طابع الرسمية والامتثال الجبري للمعايير المرسومة اجتماعيا باستخدام القهر الاجتماعي، أين يصبح الفرد غير قادر على الانسلاخ أو التهرب مما يعيشه في وسطه الاجتماعي،

---

[44]جمال أبو شنب : **علم الاجتماع و قضايا السلوك الاجتماعي** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1999، ص 213 -214 .

[45] علي السمري ، مرجع سابق ، ص 14

[46] عيسى الحسن : **موسوعة الحضارات** ، دار الاهل للنشر و التوزيع ، بيروت ، 2007 ، ط 1 ، ص 471.

[47] لزهر مساعدية : **مفهوم الثقافة وبعض مكوناتها (العادات ، التقاليد ،الأعراف)** / مجلة الذاكرة ، مخبر التراث اللغوي و الأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري ، العدد التاسع ، جوان ، 2017 ، ص 36 .

كون ذلك مسمى اجتماعي له عواقب سالبة لاجتماعية الفرد المنحرف من المنظور الاجتماعي.[48]ويخضع الفرد داخل مجتمعه لنوعين من العادات منها الفردية ومنهاالجماعية، إذ أن هذه الأخيرة تعبر عن مجموع الأفعال والأعمال والسلوكيات التي تتولد داخل الجماعة تلقائيا، إذ لا يملك الفرد بدا من التخلي عنها أو البعد عن التزاماتها ومن أمثلة ذلك: آداب الحديث، آداب الكلام والسلوك، لبس ملابس جديدة أيام العيد ...الخ.[49]و عادات الزواج الخاضعة لقيم دينية وعرفية يجسدها أفراد المجتمع بمختلف طبقاته ومستوياته وأنماطه .[50]وبهذا فهي عبارة: " عن مجموع الأنماط السلوكية التي تبقى عليها الجماعة وتتناقلها عن طريق التقليد والتفاعلمع الآخرين " [51]

وهي السلوكيات والأعمال والأفعال التي تتناقلها الأجيال عبر المجتمع لتلبية حاجات الحياةالاجتماعية.[52]

والعادات بالرغم من أنها ليست بالدستور المدون أو المكتوب إلا أنها دستور راسخ وراسب في تكوين أفراد المجتمع وفي تراثهم الاجتماعي. ما منحه قدرا من التقديس والاحترام،وما ميزه بطابع العمومية والانتشار داخل كل بيئة اجتماعية.[53]ومن هنا

---

[48] مصطفى محمد حسنين : **نظام المسؤولية عند العشائر العراقية العربية المعاصرة** ، جامعة بغداد ، بغداد ، 1967، ص 77

[49]الخشاب مصطفى : **علم الاجتماع و مدارسه (المدخل الى علم الاجتماع)** ، الكتاب الثاني ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، 2006 ، ص 164-
165 .

[50]. لزهر مساعدية ، مرجع سابق ، ص 36

[51]عبد الغني عماد : **سوسيولوجيا الثقافة (المفاهيم والاشكاليات من الخداثة الى العولمة)** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص 153 .

[52] عبد الله رشدان ،مرجع سابق ، ص 140

[53] الخشاب مصطفى : مرجع سابق ، ص 164- 165 .

يتضح دورها الرائد في البناء الاجتماعي، إذ أنها الدعامة الأساسية التي يبنى عليها التراث الثقافي لكل بيئة اجتماعية.[54]

والعادات بهذا المعنى ليست ثابتة أو غير متغيرة، إذ أن الفرد بالرغم من كل ميزاتها وخصائصها قابلة للتغيير من طرف أفرادها وفقا لحدود ثقافته وتطور البيئة الاجتماعية له.

وهناك عديد العوامل التي انتقلت بالعادات من قالبها التقليدي القديم إلى قوالب أكثر تميزا وليونةوقابيليه للتغيير أهمها:

- انتقال الأشكال الاجتماعية من مرحلة البساطة إلى التعقيد بمظهريها المرفولوجي المرتبط بزيادة حجم البيئة الاجتماعية، أو الديموغرافي المرتبط بزيادة عدد وكثافة السكان.
- تطور وتغير الأسرة الوظيفي وعلى مستوى نطاقها. أين تخلت الأسرة الحديثة عن عديد وظائفها لمؤسسات بديلة كالتعليم،التطبيب، القضاء ...الخ. مع تقلص وصغر حجم نطاقها وانحصاره عموماعلى الأب والأم والأولاد المباشرين، وبذلك انمحت عديد العادات القبيلية التي كانت تشكل رقابة عليهم، ما أشعرهم بشكل من التحرر في أساليب العيش.
- موجات الهجرة الداخلية والخارجية والنزوح الريفي التي غيرت من نماذج العادات التقليدية، أين أثرت الهجرة الأمريكية على الممارسات البدائية للهنود الحمر،وتأثير هجرة أهالي الصعيد للقاهرة والإسكندرية كان لها أثرها في القضاء على جفاء العادات الصعيدية،وكذلك تطور بداوة وخشونة العادات الريفية بانتقال أفراد المجتمع الريفي نحو المدينة.
- تقدم وسائل المواصلات التي كان لها أثرها الواضح في التزاوج الثقافي والاحتكاك الفكري الذي غير من مظاهر الحياة والمادي.

---

[54] لزهر مساعدية ، مرجع سابق ، ص 36

- التطور التكنولوجي والاعتماد على الوسائل والأجهزة الحديثة القائمة على الترشيد والتوعية، والتي أدت إلى تطور العادات والتقاليد والعرف ...الخ.[55]

وتتميز العادات بالتلقائية في تكوينها، فهي تتركب بشكل غير واع ولا مقصود، كما تتصف بإلزام والجبرية أين يولد الفرد وهو خاضع لها غير مخير بإتباعها أوتركها، بالرغم من أنها متصلة بالنواحي الأسطورية ذات العناصر الخرافية وهي خاصية مضافة لها أيضا. اتصلت بعامل وميزة التنوع والتغير عبر الزمان والمكان . [56]أساسها المحاولة العشوائية القائمة على مبدأي التجربة والخطأ في إشباع الحاجات التي تتطلبها الطبيعة الإنسانية . [57]

كما تتصف العادات بصفة التمسك والتعلق إذ أن كل الشعوب والأمم، بل معظمها له فخر التعلق بما صاغته له المتطلبات المجتمعية من أعراف بالرغم مما تميزت به سلبيات.[58]

وتتصف بصفة الجبرية والإلزام،إذ أن كل أفراد المجتمع ملزمون باتباعها وممارستها.

إضافةإلى تميزها بالنسبية والتنوع داخل المجتمع الواحد.[59]

و تتخذ العادات مجموعة من الأنواع صنفت كمايلي :

1-العادات الفردية المتعلقة بممارسات الأفرادومظهرهم السلوكي

2-العادات الجماعية المرتبطة بالأسلوب الاجتماعي العام القائم على التفاعل بين الأفراد والجماعات [60]

---

[55] الخشاب مصطفى ، مرجع سابق ، ص 165-166 .

[56] لزهر مساعدية ، مرجع سابق ، ص 36 .

[57] عبد الله رشوان ، مرجع سابق ، ص 150 .

[58] لزهر مساعدية ، مرجع سابق ، ص 36 .

[59] عبد الله رشوان ، مرجع سابق ، ص 150.

و الأعراف " هي مجموعة الأحكام والضوابط التي تعارف عليها مجتمعما، فأصبحت بمثابة القانون يلتزمون بها التزاما كاملا، بحيث تكون الأعراف عونا للقانون في منع الجريمة و الانحراف و المساعدة على نشر الفضيلة والخير " . [61]

والعرف هو شكل من أشكال العادات الواسعة الانتشار، تهتم بخدمة الجماعات الاجتماعية الممثلة في المجتمع أو الأمة، لا بخدمة الفرد بعينه إلا في إطاره الاجتماعي.ويعرفها «**ديوي وهمبر** «**بأنه**: " طرق السلوك التي يعتقد أولو الأمر سواء كانوا قلية أم أكثرية أنها طرق جوهرية لرفاهية المجتمع وللصلاح حالهوهذه الطرق هي الأوامر والنواهي الخاصة بكب ثقافة من الثقافات ". ويعرفهاسابير: " يطلق مصطلح العرف على تلك العادات التي تتضمن درجة مرتفعة من الشعور بالصواب أو الخطأ في طرق السلوك المختلفة، والعرف عند أية جماعة هو أخلاقياتها غير المصاغة وغير المقننة كما تبدو في السلوك العلمي " . [62]

" طائفة من الأفكار والآراء والمعتقدات التي نشا في جو الجماعة وتمثل مقدسات الجماعة ومحرماتها وتنعكس فيما يزاوله الأفراد من أعمال،وما يلجؤون إليه في كثير من مظاهر سلوكهم الجمعي " . [63]

هو عبارة عن مجموعة من الآراء والأفكار و المعتقدات التي تخلق وسط الجماعة وتتمثل في الأعمال والممارسات التي يزاولها الفرد داخل مجتمعه ، كونها تستمد روحها من روح الجماعة وفكرها وعقيدتها.

---

[60] عبد الله رشوان ، مرجع سابق ، ص 149-150

[61] لزهر مساعدية ، مرجع سابق ، ص 36

[62] فوزية دياب : **القيم و العادات الاجتماعية** ، دار النهضة العربية ، بيروت ،1980 ، ص 186 ، 191، 192

[63] حسن عبد الحميد رشوان : **التربية و المجتمع** ، دراسة في علم الاجتماع التربية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2005 ، ص 174 . [63]

4-القيم :

4-1-تعريف القيم :

قدمت عديد التعريفات للقيم، فاختلفت وتنوعت باختلاف الفروع العلمية. فعرفت من الناحية الفلسفية بأنها صفة تميز شخصا ما أو شيئا ما بالرغبة والاستحباب، من طرف المجتمع والإنسان سوآءا كان لهدف خاص أو مجتمعي، يعترف بكونه هدف المرء وغايته.[64]وهو مصطلح حديث في اللغة العربية ظهر أواخر القرن التاسع عشر أ وانتشر في القرن العشرين. وشاع استخدامه في بداياته دلالة عن القيم المادية أو المقابل المادي المقدر بالثمن.

جاء في معجم الوسيط كلمة القيمة للدلالة على دوام الثبات على الأمر فيقال فلان ما قيمه بمعنى ماله ثبات على امر، وقيمة الشيء هي قدره.وقيمة المتاع هي ثمنه.[65]

وورد في قاموس الصحاح أن القيمة تعني الاستقامة فيقال استقام له الأمر واعتدل، وقومت الشيء فهو قويم أي مستقيم.

وتأخذ القيمة في اللغة الإنجليزية معاني الشدة والصلابة، حيث يذكر البسيوني بأن معنى القيمة الأصلي هو أنا قوي باللغةالإنجليزية،ويرجع أصله اللاتيني إلى معنى أنا أتمتع بصحة جيدة.

وفي اللغة الفرنسية معنى القوة والشجاعة.

---

[64] محمد حمدي زقزوق : **مقدمة في علم الاخلاق** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط 4 ، 1993 ، ص 137 .

[65] نورهان منير حسن فهمي : **القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 1999 ، ص 29 .

كما جاء في لسان العرب لابن منظور: " القيام يأتي بمعنى المحافظة والملازمة، كما يأتي بمعنى الثبات والاستقامة، فيقال أقمت الشيء وقومته فقام بمعنى استقام.والقيمة ثمن الشيء بالتقويم " .[66]

وعرفها ماهر **محمود عمر** من الناحية النفسية بقوله:" مفهوم عقلي ينعكس في نظرة الإنسان العامة للأمور، ناتجة عن اقتناعه المطلق بما يصدره من أحكام متعلقة بأفضلية سلوكيات معينة دونها " .[67]

والقيم كما قدمها **ميلتون:** "عبارة عن تصورات معرفية لحاجات الفرد والمجتمع والإنسان هو الوحيد القادر على تصميم هذه التصورات " وهي كما عرفها **سكوت** " مفهوم فردي لعلاقة مثالية والتي تستعمل لتقييم الحق والباطل في العلاقات التي نلاحظها ونتأملها «.[68]

ورأى حسن **الساعاتي** بان القيم:«هيالأفكار الاعتقادية المتعلقة بفائدة كل شيء في المجتمع،وقد تكون الفائدة صحية جسمية، أو توقدا في الذكاء وفي اللذة،أو بسطة في الرزق أو حسن سمعة وغيرها من المنافع الشخصية ...إذا القيمة هي معتقد يتعلق بما هو جديد يملي على الفرد مجموعة من الاتجاهات والسلوكيات المجسدة لهذه القيمة »[69].

وهي مجموعة من المعتقدات المحددة لتصرفات الفرد وسلوكياتهوأهدافه، المرسومة من طابع المجتمع والنابعة منه تعبيرا عن واقعه،وهي عنصر رئيسي في البناء الاجتماعي كما رأى علماء الاجتماع الغربيون.

---

[66] ابن منظور : **لسان العرب** ، دار صادر ، بيروت ، ج 12 ، د س ، ص 356.

[67] ماهر محمود عمر : **سيكولوجية العلاقات الاجتماعية**، دار المعرفة ، الاسكندرية ، 2008 ، ص 127 .

[68] بوخميس بوفولة : **انحراف الاحداث من منظور قيمي اخلاقي** ، المكتب الجامعي الحديث ، الجزائر ، 2013 ، ط1، ص 31 .

[69] ايهاب عيسى المصري ، طارق عبد الرؤوف : **القيم التربوية والاخلاقية** ، مؤسسة طيبة ، القاهرة ، 2013 ، ص 12 -13

وذكر «**روكيش ميلتون"** بأن القيم هي: «حالات خاصة للاتجاهات الإنسانية " [70]

وبهذا فالقيم هي أحكام تقويمية لسلوكيات الفرد،وأنماط عيشه المختلفة التي يسمح بها المجتمع ويباركها،والتي تعتبر عنصرا رئيسيا في صياغة أركان وعوامل البناء الاجتماعي الناجح القائم على التكامل والتعاون والتفاعل الاجتماعي.

2-4 **-خصائص القيم وأهميتها:**

تتميز القيم بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي الأساليب والآليات المرتبطة بعملية الضبط الاجتماعي من جهة. ومن جانب التميز المعرفي عن باقي المصطلحات من جهة أخرى،وهذه مجموعة من الخصائص:

[70] Rokeach milton ; **the nature of human values** , the press free, 1973, p 16

ـ إنسانيةواجتماعية: تعبر القيم على أنها قيم متعلقة بالإنسان والفرد دون غيره من الكائنات الحية، منطلقة من سياق وإطار اجتماعي يتم من خلاله الحكم على قبول المجتمع لسلوك الفرد.[71] تتميز بمايلي:

- غير قابلة للقياس كما تقاس الكائنات الطبيعية الغير إنسانية.
- القيمة كامنة في العقل، نابعة من رغبات الشخص واعتقاداته
- القيم ترتب ترتيبا هرميا لخضوعها لمبدأ التخيير والأفضلية
- الوعي بالقيم ونبوعها منه

ـذاتية: تحتوي القيم على عناصر وجدانية مختلفة كالحب،السرور،الاهتمام وغيرها،وهي عناصر متعلقة بالشخصية التي يحسها كل شخص بطابع خاص متعلق بذاته.

ـنسبية : تمتاز القيم بنسبيتها المكانية والزمانية ، حيث تختلف القيم من ثقافة إلىأخرى ، كما من فترة إلىأخرى فماكان سائدا في الماضي من قيم ، غير الذي هو سائد اليوم . [72]

ـدينامية متغيرة بتغير الاهتمامات الإنسانية

ـتفاعلية: بحيث أن كل قيمة إنسانية هي قيمة مكملة لقيمة أخرى تستزيد منها قوة وترسيخ.[73]

وبهذا تكون القيم معطى اجتماعي يتميز بإنسانيته،إذ ترتبط القيم بكونها عناصر ترتبط بكيان الفرد الاجتماعي الخاضع للتغير والتفاعل، والمرتبط بالذاتية التي يتمتع بها الإنسان دون غيره من الكائنات الحية بشكل منظم ومضبوط. وتتمتع القيم بسعيها

---

[71]صالح محمد علي ابو جادوا : **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية** ، دار الميسرة ، الاردن ، ط 1 ، 1998 ، ص 234 .

[72] نورهان منير حسن فهمي ، مرجع سابق ، ص 101

[73]منى كشيك : **القيم الغائبة في الاعلام** ، دار فرحة للنشر والتوزيع ، مصر ، 2003 ، ص 54 .

لتحقيق العديد من الأهداف،حيث يرى كثير من العلماء أن الاغتراب المجتمعي الذي يعيشه الفرد مرده البعد عن مضامين القيم،وعدم الاستجابة لها. حيث يقول **ماسلو** : " عصر انعدام المعايير وعصر الفراغ والجذور ، يفتقد فيه الناس الأمل ، ويعوزهم وجود ما يؤمنون به ويضحون من أجله " .[74] وتعمل القيم على تشكيل الكيان النفسي للفرد من خلال توجيهه نحو الهدف، وتوحيد العمل الفردي والجماعي، مع إعطاء مجال للحكم على سلوك كل فرد في الجماعة.وبهذا فهي شكل من أشكال التهذيب والتربية المجتمعية.

وتتمتع القيم بوظيفية توجيهية لأفراد المجتمع نحو تحقيق المتطلبات الروحية والمادية.[75]

4-3-انواع القيم وتصنيفاتها:

صنفت القيم على أسس وأبعاد مختلفة، اختلفت باختلاف التوجهات العلمية والفكرية،وارتبطت بتعقدالعملية.وفي ذلك تقول **نورهان منير**: " ترتبط القيم ارتباطا وثيقا بأنماط السلوك والأدوار الاجتماعية مثلما ترتبط بكل أنساق التدرج في المجتمع ».[76]

-**تقسيم القيم على أسس بعد الشدة:**وتنقسم إلىما يلي:

---

[74] دلال ملحس ، عمر موسى سرحان **: المشكلات الاجتماعية** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2012 ، ص 288.

[75] ثريا التجاني : **القيم الاجتماعية والتلفزيون** ، دار الهدى ، الجزائر ، 2011 ، ص 78 .

[76] نورهان منير حسن فهمي ، مرجع سابق ، ص 130

-قيم ملزمة آمرة وناهية وتعرفها فوزيةدياب: " القيم التي تشمل الفرائض والنواهي، وهي تضم قيما ذات قدسية يلتزم بها أفراد ثقافة معينة،وعلى المجتمع تنفيذها بقوة وحزم سواء عن طريق العرف وقوة الرأي العام أو عن طريق القانون والعرف «.[77]

-قيم تفضيلية قائمة على تمسك الأفراد بها دون إلزام كالكرم والجود،المجاملة، وهي قيم غير خاضعة للعقاب أو المحاسبة

-قيم مثالية التي يرى فيها الفرد استحالة في التحقيق لصعوبتها، بالرغم من أثرها الرجعي العميق في نفوس وسلوكياتالأفراد،ومن ذلك العدل الكامل، المساواة التامة.

-على أساس الدوام:وتنقسم إلى:

-القيم العارضة (العابرة):وهي القيم التي تنجلي بسرعة، ويذهب بريقها مع مرور الزمن كالبدع مثلا.

-القيم الدائمة: وهي قيم تتسم بطول ممارستها، وتوارثها عبر الأجيال المختلفة، لاستمرار الناس على ممارستها كسلوك مجتمعي وهي القيم المرتبطة بالعادات والتقاليد والعرف.[78]

3_ **على أساس بعد المحتوى**:

قسم العالم الأمريكي**سبريجر** القيم على أساس مضمونها إلى ستة أنواع هي:

-القيم النظرية المرتبطة باتجاه الأفراد إلىممارستها والكشف عن القوانين التي تحكمها من خلال التفكير المنظم والفهم والاستنتاج، وتتضح هنا النظرة الموضوعية والتنظيميةوالنقدية للذات عند الأفراد.

---

[77] عبد الكريم علي اليمني : **فلسفة القيم التربوية ،** دار الشروق ، عمان ، 2009 ، ص 96

[78]حميد خروف : **الاشكاليات النظرية والواقع** ،منشورات جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 1999 ، ص 149 ، 150

-القيم الاقتصادية المرتبطة باهتمام الفرد بالنواحي العملية الحياتية،وإعطاءالأولوية للمنافع المادية حيث يتخذ العالم المحيط به كوسيلة للحصول على الثروةوزيادتها عن طريق الإنتاجوالتسويق.[79]

-القيم الجمالية القائمة على اهتمام الفرد وميله إلى كل ما هو جميل من الناحية المادية والمعنوية المرتبطة بالشكل وتوافقه مع المضمون.أين تسود النظرة التقديرية للتنسيقوالنظام والشكل والاهتمام بالمثالية.

-القيم السياسية المرتبطة باهتمام الفرد وميله للحصول على القوة فهو يهدف إلىالسيطرة والتحكم في الغير، والقيادية التي تمنح لصاحب القدرة على التوجيهوتحمل المسؤوليات والمشاركة في صنع القرار.[80]

-القيم الدينية: يرى ماكس فيبر بان القيم الدينية هي أحكام سيكولوجية منبعها الممارسات والاعتقادات الدينية التي تتخذ معايير قياسية لسلوك الفرد العملي.

رأت **وضحة السويدي** بأن القيم الدينية هي أحكام ومعايير تبرزإيمان الفرد بمعتقد مستمد من الدين الإسلامي، تجعل من الإنسان يسير على نهج سلوكي ثابت إيجابي وصريح نلتمسه في السلوك اللفظي والسلوكي له. وهيالأحكام المستنبطة من الكتاب والسنة ومصادر التشريعالإسلامي، التي تتخذ للحكم عن الأفعال والأقوال التي يمارسها الفرد، لها قوة تأثيرية بارزة في ممارساته الخاضعة لمعايير استنباطية.[81]

القيم الاجتماعية: المعبرة عن اهتمام الأفراد بالآخرين ومساعدتهم لغاية غريزية تشعرهم بالإشباع للاحتياجات النفسية والاجتماعية،ويشعر فيها الفرد بالشفقة

---

[79] ثريا التجاني : **القيم الاجتماعية و التلفزيون** ، دار الهدى ، الجزائر ، 2011 ، ص 68 .

[81] سامية حميرش : **القيم الدينية ودورها في التماسك الاسرى** ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الديني ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009-2010 ، ص 41.

والعطف وخدمة الغير، واعتبار المساعدة والحب لهم غاية وليس وسيلة لتحقيق غاياته.[82]

على أسس بعد العمومية:وتنقسم إلنوعان:

- القيم العامة التي يشيع انتشارها في المجتمع، بعيدا عن التقسيم الفئوي (رجال، نساء) أو الطبقي (أغنياء،فقراء) أو الجغرافي (حضر،ريف).ويشيع استخدام هذا النوع من القيم ارتباطا بالمستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي. فكلما كان المجتمع متماسكا ومتجانسا انتشرت القيم العامة، وكلما ضعف التماسك وشاعت الطائفية قل استخدام هذا النوع من القيم.
- القيم الخاصة:وهي القيم المرتبطة بحدود جغرافية وطبقة وفئة معينة، كما تتعلق بمناسبات ومواقف معينة.[83]

5-نظريات الضبط الاجتماعي:

طرح الضبط الاجتماعي كقضية وسيكولوجية و محور هام شغل فكر العديد من الباحثين القانونيين والسوسيولوجيين ، و هو ما جسدته كتابات الكثيرين في معالجتهم لمفاهيم الضبط و تأثير آلياته وأساليبه ووسائله المطروحة على باحة مسرح الفكر الاجتماعي ، و اتجاهاته المنطوية تحت لواء المنظور الاجتماعي لتفسير عملية الضبط الاجتماعي التي سنحللها في مجمل المدارس والنظريات الكلاسيكية القديمة و الحديثة منها باعتماد البعد التاريخي الذي طرحه براون في تفسيره للنظرية والقائم على البعد التاريخي أو التفسير التاريخي المعتمد على دراسة الظاهرة بردها إلى

---

[82]الطيب داودي : **اثر الادارة بالقيم في التنمية البشرية المستدامة**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية "، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2004.ص 43.

[83] ثريا التجاني ، مرجع سابق ، ص 69 .

أصولها التاريخية وتطورها وتعاقبها عبر الزمن [84]. وظاهرة الضبط الاجتماعي هي ظاهرة قديمة لا يمكن فهم ما طرح فيها من نظريات في العصر الحديث إلا بالعودة إلى أصولها وجدورها المتأصلة مع ادوارد روس وابن خلدون وغيرهما. وهنا سنقدم طرحا واضحا وتاريخيا للطروحات السوسيلوجية حول الموضوع بالتحليل والنقد.

1-نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي:

يعتبر ادوارد روس مؤسس وواضع القاعدة التأسيسية لمصطلح الضبط الاجتماعي، حيث حاول فهم الطبيعة الإنسانية السيكولوجية والاجتماعية بالتعرض للنزعة البشرية الأنانية التي تستوجب الضبط وآليات للتنظيم من خلال القول كما دكر أحمد الخشاب في كتابه الضبط الاجتماعي: " أن الاختلاف في الميول والحاجات والاتجاهات والرغبات وما يسود المجتمع من صراع بين كل الفئات والطبقات ذات المصالح المتضاربة الناتجة عن عوامل نفسية،اقتصادية، سياسية وغيرها، يستلزم وجود وسائل وأجهزة اجتماعية ضابطة " .[85]وسنقوم بطرح نظرية " روس " من خلال أربع خطوات، وذلك باعتبار أنه من وضع قواعد الضبط الاجتماعي وأسس له.

1-1-النظام الطبيعي: تعتبر هذه الخطوة جوهر نظرية" روس " وتقوم على فكرته على أنالإنسانيرث نظام طبيعي يمثل إنسانيته يتشكل من المشاركة والتعاطف،الجماعية،الإحساسبالعدالة، ورد الفعل الفردي.ويساعده في تكوين العلاقات الاجتماعية على المستوى الفردي،وكلما تطور المجتمع زادت العلاقات الغير الشخصية القائمة على التعاقد بسبب ضعف الغرائز الاجتماعية للإنسان وسيطرة المصلحة الشخصية.وبهذا التغيروالانتقال يتولى المجتمع مسؤولية القيام

---

[84] سامية محمد جابر ، حسن محمد حسن : **علم الاجتماع القانوني** ، دار المعرفة ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 74.

[85] أحمد الخشاب ، مرجع سابق ، ص 45 .

بوظيفة هذه الغرائز الاجتماعية، عن طريق آليات تضبط علاقات الأفراد بعضهم ببعض،إذ انه كلما اختفت المجتمعات الطبيعية ظهرت المجتمعات المدنية الحضرية التي تظهر فيها الضوابط من أجل تنظيم السلوك وتوفير الاستقراروالتوازن، والحفاظ على النظام العام للمجتمع.[86]

والنظام الاجتماعي في طرح "روس " هو نظام لازم وضروري لتنظيم الحياة داخل أي مجتمع، لعدم قدرة الأخلاق وحدها على تحقيق ذلك . حيث أنه من غير كيان الضبط الاجتماعي تسود المشاحنات والصراعات بين الأفراد والمجتمعات " لذلك نرى أن هنالك تكامل وظيفي بين الضبط الاجتماعي كعامل و الاستقرار كنتيجة . فالنظام الاجتماعي هو نسيج اجتماعي وعمل فني باهر أوجده الضبط الاجتماعي ليؤدي وظيفة اجتماعية مهمة في بقاء المجتمع ".[87]

2-1-العوامل الأخلاقية والعوامل الاجتماعية:أن نواة انطلاق نظرية "روس " هو تفرقته بين العوامل الاجتماعية والعوامل الأخلاقية(الغرائزالطبيعية) ، بحيث أن هذه الأخيرة هي العامل الأساسي في بناء المجتمع، بدءا من الأسرة التي تدعمها هذه الوجدانيات ، وتقوي رابطتها . و تعمل من خلالها إلى الحفاظ على توازن النظام العام .

و يرى بأن هناك غريزة أخرى تقوي العلاقات الاتصالية والتواصلية بين أفراد المجتمع ، وهي غريزة حب و قابلية الاجتماع التي كانت في بداية التكوين قائمة على الإحساس بالحاجة آليه ، وأصبحت اليوم قائمة على الادراك بأهميتها دون الإحساس بها و ما ولد ميلاد الدولة .و يضيف " روس "غريزة ثالثة اسماها " الإحساس بالعدالة " وفي ذلك يقول: " أن أثرها يكون عظيما عندما تترك الأبواب بلا حراس، والملكية دون رقيب ، والعقود بلا شهود ، والعهود بلا توقيعات ، وذلك

---

[86] سامية محمد جابر ، مرجع سابق ، ص 75-76.

[87] محمد سلامة غباري ، مرجع سابق ، ص 168 .

لأن الإحساس بالعدالة يدفع كل فرد إلىأن يضبط نفسه بنفسه ، وأن يسيطر على أهوائه وعواطفه ، وأن يتذكر الطرف الآخر دائما ، والى أن يستمع اليه ويناقشه " .

و هناك نوع من السلوك الفردي اسماه " روس " ب "رد الفعل " القائم على مبدأ العين بالعين و السن بالسن ، إذ أن كل مجتمع يحدد قواعد رد الفعل المسمى في العادة بالعرف اجتماعيا . ورد الفعل الشخصي يعيق رد الفعل الاجتماعي، ما جعل من القانون ميكانيزما تقلل من رد الفعل الفردي، وتأخذ مهمة الأخذبعدالته.[88]

و بالرغم من أهمية العوامل الأخلاقية يؤكد صاحب النظرية على العوامل الاجتماعية وحاجة الناس اليها في تحقيق الاستقرار والأمن ، إذ أنه بازدياد حجم السكان و اختلاطهم يندثر المجتمع الطبيعي تدريجيا ما يخلق الصراع والتنافر و الانحلال و غيرها . و هو ما يعزز حاجة المجتمع الملحة للضبط الاجتماعي ووسائله التي اسماها بالعوامل الاجتماعية . والتي رأى بأن أول عامل فيها هو الرأي العام الذي عرفه بأنه رد الفعل الاجتماعي لكل ما يعيق استقرار المجتمع،وراى بأنه يتكون من ثلاث عناصر هي الحكم العام المتضمن رأي الغالبية في ممارسات معينة،والشعور العام المتضمن الإحساس بالرضى من غالبية أفرادالمجتمع، والفعل العام المتضمن المقاييس العامة التي تؤثر في السلوك العام.

ويعتبر القانون أداة متخصصة تستخدم لضبط أفرادالمجتمع،وتقوم بوظيفيتي الردع للأفراد الذين يتعاملون بعدوانية تجاه ما يخل باستقرار المجتمع، والإلزام والإجبارية باحترام القواعد العامة للمجتمع والدولة.[89]

وقدم «روس " في المعتقد كأداة ضبطية بتساؤله: كيف يصبح المعتقد دعامة للنظام الاجتماعي؟ و يجيب بقوله: " أن الاعتقاد في القوى الخارقة كوسيلة للضبط الاجتماعي ليست له فاعليته المطلقة، فكثير من الجماعات لديها معتقدات لا تستهدف

---

[88]أحمد الخشاب ، مرجع سابق ، ص 46، 47.

[89]سامية محمد جابر ، مرجع سابق ، ص 77-78

تدعيم النظام أو الاحتفاظ به، ولكن التحكم في سلوك الفرد عن طريق الاعتقاد في كائنات غير مرئية، أمر يحتاج إلى شخصية معينة تستخدم المعتقد في تنظيم سلوك الناس " . و استدلالا على قوله يذكر بأن كل دين من الديانات العالمية له رسول ، ولا وجود لديانات دون ذلك .

ويضيف روس " وسيلة الإيحاءويرى بانه لا وجود لمحاولة ضبط دون ذلك،إذ انه يمكن الاستغناء عن استخدام الجزاءات.والمجتمع هو من يرسم شكل الإيحاء الذي يؤثر في أفراده.[90]

و يرى بان العرف هو " قوة متسلطة و متحكمة في القوى الأخرى التي يلتزم بها الفرد " .

و الدين هو وسيلة ضبطية هامة ، وهنا يفرق " روس " بين نوعين من الدين الدين الرسمي الذي اسماه بالمعتقد ، و الدين الاجتماعي الذي عرفه : " ذلك الاقتناع بوجود رابطة من العلاقة المثالية بين اعضاء مجتمع معين ، ثم الاحاسيس التي تظهر نتيجة لهذا الاقتناع " .[91]

كما أن المثل الشخصية هي أداة ضبطية هي الاخرى و يصفها بالنماذج الاجتماعية التي تصبح مثلا شخصية بمرور الوقت تقلد و يؤخذ باعتبارها ويقدم مثالا في ذلك الجندي الذي يتمتع بمقومات و عناصر يحبذها المجتمع كالشجاعة و الاخلاص التضحية يصبح مثلا اعلى .

ويطرح عن الشعائر وقوة ضبطهارأييمتعارضين، أين يرى أصحاب الاتجاه الأولأن الاستعطاف هو جوهر الشعائر، حيث أن من يقومون بهذه الشعائر الدافع عندهم هو الخوف أو تلبية رضا الأعلى شأنا واستعطافهم،ويرى"روس " هنا بأنها بهذا المعنى

---

[90] أحمد الخشاب ، مرجع سابق ، ص 49-50

[91] عبد الله الرشدان ، مرجع سابق ، ص 207

لا تكون نظاما اجتماعيا. فيما يرى اتجاه آخر أن الشعائر أرقي مما وصفت فهي وسيلة لضبط الأشخاصالعاديين.[92]

والفن هو وسيلة ضبطية عند "روس "إذ يقول في ذلك: " أن الفن يثير التعاطف الوجداني،ويتقن ويصحح الرموز الاجتماعية، كما يبين الأوضاع الخاطئة في المجتمع، ويثير مشاعر الجماهير، وهو بذلك يؤثر في التفكير والشعور والسلوك، ويمكن أن يكون هذا التأثير إيجابيا أو سلبيا،وبالتالي فان نموذج الفنان يمكن أن يصبح عاملا من عوامل تدعيم الضبط أو انهياره " .

ويرى روس في تأثير الشخصية وقدرتها على الضبط: " أن الشخصية لعبت دورا في تاريخ الضبط الاجتماعي، حيث كانت الرئاسة في المجتمعات البدائية تمارس عن طريق رجل متفوق في العائلة أوالقبيلة، ولكن يبدوا أن النفوذ الشخصي، لن يلعب دورا هاما في المستقبل بنفس الدرجة التي كانت تنسب اليه في الماضي، أي أن الشخصية لن تصبح حجر الأساس في النظام الاجتماعي في المستقبل وحتى تكون كذلك في الحاضر."

وتعتبر القيم أداة مهمة في العملية الضبطية عند "روس " فكل فرد في المجتمع يختار على أساس القيم الاجتماعية.

وهكذا قدم روس العوامل التي تؤثر في النظام الاجتماعي، بالعوامل الغريزية الطبيعية التي تعتبر نواة التأسيس للضبط الاجتماعي،والعوامل الأخرى الداعمة للنظام التي صاغها في شكل وسائل الضبط الاجتماعي.

1-3-التمييز بين وسائل الضبط الاجتماعي وأنواعه:فرق "روس" بين نوعين من الضبط الاجتماعي وهما الضبط النابع من المجتمع ككل، والذي من أهم وسائله القانون،العرف،الدين،الفن، الرأي العام،القيم.والضبط الطبقي الذي تسوغه طبقة معينة من أجل تحقيق مصالحها الخاصة.

---

[92]. سامية محمد جابر ، مرجع سابق ، ص 80 .

فيما ذهب " جورج جيرفيتش " إلى التعبير عن لفظ " النوع على مجموعة العناصر التي أسماها روس بالوسائل (القانون،العرف،الدين، القيم ...الخ)، وبذلك فهي أنواع للضبط الاجتماعي حسب نظره.

4-1-طبيعة الضبط الاجتماعي وشروطهومقاييس فاعليته:رأى " روس " بأن الضبط الاجتماعي يتذبذب بين القوة والضعف لعدةأسباب مرتبطة بالتغيرات الطارئة على الحاجات الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية وغيرها التي تستلزم التغير في مصدر عملية الضبط الاجتماعي.[93]

ويحدد صاحب النظرية مجموعة من القوانين التي تحدد طريقة تدخل المجتمع في الضبط وهي:

القانون الأول:أن كل زيادة في التدخل الاجتماعي توجه أهدافها لأفراد المجتمع على أنهم أعضاء وليسوا أفرادا.

القانون الثاني: ليونة التدخل الاجتماعي، لأن لا يخلق فوضى التمرد والمطالبة بالحرية.

القانون الثالث: مساندة المشاعر والميول الطبيعية للنظام الغريزي عند التدخل الاجتماعي.

القانون الرابع: التدخل الاجتماعي لا يجب أن يوقف معه انقراض المظاهر الأخلاقيةالسلبية.

القانون الخامس: " لا يجب أن يحد التدخل الاجتماعي من الصراع من أجل البقاء لدرجة أن يقضي على عملية الانتقاء الطبيعي " .[94]

2-نظرية الضبط والتمساك الاجتماعي لإميلدوركايم:

---

[93] عبد الله الرشدان ، مرجع سابق ، ص 204

[94] عبد الله الرشدان ، مرجع سابق ، ص 204، 205، 206.

تعتمد نظرية إميل دوركايم في طرحها لوسائل الضبط الاجتماعي بدءا من دراسته للتماسك الاجتماعي وظاهرة الانتحار، حيث تعتمد درجة التماسك الاجتماعي بطبيعة المجتمعات، حيث أن " التعامل الاجتماعي هو العامل الحاسم لتفسير ظاهرة الانتحار، وعندما يكون المجتمع غير متكامل تكون معدلات الانتحار فيه غير غالبة، فالجماعة كلما كانت أكثر تماسكا وتكاملا كلما كان حدوث الانحراف فيها أقل احتمالا ".[95]

ويضيف إميل دوركايم أن لكل وسيلة ضبطية إلزام على سلوكيات وتصرفات الأشخاص، اد أن القيم الأخلاقية تعمل على تحقيق التالف والتآزر الاجتماعيفقيم الوفاء والعدالة والصدق هي قيم أساسية يقوم عليها المجتمع ويبني عليها قواعده بل ويقدسها، فكل من يخرج عن أطرها ويكسر استمراريتها يعرض للنفي والتحقير والاستنكار. والعادات والتقاليد هي الأخرى تتخذ نفس درجة القدسية فيستوجب طاعتها وعدم مخالفتها كونها وسيلة الزامبية بسلطان مجتمعي. وتلعب التربية دورا هاما في الإدماجوالتوافق الاجتماعي عن طريق ما يقدمه المربي للطفل من معايير اجتماعية كالدين واللغة والتقاليد والعادات والآداب وغيرها.

كما أن الدين وسيلة ضبطية هامة وفعالة في تنظيم المجتمع ودلك من خلال ربطها بظاهرة الانتحار بالقول:"أن ظاهرة الانتحار تزيد إلى أعلى مستوياتها عند غير المتدينين " .[96] وربط في نظريته بين القانون بنوعيه الردعي والمعوض والتماسكالاجتماعي، حيث أن القانون الردعي يحفظ تماسك المجتمع عن طريق قانون العقوبات المفروض على كل من يخل بنظام المجتمع، والقانون المدني

(التعويضي) يحد من الانحراف الذي يحدث أضرارا وخللا في الضوابط الاجتماعية، فكلما ساد التضامن في المجتمع اندمج وانسجم أفرادهفيه.[97]

---

[95] مصلح صالح : **الضبط الاجتماعي** ، مكتبة الوراق ، عمان ، 2004 ، ط 1 ، ص 106.

[96] مصطفى الخشاب : **دراسة المجتمع** ، المكتبة الانجلومصرية ، القاهرة ، 1997 ، ص 244.

[97] أحمد الخشاب ، مرجع سابق ، ص 46 .

وهكذا يكون إميل دوركايم قد قدم مجموعة من الوسائل والآليات الضبطية للفرد داخل مجتمعه حيث يقول في ذلك : " أن عدم الحاق الأذنبالآخرين أمر سنه المجتمع وأعدله قانونا فانخرج عليه أحد الأفراد تعرض لسخط الناس وأحيل إلى المؤسسة التي تهتم بتأديبه و إرجاعهإلى قانون الجماعة ، فتلك القوانين الاجتماعية تحمل في طياتها قوة الأمر وقوة القهر ، حيث ترغمه أن حاول مخالفتها على الانصياع لها ثانية ، فهي اذاآمرة في حال الإيجاب ناهية قاهرة في حال السلب " . [98]

3-نظرية البنائية الوظيفية :

يرى أصحاب هدا الاتجاه أن المجتمع هو بناء ونسق كلي ، يتركب من مجموعة من الأجزاء الوظيفية المختلفة، أين يقوم كل جزء فيها على تحقيق استمرارية المجتمع وازدهاره بالتكامل والتعاون على تلبية الاحتياجات ، ودلك عن طريق آليات ووسائل تحقق هدا الهدف .

فالمجتمع هو نظام متكامل يقوم على ميكانيزمات وآليات هادفة لتوجيه وضبط السلوك . وقد لخصت ساميةجابر في كتابها " القانون والضوابط الاجتماعية نظرية " لانديز " التي تشكل لبنة البنائية الوظيفية، أين يرى هدا الأخير أن الضبط الاجتماعي " سلسلةمن العمليات الاجتماعية التي تجعل الفرد مسؤولا تجاه المجتمع والنظام الاجتماعي، وتشكل الشخصية الإنسانية عن طريق تطبيع الفرد، وتسمح بتحقيق نظام اجتماعي أكمل، وأنه ليس من الممكن أن تقيم مجتمعا منظما و لا أن تخلق شخصية متكاملة دون الاعتماد على مجموعة من القيم الملزمة " .

والعادات والتقاليد والأعراف هي من تقوم بضبط السلوك، كما أن للثقافة دور هام في الضبط الاجتماعي لأنها تمنح المجتمع الإنساني والدوام والاستمرارية نتاجا لأن الماضي يحكم الحاضر والحاضر يحكم المستقبل.

[98] محمد صفوح الأخرس ، مرجع سابق ، ص 49 .

وقسم " لا نديز" وسائل الضبط الاجتماعي إلىقسمين، قسم يهتم بالعمليات الاجتماعية المستخدمة في بناء الشخصية وقسم يهتم بالنظام العام وتدعيمه عن طريق وسيلتين فرعيتين احتوت الأولى منها الأبنية الاجتماعية من طبقة، نوع الجماعة، جنس الجماعة. ومجموعة النظم الاجتماعية مثل الدين، الأسرة، المدرسة،القانون.[99]

4-نظرية بارسونز فى الفعل الاجتماعى:

انطلقت نظرية بارسونز في الضبط الاجتماعي من نقطة مرجعية محددة وهي إطار الفعل الاجتماعي وهذا ما أوقفها على أسس، فالأفعال التي يقوم بها الفاعل لا تحددإلا عن طريق أهدافه المتضمنة شتى الوسائل التي تحقق تلك الأهداف التي غالبا ما تتعدد لدى الفاعل الواحد. ولذلك فانالأفعال التي تتم طبقا لاحد الأهداف لابد أن تؤثر في الأفعالوتتأثر بها فتحقيقها وانتقاء الوسائل كثيرا ما يتم من خلال مواقف تؤثر في المجال.إذ نجد في ذهن الفاعل أفكار لا تتعلق بطبيعة أهدافهإذ لابد أن تكون لديه بعض المشاعر والانطباعات الإيجابية التي تؤثر في إدراكهومعايير وقيم تحكم اختياراته وتنظيمه لها في مخطط محدد للأولويات كيف لا وهو يقف تحت أفكارونماذج فارقة تؤثر في إدراكه الانتقائي للمواقف.وبناءا على ذلك فان الفعل الذي يقوم به الفاعل يكون محكوما بعوامل عدة شاملة أفكارهومشاعره، انطباعاته، قيمه ومعاييره هذهالأخيرة لا تحكم أفعاله فقط بل تحكم هؤلاء الأشخاص الذين يشتركون معه لذلك فان الفعل توقع الشخص الشخص لما سيفعله هو والأشخاص الآخرين، فالعلاقة بين الأناوالآخر التي تتمتع بالازدواجية وتعتمد على الحاجة والإشباع أساسا لتكامل التوقعات الأخرى.

ويميز بارسونز بين نمطين في هذه الآلياتأولهماالتنشئة الاجتماعية و التي تعتبر آلية لتكوين الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور و ثانيهما الضبط الاجتماعي و هو الآلية التي تعمل على تدعيم الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور .[100]اذ يعتقد أن تلك الدافعية

---

[99] سامية محمد جابر ، مرجع سابق ، ص 106، 107 .

[100]مصلح صالح ، مرجع سابق ، ص 122.

نحو تحقيق التوقعات لا يمكن أن تكون فطرية , بل أنها مكتسبة عن طريق التعلم و دور عملية التنشئة الاجتماعية .[101]فهي تعليم الفرد ما يريده من الآخرين لكنها عملية لا تكفي وحدها لتكوين تلك الدافعية و تدعيمها , وهنا يأتي دور آلية الضبط الاجتماعي طالما ان التنشئة غير قادرة على مواجهة جميع الاتجاهات الانحرافية , فهي في نظر بارسونز عملية دافعية تواجه الدوافع التي تنحرف عن طريق توقعات الدور , وتبعا لذلك فهو يمثل عملية إعادة التوازن و يشمل بدوره عدة اليات

وفي هذا الصدد نجد بارسونز لا يهتم بجوانب الضبط الظاهرة او الواضحة وانما يركز على الجوانب الكامنة و يميز بين اليات اساسية و هي :

- الصمود
- الشموخ
- تضييق حدود العلاقة اذا احتاج الأمرإلى ذلك
- ضوابط العلاقات[102]

ومن هنا نستطيع القول ان نظرية الضبط الاجتماعي عنده هي تحليل للعلنيات التي توجد في الشق الاجتماعي و التي تميل إلى مواجهة الاتجاهات الانحرافية ا والى تدعيم الامتثال لتوقعات الدور

3- نظرية ناي في الضبط الاجتماعي:

نشرنا في F LYAN NYE عام 1958م، دراسة على انحراف منظور الضبط الاجتماعي أيأن هناك مدخلين لدراسة الانحراف عموما، الأول هو افتراض أن نوع السلوك المنحرف الناشئ عن دوافع معينة والثاني أن افتراض سلوك المنحرف يحدث نتيجة غياب الضوابط وحتى إن كانت غير مؤثرةحيث حدد في نظريته

---

[101] سامية محمد جابر ، مرجع سابق ، ص 121.

[102] سامية محمد جابر ، مرجع سابق ، ص 122، 123 ، 124 .

أيضاأربع ميكانيزمات للضبط الاجتماعي والتي غابتوضعفت ونذكرها على النحو التالي

- الضبط المباشر والذي يفرض من الخارج بوسائل العقاب ووضع القيود والكوابح
- الضبط الذاتي المستدمج ذاتيا وهذا ما يمارس من خلال الوعي
- الضبط غير المباشر إذ يرتبط بالتوحيد العاطفي مع الوالدين أو أشخاص أخرين غير منحرفين
- الضبط من خلال توفر مسالك كثيرة إلى الهدف وإشباع الحاجة

إن امتثال الوقاية من الانحراف ينتج عن الضوابط الفعالة على الأفراد فكل الجماعات داخل المجتمع نبدأ في عملية الضبط على الأفراد حالا عن دخول أفيول هؤلاء الأعضاء في عضويتها , ففي اغلب الأحيان يعمل جزء من هذه المصادر الأربعة للضبط , فهذا الأخير يعتمد على مصدر واحد منها , مما يعني أن وسائله يمكن أن تعمل بصورة مستقلة .[103]

[103] مصلح صالح ، مرجع سابق ، ص 123 .

خلاصة :

استعرضنا في هذا الفصل أهم وسائل الضبط الاجتماعي شيوعا واستخداما سواء الرسمية منها أو الغير رسمية. فتناولنا التنشئة الاجتماعية في أول الفصل تعبيرا على أنها أول وسيلة ضبطية يتلقى فيها الفرد ضوابطه السلوكية والثقافية والاجتماعية، لننتقل بعدها إلى أكثر الوسائل الرسمية استخداما وشيوعا وهي القانون، لنتطرق بعدها إلى وسائل عديدة بالشرح والتحليل.

وقد خلصنا في نهاية الفصل إلى أهم الاتجاهات النظرية المعبرة عن الضبط الاجتماعي ووسائله، دون التعرض إلى جميع ما طرح في الموضوع إلاما يمس منها الفروض المقترحة للدراسة، وعبرت نظرية روس في غالبية ما طرح عن موضوعنا تعبيرا كاملا، ولا ينفي هدا مساس جميع النظريات بالموضوع المتناول.

الفصل الرابع : المجتمع الحضري رؤية و أبعاد
-تمهيد
1- المجتمع الحضري و علم الاجتماع الحضري
2- تعريف المدينة
3-نشأة المدينة
4-التحضر والحضرية
5-المدينة بين التحضر و الحضرية

تمهيد:

غيرت التطورات التكنلوجية والصناعية طابع الحياة السائدة عبر عصور طويلة، حيث أخذت الحياة المدنية الحضرية طابعا مغايرا ومختلفا اختلافا يكاد يكون جذريا عن الحياة الريفية، نظرا لما تتميز به من سمات وخصائص مختلفة بلورت طابعها بطابع متطور عن أشكالا لتجمع الإنساني السائد،وسنستعرض في هذا الفصل هذه الاختلافات من خلال الطرح المعرفي لمصطلحات ارتبطت بالمجتمع الحضري مثل المدينة التحضر الحضرية. فتناولنا في هذا الفصل تعريف المجتمع الحضري، خصائص المجتمع الحضري، تعريف المدينة، نشأة المدينة وتطورها، ماهية التحضر والحضرية.المدينة بين التحضر والحضرية .

1-علم الاجتماع الحضري والمجتمع الحضري:

ارتبط علم الاجتماع الحضري منذ نشأته بالحوار المتصل بينه وبين علماء الفلسفة والجغرافيا البشرية والتاريخ ، كما يمكن القول أن تاريخ المدن يبنى على أنماط التصرفات الإنسانية ، حيث اهتم علماء الاجتماع بدراسة المدن كمراكز حضرية من

جميع النواحي السياسية و الاجتماعية والثقافية و الاقتصادية التي مرت بها الدول الأوروبية و الدول النامية قبل القرن التاسع عشر ، أما فترة ما بعد الصناعة فتتعلق ببناء المدن من حيث التقدم التكنلوجي ، وهو ما أدى إلى تغير في موازين القوى الصناعية و ظهور الاتحادات العمالية ، وهو ما أسهم في بناء المجتمع وتطوره.

لقد دفعت الظروف المختلفة التي مرت بها الدول الأوروبية علماء الاجتماع إلىإيجاد حلول تتماشى مع تخصصاتهم وخبراتهم الاجتماعية. حيث أن المعطيات الفلسفية والأثرية والتاريخية أفادت علم الاجتماع الحضري في وصف ديناميكيات التحول منذ العصور القديمة التي طرأت على المجتمع المدني إلا أنه لا يستطيع معالجة الظواهر الاجتماعية دون اللجوء إلىالإطار الزماني والمكاني.

ونظر علم الاجتماع المدني كأحد فروع علم الاجتماع إلى تحليل الظواهر والمشاكل الخاصة بالأفعال الإنسانية عبر الزمان والمكان. حيث اهتم **" تشارلز بوث "** في دراسته الشهيرة بلندن واهتم من خلالها بدراسة الفقر في قطاع واحد ـ وفي دراسة أخرى ل **"روانتري "** عن ظروف الطبقة العاملة. كما نجد في مجال الدراسات الأكاديمية دراسة " بارك روبرت " .

وقد أجريت العديد من الدراسات والبحوث في العشرينات والثلاثينات ، حول المدينة والحياة الحضرية التي تتسم بثقافة ونمط عيش مختلف ، أينأنشيء علم الاجتماع الحضري كفرع من فروع علم الاجتماع العام على يد رواد مدرسة شيكاغو كروبار بارك وكارنيس برجس ولويس وورث. [1]

وقد كانت أعمال **" لويس وورث "** بالولايات المتحدة الأمريكية من أهم الأعمال ذات التأثير البارز في فهم المجتمع المحلي الحضري ، خاصة ما تعلق منها بمقارنته بالمجتمع الريفي ، و ربط سماته بمجموع خصائص تختلف في تكوينها عن هذا

[1] حنفي عوض : **سكان المدينة بين الزمان والمكان** ، المكتب العلمي للكمبوتر و النشر والتوزيع ، كلية الاداب ، الزقازيق ، د س ، ص 12 ، 17 .

الأخير مثل الجماعات الثانوية ، توزيع الأدوار ، الحراك الاجتماعي العالي ، الكثافة السكانية العالية، اللاتجانس ، كبر الحجم ...الخ . [2]

و من خلال هذه الفروقات بن المجتمعين الريفي و الحضري ، اهتم علماء الاجتماع الانثربولوجيون بدراسة المجتمع الحضري من خلال أبعاده المرتبطة بالتحضر والحياة الحضرية المرتبطة بالخصائص الاجتماعية و الاقتصادية و الديموغرافية ، المهن ، الأدوار ...الخ . باعتبار أن المجتمع الحضري هو مجموعة من الأفراد يتميزون باللاتجانس ، الكثافة و يقطنون في بيئة حضرية .

كما ينظر " لويس فيرث " إلى المدينة باعتبارها " وحدة اجتماعية متميزة من حيث أنماطها و أنساقها التي لا تتوفر إلا في المدن ، ليؤكد على أهمية جعلها موضوعا خاصا لعلم خاص هو علم الاجتماع الحضري " .[3]

يعتبر الانسان كائنا اجتماعيا يعيش تحت وطأة أحكام وقيم مجتمعه طوال فترة حياته ، كون هدا المجتمع عبارة عن تجمع منظم ، يتفاعل فيه أفراده من أجل اكتساب وخلق معتقدات وقيم وسلوكيات متماثلة نسبيا ، يهدف من خلالها الى تحقيق أهداف مشتركة ميزت الحياة الاجتماعية في المجتمعات المحلية المختلفة . غير أنه و مع تطور الحياة وأنماطها ودخول متغيرات عديدة منها على المجتمعات الحديثة الحضارية ، تغيرت و تعقدت وتشابكت الأنماط الحياتية ، أين أصبح من الصعب متابعة السلوك الإنساني و تماثله مع السلوك الجمعي .لتباين التنظيمات و اختلافها ما استدعى توزيع الأدوار و المراكز حسب الأفراد وكدلك الجماعات ، أين تساهم هده الأخيرة في ضمان استمرارية الحياة الاجتماعية و تطور المجتمع وتقدمه ، اد أن الفرد لا يستطيع العيش بعيدا عن جماعته و ما تقره المؤسسات الاجتماعية و

---

[2] عمر الجولاني فادية : **علم الاجتماع الحضري ،** مركز الإسكندرية للكتب ، الإسكندرية ، مصر ، د س ، الطبعة التاسعة ، ص ' 4- 5 .

[3] احسان محمد الحسن : **موسوعة علم الاجتماع** ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1999 ، ص 555.

الاقتصادية والسياسية و غيرها . فجميع أوجه النشاط تقوم على أساس التفاعل الاجتماعي .[4]

وقد جاء على لسان **محمدعاطفغيث**بأن المجتمع الحضري "هوالمدينةمقابلالريف[5] " كما جاء في موسوعة علم الاجتماع بأن المجتمع الحضري " مجموعة من الافراد تقطن في بيئة حضرية أي المدينة وتتسم بأسلوب حياة معين، يتجاوب مع خصائص الحجم والكثافة و اللاتجانس"[6] و هو مجتمع يتكاثف فيه السكان في موقع مختلف عن موقع سكان الريف ، يجتمعون فيه من أجل تنظيم حياتهم . وقد طرح كل من سوركين وزمرمان مجموعة العناصرو الخصائص التي يمكن من خلالها التمييز بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري وهي : المهنة ، حجم المجتمع وكثافته السكانية ، البيئة ، التجانس واللاتجانس ، التفاعل الاجتماعي وانماطه ، الحركة الاجتماعية .

وبسنتطرق تحليلا للمجتمع الحضري كنمط من أنماط المجتمع المحلي الخاضع لروابط وصلات تفاعية بين أفراد معينيين وذلك بعد التنويه الى أن المجتمع هو "تعبير عن صلة الإنسان بالإنسان، سواء كانت هذه الصلة مباشرة أم غير مباشرة، منظمة أو غير منظمة، عن وعي أو بدون وعي، تتميز بالتعاون أم تتميز بالعداء." كما رأى جنربرج . حيث أن الفرد في أي مجتمع مهما كان نمطه وتركيبته يحتاج الى تكوين روابط اجتماعية بشكل تلقائي لحاجته الاجتماعية لدلك فالجماعة هي "مجموعة من الناس يجمع بينهم اتصال وارتباط اجتماعي منظم ولهم تركيب معلوم."

---

[4] يحي الدين مختار:**محاضرات في علم النفس الاجتماعي**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1982،ص90-92.

[5].نبيلالسمالوطي : **علمالاجتماعالتنمية**،الاسكندرية،الهيئةالمصريةالعامةللكتاب، ط2 ، 1978 ،ص 241

[6].احسان محمد الحسن، مرجع سابق ،ص555.

وراى **جورج بوناك** أن المجتمع هو " عبارة عن مجموعة من الناس عاشوا وعملوا معا فترة من الزمن، بلغت من الطول ما مكنهم من تنظيم أنفسهم، واعتبار أنفسهم وحدة اجتماعية لها حدودها المعروفة".[7]

وهكدا فالمجتمع الحضري هو مجموعة من الأفراد الدين اشتركت مصالحهم من أجل تحقيق أهداف معينة ، يكونون مجتمعا محليا كبيرا أو صغيرا ، تميزت حياتهم بالتعقيد بسبب ارتفاع مستوى التكنلوجيا فيه وتقسيم العمل الكثافة السكانية العالية وكبر الحجم الديموغرافي .

2-تعريف المدينة :

طرحت المدينة في معناها اللغوي على أنها كلمة مأخوذة من كلمة الدين. [8]والمدينة كما ذكر عبد الستار في كتابه " المدينة الإسلامية من كلمة ودنته بمعنى ملكته ، و المدينة تعني الأمة كما ذكر الفيروز .[9]

أما اصطلاحا فقد تعددت التعاريف المطروحة حول المصطلح بتغير المكان والزمان، حيث رأى أرسطو أن المدينة هي: "مجموعة من الذكريات الصخرية الممكن إدراك معانيها ومكوناتها " . ورأى ابن خلدون أنها:" " أن المدن والأمصار

عبد الحميد لطفي : **علم الاجتماع** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ، 1977، ص 40، 47.[7]

[8]مصطفى مدوكي : **مفاهيم عامة حول المدينة** ، ورشة العمران والتهيئة المجالية ، سنة ثالثةليسانس ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013-2014 ، ص 2.

محمد عبد القار عثمان **: المدينة الاسلامية** ، عالم المعرفة ، الكويت ، عدد 128 ،ص [9]86

ذات هياكل وأجرام عظيمة وبناء كبير.... وهي موضوعة للعموم لا للخصوص فتحتاج إلى اجتماع الأيادي وكثرة التعاون .... فلا بد في تمصير واختطاط المدن من الدولة".[10]

و قد قدم ابن خلدون كدلك في حديثه في علم الاجتماع الحضري وعن العمران المادي وربطه بالمدينة و الحضارة أن كل اجتماع للبشر تحدده جغرافية معينة، وجغرافية المدينة تحددها أشكال السكن والعمارة والتي تمثل مؤشرا للحضارة؛ إذ كثيرا ما قورن عظم الحضارة بعظم العمارة ، و كلما ابتعدت الجغرافية عن الحضارة ، ابتعدت عن المدينة .[11]

حيث أن الحضارة هي الجانب المادي من الثقافة، حيث تعتبر بمثابة النسق التكنلوجي الذي هو شكل من أشكال الثقافة على اعتبار أن الثقافة تشتمل على جوانب أخرى لا مادية كالدين والفن والفلسفة والسياسة والأخلاق والقيم. ونظرا للتغير الهائل الذي يطرأ على الجوانب المادية والتكنلوجية للثقافة صدرت أشكال ثقافية معقدة على درجة عالية من التركيب والرقي، تلك هي أشكالوأنماط الحضارة بمعنى أن الحضارة هي حضرية معقدة أوهي ثقافة حضرية مركبة ولدلك يقال إن الحضارة هي حضرية عتيقة لها ماضيها وجدورها وأصولها في تربة التاريخ.[12]

ويقول ابن خلدون في حديثهعن الحضارة والمدينة:" أنها تفنن في الترف وأحكام الصنائع المستعملة في وجوهه ومذاهبه من المطابخ والملابس والمباني والفرش

---

[10]مصطفى مدوكي ، مرجع سابق ص2.

[11]نادية صباح الكبابجي : **علم الاجتماع الحضري العربي (نظريا و تطبيقيا)**، دار غيداء للنشر و التوزيع ،عمان ، ط 1 ، 2012 . ص 15 .

[12]قباره محمد إسماعيل : **علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير و التغيير و التنمية ، الإسكندرية** ، مصر ، دس ، ص 75 .

والأبنية وسائر عوائد المنزل و أحواله....وهي غاية المجتمعات البدوية ... كما أنها تتمتع بمكانة عالية ومتقدمة ....فالتمدن غاية للبدو ويجري اليها".

كما اقترح في ذلك موضوعات لها ارتبطت بالمكان الجغرافي من ناحية دفع المضار ومن ناحية اختيار التامين العسكري للمدينة " أن يدار على منازلها جميعا سياج الأسوار، وأن يكون في وضع ذلك في ممتنع من الأمكنةأما على هضبة متوعرة من الجبل، وإما باستدارة بحر أو نهر بها، حتى لا يوصل اليها إلا بعد عبور جسر أوقنطرة، فيصعب منالها على العدو، ويتضاعف امتناعها وحصنها " . ومن ناحية الجانب الصحي باختيار أن تكون المدينة في مكان يتمتع بنقاء هواءه وطيبه " ومما يراعى في ذلك الحماية من الآفات السماوية طيب الهواء للسلامة من الأمراض فان الهواء اذا كان راكدا خبيثا أو مجاورا للحياة الفاسدة ...اسرع اليها العفن من مجاورتها ... و قد اشتهر بذلك في قطر المغرب بلد قابس " .[13]

وعرفها Belegrin المدينة بالقول:" أنها إسقاط على حيز من المجال للظروف الطبيعية والمخلفات التاريخية وصراع القوة الاقتصادية وجهود التطور التقني والعبقرية الخلاقة للمهندسين المعماريين والضغوط الإدارية والعادات اليومية وكذا التطلعات الشعورية واللاشعورية للسكان" .

ولخص " ايدالو" تعاريف الكثير من المهتمين بمجال المدينة بالقول أنها " المدينة موجودة بالفعل، وهي الإطار الذي تمارس فيه الوظيفة الاجتماعية ، وهي العنصر الوظيفي للنظام الاقتصادي والإطار الذي تمارس فيه البرجوازية المنسجمة سلطتها وهي كيان يستمد وحدته من الممارسة اليومية لسوق العمل " .[14]

و يرى علماء الاجتماع و الايكولوجيا أن المدينة هي عبارة عن تجمعات سكانية تتباين فيها الانشطة و تتشابك فيما بينها ، اذ أن النظرة المتأنية للبناء الحضري للمدينة ينصب حول حياة سكان المدينة ، فاذا كان البناء الحضري عبارة عن

---

[13] نادية صباح الكبابجي ، مرجع سابق ، ص 16 .

[14] مصطفى مدوكي ، مرجع سابق ، ص 5 .

المحصلة النهائية لترابط الأنساق الاجتماعية في المدينة فان البناء الايكولوجي هو المحصلة النهائية لتوزيع الافراد والنشاطات .[15]

وفي عموم ما طرح عن تعريف المدينة لم يتفق الباحثون في تعريف موحد ولا محدد لها حتى وان طرحت آراء كثيرة في هدا الصدد، وحتى وان كانت في مظهرها العمراني بارزة الاختلاف عن مجتمع القرية في شكلها المرفولوجي ووظائفها وتطورها التاريخي. حيث تتقارب الآراء في أن المدينة هي مركز التركز السكاني والترفيه والعمل، كما يتفق العديد من الباحثين في المجال على التمركز والكثافة السكانية في المدينة والدي تصنف على أساسه حتى وان لم تحدد قيمة الحجم السكاني على وجه الدقة فعلى سبيل المثال يعد المركز العمراني في الولايات المتحدة مركزا حضريا إذا كان عدد سكانه 2500 نسمة فأكثر بينما يرتفع هذا الرقم إلى 30.000 نسمة في اليابان.

ويتفاوت التعريف على هدا الأساس ليس في اختلاف الدول فقط ، بل باختلافه أيضا في الدولة نفسها من فترة الى أخرى ، ففي الولايات المتحدة كانت المدينة في الفترة من سنة 1880 - 1900 تعرف على أنها تلك المحلة العمرانية التي يسكنها أكثر من 4000 نسمة ولكن من سنة 1900 اتخذت الرقم 2500 نسمة كحد أدنى لتصنيف المدن. أما في فرنسا وألمانيا فإن المدن هي التي يزيد عدد السكان في كل منها على 2000 نسمة[16].

ولاختلاف الطرح المفاهيمي للمدينة واختلافه حسب الوظيفة والديموغرافيا والعمران وغيرها سنعتمد على الطرح السوسيولوجي للمدينة الذي اهتم بطرحه كل من لويس ويرث وماكس فيبر و روبرت بارك . حيث رأى لويس ويرث أنها مجال إقامي لسكان متباينين تحكمهم ثلاث عوامل رئيسية وهي في الأصل متغيرات تحكم

---

[15]. حنفي عوض ، مرجع سابق ، ص 14 .

[16]جودة حسنين جودة ، فتحي محمد أبو عيانة : **قواعد الجغرافيا العامة البشرية و الطبيعية** ، الباب التاسع ، دار المعرفة الجامعية ، ص 129 ، 130 .

هدا الحيز المكاني، أولها الكثافة السكانية وثانيها كثافة الإقامة وآخرها التباين السكاني ، وبهذا فهي تتميز باختلاف الأجناس وتباينهم في مكان حضري يتميز بكثافة سكانية عالية .

ورأى ماكس فيبر أن المدينة هي مكان إقامة مغلق يعيش فيه عددكبير من السكان يتبادلون فيه المصالح الاقتصادية والتجارية أكثر من اعتمادهم علىالزراعة.

فيما يرى روبرت بارك أنها نظام تفاعلي لثقافات وعادات وتقاليد متوارثة بين الأفراد، كون المدينة لا تعبر عن مجموع الإدارات وكثرة عدد السكان والنمط الهندسي والمعماري فقط.[17]

وهكذا كانت المدينة من أهم الظواهر الحضرية ذات الاهتمام الاجتماعي مند قديم الدراسات، حيث اهتم بها الباحثون وحاولوا دراستها مند عام 1890،وذلك مع تنور العقل وانطلاق الاهتمام بالقضايا الحضرية التي طرحتها مدرسة شيكاغوا، والاهتمام التطوري بالمعرفة المنهجية في الخمسينات والاتجاه نحو الدراسات الحضرية في مجالات متخصصة،كالإيكولوجيا كمجاللبحث. و تطور الاتجاه في بريطانيا على الطريقة الفيبرية ، وفرنسا على الطريقة الراديكالية،الماركسية ، النقدية . وكلها مناظير واتجاهات مترابطة معرفيا بالرغم من الاختلاف الواضح فيها . [18]
ومنه اعتبرت المدينة ظاهرة اجتماعية ونمطا متميزا من الحياة، وليس مجرد مباني وشوارع. حيث عرفها الإنسان منذ أقدم العصور بخصائص مختلفة عبر التطور التاريخي.

3-نشأة المدينة :

[17]محمد عاطف : **علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري)** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1983، ص 12 ، 14.

[18] أحمد غريب السيد عبد العاطي السيد : **علم الاجتماع الريفي و الحضري** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1988 ، ص 178-179 .

إن تاريخ الإنسان أقدم بكثير من نشأة المدن ، إذ كان الإنسان في العصر الحجري يعتمد على التنقل من أجل توفير الماء والطعام ، فلم يعرف الاستقرار و لا معنى الوطن ، وكان في ذلك شبيها بالحيوان الباحث عن الكلأ والمشرب . إلا أن قدرة الإنسان وتفكيره وعقله و قدرته على نقل تجاربه عبر الأجيال جعل منه يصنع حضارة مثلت وقتنا الحاضر . عن طريق الاستفادة مما يدره كل حيوان من خدمات كانت في صالحه . فراح يتطور شيئا فشيئا بانتقاله من مرحلة الصيد إلى مرحلة الزراعة التي وفرت له عامل الاستقرار و التخطيط ، الذي خلق تجمع القرية المشكل من تجمع العائلات والعشائر ،[19] أين كانت حياة الأفراد في القرون الاولى معتمدة على الترحال ؛ و الصيد و الرعي كمؤهلات للاستقرار ، خلفتها المجتمعات الزراعية حيث أكد **لويس ممفورد** أن الانتقال من مرحلة الصيد الى الزراعة ساعد المجتمعات على الاستمرار و التطور .[20] وبعدها تشكل المدن مع التطور و التقدم ، حيث نشأت عن تزاوج ظروف اجتماعية وسياسية و مادية و روحية ، وتأثرت بقيم وأفكار و تقاليد ...الخ . و تطورت المدن بتطور العمارة ، حيث أكد " بارنس " على ارتباط تطور المدن بتطور العمارة في قوله : " إن العمارة هي سجل لعقائد المجتمع " ، وقول " البيل سارينين:" ان مشاهدة مدينتك تجعلني ادرك الاهداف الثقافية لسكانها ، فالمدينة هي كتاب تقرأ فيه أهداف أهلها و طموحهم و يقوم التخطيط الفيزيقي للميدنة على اهداف اجتماعية واقتصادية ، فكل انقلاب سياسي ، او تطور اقتصادي بدأ أثره على مسكن الانسان الاول ".[21]

و رأى " سورماكس " أن المدينة " تجمع مغلق دائم وضخم كثيف بدرجة او بأخرى مستقل في ارضه و في غذائه ، ينطوي على علاقات خارجية تنشط و تنعكس في

---

[19] قباري محمد اسماعيل : **علم الاجتماع الحضري و التهجير و التغير والتنمية** ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ص 23 .

[20] حسن عبد الحميد رشوان : **المدينة (دراسة في علم الاجتماع الحضري)** ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ط 5 ، 1989 ، ص 83 .

[21] قباري محمد اسماعيل ، مرجع سابق .

مظهره العام على درجة عالية من التنظيم الاقتصادي ، جاء مع مطلع النصف الثاني من القرن العشرين النظر الى المدينة على انها مكان تدرس من الداخل و الخارج في علاقاتها و تأثيرها و تأثرها بالواقع و الاحداث والمدينة على الصعيد الاقتصادي تدرس على انها وكالة اقتصادية معقدة بحيث تظهر كمؤسسة لها مشاكلها الداخلية الخاصة بها وكذلك مشاكلها التنموية الخاصة ، و بالتالي المدينة ما هي الا هيئة للتنظيم الانساني ، و اذا تتبعنا نشأة المدن لوجدنا انها تبدأ من اخر العصر الوسيط لأنها تعد نشأة جديدة تمتد الى الحضارة الرومانية .[22]

وقد اظهر التاريخ بداية الحياة الحضرية في العصر القديم لما قبل الميلاد بحوالي 4500 سنة تقريبا ، وتجلى ذلك في المدن القديمة الواقعة على السهول والهضاب و ضفاف الانهار ، ومنها مدنيات مصر. كما كان انتاج التحضر مرتبطا بالسومارريين ، الذين امتزجوا بسكان وادي العراق القديم ، الذين انتشرت ثقافتهم في كل موطن ، فاصبحت العراق تعرف بسومر التي احتضنت علم الحساب الذي كان يستخدم في حساب فائض الانتاج الزراعي .

وظهرت مدن قديمة على نهر الاردن مثل مدينة جريشكيو في الصحراء المسماة بارض كنعان ، مدينة صور و صيدا الواقعتان في العالم الشرقي والعالم الغربي.

و مع ظهور حضارة السومارريين و البابليين في الشرق الاوسط ، ظهرت مدن أخرى مثل سوسا في ايران، تروي في تركيا ، ابنيانج في الصين ، موهينجوا داروا في باكستان .

وتأثر اليونانيوون بالنظام الاجتماعي في بناء مدنهم المتسم بصغر حجم المدن وانتشار قيم الانسانية في اوساطها ، وبدأ التحضر ينتشر على ارض اليونان ، فظهرت سبارتاوكورنثيا ، أثينا .

و ظهرت المدن الرومانية المبنية على ما تقره السلطة العسكرية .

[22] Larousse, paris,1975, p233

أما في عصر النهضة ، ومع ظهور العلوم والفنون ، تغير شكل المباني و منه المدن ، فكانت المدن الباروكية في نمو مستمر بسبب النمو الصناعي والاقتصادي و الاجتماعي . و تنمو المدن في العصر الحديث نتيجة التغير السريع في " العوامل القومية و الاقليمية ومستويات اقتصادية و مادية و دولية فهناك عمارة الدكتاتورية ... و عمارة الشيوعية ...عمارة الرأسمالية ...عمارة النازية ...عمارة الديموقراطية ... عمارة الاشتراكية ". [23]

4-مفهوم التحضرUrbanisation والحضرية Urbanism

تشتق كلمة التحضر من الكلمة اللاتينية Urbs وهي مصطلح كان الرومان يستخدمونه للدلالة على المدينة وبخاصة مدينة روما. لقد جاء في لسان العرب أن مفهوم التحضر يقصد به " التواجد والحضور الدائم والإستقرار والإقامة في المدن والقرى وهذا خلافة للبداوة."[24]

- **فعل حضَّرَ. تحضَّرَ يتحضَّر ، تحضُّرًا** ، فهو **مُتَحضِّر . تحضَّر** البدويُّ أو الرِّيفيُّ : سكن المدينةَ واستقرّ فيها وتخلّق بأخلاق أهلها وعاداتهم قلَّ عدد البدو الرُّحَّل بعد أن **تحضَّر** كثيرٌ منهم. شخص **متحضِّر هو** شخص مهذَّب يعرف أدب السلوك.
- **تحضَّر** المكانُ: ازدهر، عمر بالسُّكّان
- مصدر **تَحَضَّرَ**
- **تَحَضُّرُ** البَدَوِيِّ: تَشَبُّهُ بِأَهْلِ **الحَضَرِ**، تَمَدُّنُهُ.[25]

---

[23] قباري محمد اسماعيل ، مرجع سابق . ص 40

[24] .أحمد بوذراع : **التطور الحضري والمناطق المختلفة في المدن** ، منشورات م طبعة باتنة ، ص 134.

[25] https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B6%D8%B1/.18.07.2018H:12:05

اتِّجاه اجتماعيّ من خلاله يقتبس الناسُ أسلوبَ الحياة الذي يتبعه سكانُ المدن **والحضر** من حيث النمط الثقافيّ للحياة وكذلك تحويل المناطق الريفيّة إلى مناطق تتبع سلوكالحياة **الحضريّة** ونمطها.

أما اصطلاحا فهو :" المؤشر الدال على القفزة النوعية التي يحققها المجتمع في حياته ومستوى ومعيشته ، اد هو في نظر القدامى " نمط من الانتقال في أسلوب الحياة من البساطة الى التعقيد أي من العيش لبسيطالذي يكتفي فيه الفرد بالحياة البسيطة وبضروريات الحياة إلى الحياة المعقدة التي تتطلع إلى الكماليات ، وهو ما يترجمه لنا تفسير عديد العلماء والباحثين ، حيث وصفه ابن خلدون بالانتقال من المجتمع البسيط إلى المعقد و ما وصفه سبنسر بالمجتمع الأكثر تعقيدا تباينا ، و ما وصفه أميل دوركايم بالانتقال من مجتمع الى الى مجتمع عضوي . [26] وهو ما ورد في منجد علم الاجتماع الذي رأى أنه: "الانتقال من الحياة الريفية إلى المدن للعيش فيها ، ويكون هذا الانتقال بسبب الهجرة. حيث ينبغي على الشخص أو الجماعة أن تتكيف مع النظم والقيم السائدة في المدينة، وقد يترتب على حالة انعدام هذا التكيف تدهور الحالة المادية والمعنوية ومن هناك العودة إلى القرية."[27]

ودكر في موسوعة العلوم الاجتماعية بأن التحضر هو عملية يتم بمقتضاها حشد عدد كبير من السكان في المدينة بسبب التصنيع . وهو توجه ديموغرافي الطرح . [28] حيث أن التحضر من منظوره يرتبط بازياد عدد السكان في الوسط الحضري من الناحية الإحصائية بسبب مؤشرات النمو السكاني الطبيعي للتجمع الحضري ، و النمو السكاني الناتج عن حركة السكان الجغرافية من الريف للمدينة . وهنا يعرف ديفيز كنجسلي التحضر بأنه لايرتبط بنمو المدن بل هو النسبة المستقرة في الأوساط الحضرية من اجمالي السكان العام . وهذه النسبة ناتجة عن الزيادة الطبيعية للسكان

---

[26]فتيحة هارون : **التحضر دراسة لبعض المشكلات النظرية و المنهجية المتعلقة به** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 42 ديسمبر 2014 ، ص 53 .

[27].أحمد بودراع ، مرجح سابق ،ص 134.

[28] ابن منظور ، مرجع سابق ، ص 659 .

وعن الهجرة السكانية .وهي النسبة السكانية لمن يعيشون في المجمعات الحضرية كما طرحهت في كما يعرف في قسم السكان في هيئة الأمم المتحدة . [29]

و التحضر هو :" جملة القوى والعوامل التي تؤدي إلى نمو و توسع المدن نتيجة التغير السكاني الناجم عن الهجرة الواسعة من الأقاليم دات الإمكانيات الضعيفة في المراكز الجادبة. [30]

وبهذا فالتحضر هو: العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق الهجرة من الريف للمدينة و تغير العادات و الثقافة وطرق العيش الريفي وفقا لما تتطلبه المعيشة في المدن .[31]

و التحضر هو العمل على توسيع وتعمير المناطق الحضرية ، وهو اتجاه اقامي مديني يعمل على زيادة عدد السكان عن طريق الهجرة التي تلزم المهاجرين فيها التحلي بالطابع الحضري و اكتساب مهاراتهم ونمط عيشهم حتى وان تطلب دلك وقتا للوصول الى المدينة [32]

و التحضر بربطه بالعامل الاقتصادي هو حركة انتقال وتحول التنظيمات اقتصادية اكثر تعقيدا ، أي الانتقال من حالة تقوم فيها الحياة على أساس العمل و الإنتاج الأولي كالزراعة أو الصيد أو غيرها إلى الأنشطة الأولية أو إلى حالة تقوم فيها على أساس العمل الصناعي والإداري و الخدماتي " [33] وهنا يتدخل العامل الجغرافي الذي طرحه محمد بومخلوف في كتابه و الذي يشير إلى توسع الرقعة الجغرافية للمراكز الحضرية و تحول القرى إلى تجمعات حضرية بسبب ما يحدث من تحول إداري واقتصادي .

---

[29] بومخلوف محمد : **التحضر**،دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر، 2001 ، ط 1 ، ص 25 .

[30] محمود الكردي ، مرجع سابق ، ص 30 .

[31] .عبد المنعم شوقي : ***مجتمع المدينة***، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط7، 1981، ص 23.

[32] . محمود الكردي : ***التحضر دراسة إجتماعية***،دار المعارف،مصر،القاهرة، 1986، ص30.

[33] فتيحة هارون ، مرجع سابق ، ص 56 .

وبمعناه التنظيمي هو تنظيم اجتماعي واسع محرك علاقاته ونشاطاته الإنسانية هو الفرد الذي خلق تنظيمات مختلفة إدارية وإنسانية وتبادلية من أجل ضبط الحياة الاجتماعية في البيئة الحضرية، وأهم هده التنظيمات هي نظام الضبط الاجتماعي المعتمد على القوانين. [34]

ويرى علماء الاجتماع بأن التحضر يتضمن حدوث تغيرات في القيم التي يؤمن بها الأفراد، كما يتضمن تغيرات في اتجاهات الناس حول العمل أو الحرفة، وليست تحولات من عمل لآخر كما يبين دلك "إدريس فاتح نايف عزام " أو تغيرات في العمل نفسه.[35] وهنا يشير التحضر الى العمليات المصاحبة للتغيرات الديموغرافية و البيئية و الجغرافية التي تطرأ على التحمعات الحضرية من زيادة في كثرة العلاقات الاتصالية بين الجماعات الإنسانية الحضرية التي تنتج ثقافة وعلاقات وسلوكيات جديدة تسمى بثقافة المدينة أو الثقافة الحضرية التي لها قيمها ومعاييرها . والتحضر هنا يولد حالة وجودية اجتماعية جديدة تتسم بالتعقيد وتفرض نفسها على الجماعات[36].

ويرى" اجرالد برلز" بأن التحضر هو عملية تغير سلوكية ينتقل فيها الفرد من الزراعة الى مهن أكثر اتساعا وشيوعا في المجتمع المدني والهجرة من الريف الى المدينة . [37]

وبناء على ما تقدم من تحليل للتعريفات المدرجة، فان عملية التحضر نتيجة لتزاوج عدد واسع من العوامل أوردتها فتيحة هارون في مقالها كمايلي : "

1-عملية الحراك الفيزيقي الجغرافي للسكان من الريف للمدينة مما يساعد على تسريع هذه الحركة نحو المدن ،في ظل تطور وسائل النقل الحديثة نتيجة لما يعرف بـ la mobilité spatiale.

---

[34]بومخلوف محمد ، مرجع سابق ، ص 19 -20 .

[35]فتيحة هارون ، مرجع سابق ، ص 57 .

[36]. بومخلوف محمد ، **مرجع سابق** ، ص 19.

[37] فتيحة هارون ، مرجع سابق ، ص 59

2-عملية التمركز في المدن وما يرتبط بها من حراك مهني إذ يعد هذا العامل أحد الأطر الأساسية التي تساهم في تحديد الطبيعة الاقتصادية والتخصصية لهذه البيئة. مما يمكن الباحثين من تحديد مدى إسهامها في تغير صور الإنتاج لدى الوافدين إليها، ودور كل ذلك في إحداث التغيرات على طبيعة السلوك الإنساني الناجم عن هذا التحول.

3-عمليات التكيف التدريجي للسكان طبقا لشروط الحياة الحضرية وما يظهر ّ من تغير في أنماط السلوك المقيمين حضريا .

هذا إلى جانب أن مفهوم التحضر يرتبط بالأساس بالبعد المكاني: وعليه فإن القيم التي ترتبط به غالبا ما تتأثر بهذا البعد. فالمجال الحضري ليس مكانا بالمعنى الجغرافي، أو الاقتصادي حسبما أوضحنه في ثنايا هذا العمل، وإنما هو في الأصل مكان اجتماعي تنشأ في ظله العلاقات الاجتماعية بين سكانه سواء أتعلق هذا السلوك مما يساعد الباحث على دراسة- سمات الفرد – بالفرد أم الجماعات المتحضرة أو سمات الجماعة المتحضرة. سواء أكانت أسرة أم جماعة اجتماعية أم المتحضر مجتمعا محلي

4- العملية السيكولوجية المتمثلة في الاتجاه نحو الفردية: نتيجة لانقسامية هذه العلاقات التي تربطه كفرد بالآخرين و بحكم ظرفيتها ومنه انعزاليتها. "[38]

وعلى هذا فالتحضر هو انتقال أو هجرة أهل الريف للمدينة و خلقهم لتجمعات تعيد توزيع السكان من الريف إلى التجمعات أو المراكز الحضرية ، وبهذا فهي عملية للتغير الاجتماعي والديموغرافي وغيره كون هده الأخيرة في معيار حسابي غير ثابت قابل لاستمرار تضاعف الحجم و الزيادة التراكمية في المراكز الحضرية .ارتباطا بما يحققه الإنسان يوما بعد آخر وما يضيفه للتراث الحضاري .ومن هنا فالتحضر لا يعني تغير البناء الديموغرافي أو الجغرافي أو التنظيمي فقط وانما هو

[38] فتيحة هارون ،نفس سابق ، ص 60

أعمق من دلكحيث يشمل تغيرات جدرية مرتبطة بدهنيات وتفكير وقيم اجتماعية .
[39].

.- مفهوم الحضرية Urbanism

جاء في لسان العرب أن الحضر والحاضرة هو خلاف للبداوة ، وسميت كدلك لأن أهلها حضروا الأمصار ومساكن الديار التي يكون لهم فيها قرار . [40] نجد أن بلزاك هو الذي استعملها دلالة على آداب القدامى و على كل أشكال الآداب و التهذيب فيما يخص التعامل مع الآخرين .[41]

الحضرية هي دراسة لتفاعل سكان المدن مع البيئة الحضرية .وهي عنصر تخصصي كالتخطيط الحضري ، التصميم المادي وإدارة الهياكل الحضرية، علم الاجتماع الحضري ، دراسة الحياة والثقافة الحضرية. ومع ذلك في بعض السياقات الدولية يعتبر مفهوم الحضرية مرادفا للتخطيط الحضري ويشير الحضري إلى المخطط العمراني. وهنا يبحث العديد من المهندسين المعماريين والمخططين وعلماء الاجتماع في طريقة حياة الناس في المناطق الحضرية المكتظة بالسكانعنطريق مجموعة من المناهج . وقد ارتبط ظهور الحضرية في أوائل القرن العشرين بارتفاع التصنيع المركزي، والأحياء المختلطة الاستخدام، والمنظمات والشبكات الاجتماعية، وما وصف بأنه "التقارب بين المواطنة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويمكن فهم الحضرية على أنها صناعة المكان وخلق الهوية المكانية على مستوى المدينة، ولكن في وقت مبكر من

---

[39]. السيد عبد العاطي السيد،مرجع سابق ، ص 96.

[40] ابن منظور ، لسان العرب ، مرجع سابق ، ص 66.

[41] FRANCOISE CHOAY MERLIN ,**Dictionnaire de L'urbanisme et de l'aménagement**, PUF,2005,p926

عام 1938 كتب لويس ويرث أنه من الضروري وقف "تحديد وصف الحضرية بالكيان المادي للمدينة حيث يذهب "أبعد من خط الحدود التعسفي" والنظر في كيفية أن "التطورات التكنولوجية في مجال النقل والاتصالات قد وسعت بشكل كبير الوضع الحضري للعيش خارج حدود المدينة نفسها ."[42]

وقد لقي مفهوم الحضرية اهتماما واسعا من طرف علماء الاحتماع حيث وصفوه بأنه :" احترام القواعد التي تنظم الحياة في المجتمع هذا الاحترام يقضي إلى معرفة حسن العيشمعا في الفضاء العام و الخاص"[43] و يعرفها لويس ويرث في مقاله الحضرية نمط حياة بأنها نمط أو أسلوب حياة ، حيث أن ايكولوجية المدينة ينمط تفاعلاتها و علاقاتها تنتج سلوكيات وثقافة خاصة تعكس حياة الفرد الحضري ويطلق عليها الثقافة الحضرية.[44]

و الحضرية عند **"مارشال جوردف"**تشير إلى أساليب الحياة و العلاقات الاجتماعية للسكان القاطنين بالمراكز الحضرية المتضمنة تقسيم العمل وانتشار العلاقات الاجتماعية الرسمية وانتشار وسائل الاتصال و الاعلام . فالحضرية هي ظاهرة تشهدها كل المجتمعات الإنسانية وتتبلور في إقامة السكان وتمركزهم في المناطق الحضرية التي تأخد شكل المدن . وتتجسد في التغير القيمي والكمي والكيفي للدهنيات التي يحملها النازحون من الريف الى المدينة . في سلوكياتهم وتفكيرهم تجاه النشاطات السائدة . [45]

وتظهر العقلانية التي تصبح من أهم السمات التي تميز ساكن المدينة ولهذا يرى **شو مبار دولو** الذي طرح تساءلات حول العلاقة بين الحضرية والعقلانية و وهنا يتفق

---

[42]https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A912.

[43]بوزيدي سليمان **: معوقات التنمية الحضرية في الجزائر** ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، ص 5 .

محمد بومخلوف،مرجع سابق،ص[44]20

[45]محمد ياسر الخواجة : **علم الاجتماع الحضرى بين الرؤية النظرية و التخمين الواقعي** ، دار مكتبة الاسراء للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص2.

كل من **زيمل وسوروكين وزيمرمان** على الخصائص التالية، كما يتفق معهم أيضا **ويرث** في ذلك .

1 ـ تطوير نسق أكثر تعقيد لتقسيم العمل.

2 ـ إرتفاع معدلات الحراك الإجتماعي والمكاني.

3 ـ الإعتماد الوظيفي والتساند المتبادل بين الأفراد.

4 ـ إنتشار وسيطرة نسق من العلاقات الإجتماعية يتسم بالطابع السطحي وغير شخصي على جانب سيطرة الطابع الانقسامي على الأدوار الاجتماعية.

5 ـ الإعتماد على الأساليب غير المباشرة للضبط الإجتماعي.

هذه الخصائص تجعل العقلانية موجود في الحياة الحضرية.[46]

و الحضرية هي نمط من أنماط السلوك ، ولا شك أن كل سلوك هو سلوك هادف و منضبط فتصبح ادا أنماط السلوك الحضري وضوابطه وأهدافه هي بالضرورة ظواهر مستمدة مما يسود البناء الحضري من معايير ونظم . دلك أن الحضرية لا تاريخ لها ينتجها فقد تنشأ و تصدر الطفرة المسماة بالمدن الشيطانية .[47]

5-المدينة بين التحضر والحضرية :

.محمد بومخلوف، مرج سابق ،ص[46]33

[47] علم الاحتماع الحضري ومشكلاته ، مرجع سابق .

يعتبر الفصل بين المدينة و التحضر والحضرية من الأمور المسيئة للنتائج المنهجية في علم الاجتماع الحضري ، وعليه فدراسة المدينة في حد ذاتها هو دراسة للتحضر والحضرية . والواضح أن المصطلحين هما دالة المدينة الأمر الذي يفرض الاتجاهات السوسيولوجية من اتجاهين. الأول منهما التوفيق بين التحضر والحضرية كأسلوب للحياة السكانية داخل المدينة ، و الثاني التخلص من النزاعات التي صورت التحضر و الحضرية على أساس نمط خاص من الحياة يعيشه سكان المجتمعات الصناعية فقط .

ومجمل القول أن مثل هدا الفصل لا يقوم على منطلق علمي دلك أن كل من التحضر والحضرية وبخاصة اليوم هو حالة عادية نسبية ، والمدينة ليست مجرد مكان لهده الحالة ، وعليه فهي الحالة ذاتها بكل تركيباتها المتفاعلة المادية ، فالمجتمعات تتجه فلسفتها وسياستها الاقتصادية والاجتماعية على اختلاف نماذجها إلى مجتمعات المدن [48].

وعليه فالمتأمل في التراث الزاخر الذي وضع في دراسة المدينة يستطيع تسجيل ملحوظة هامة أخرى ، هي أن التراث قد أسهم في تراكمه في بناء تيارات يصعب التوفيق بين مساراتها . ومن ثم فان مسار هذا التراث من مجموعة و إن سلمنا إلى اتجاهاته المتعددة لم يزل يبحث في ذاتية متميزة تجعله يستقل عن المباحث التي صبغت داتيه بالطابع الجغرافي و السكاني و الاقتصادي المحض ، و دلك يتجلى لدى رواد واتجاهات كلاسيكية في تاريخ دراسة المدينة ، فادا كانت المدينة وقفت عند التأمل الوصفي التشخيصي عند علماء الاجتماع الأوائل فالواقع أنها لم تصل إلا فيما ندر إلى مسؤولية التحليل الميكروسكوبي الدقيق والتحليل الامبريقي وهو ما جعل التراث السوسيولوجي في دراسة المدينة عاجز أن يقدم تفسيرا علميا مقبولا لكثير من مشكلاتها الملحة .

---

[48] أحمد النكلاوي **: دراسة المدينة مدخل نقدي ،** دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1976 ، ص 109 .

ومن جهة نظر أخرى فالموضوعات التي كانت تستأهل الاهتمام فبدراسة المدينة اذا سارات على نحو تدريجي مع تطور الفكر الإنساني و اتساع رقعة اهتماماته و توافقاته فان الوصف بمختلف أنماطه وحده لا يضفي أي شيء في مواجهة القضايا و المشكلات الملحة التي تفرض على المدينة المعاصرة التصدي لها .

وادا كان علماء الاجتماع عامة يعاني نسبيا أو يفتقد التكامل النظري فان الموقف في علم الاجتماع الحضري لا يخرج عن اطار علم الاجتماع العام [49]، وادا نظرنا إلى البدايات الأولى لنشأة علم الاجتماع الحضري نجد أن الإرهاصات الأولى بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وكان أهم موضوعاتها ينصب على مشاكل المدينة من أجل أهداف علمية وأيديولوجية تتعلق بالضبط و السيطرة والمواجهة ، أكثر من الاهتمام بتقدم المعرفة و الوصول إلى صياغات نظرية بدورها تسهم في إثراء النظرية العامة لعلم الاجتماع ، ومع دلك فقد ظهرت السنوات الأخيرة اتجاهات جديدة تخرج من اطار الاتجاه المحلي الأمريكي إلى الاطار العالمي و قد ساعد دلك عاملين أساسيين أولهما زيادة الكم الهائل من البيانات عن مدن العالم التي شارك فيها علماء الاجتماع الأمريكيين وغيرهم . و ثانيهما التطور الذي صاحب النظرية السوسيولوجية التي تهتم بدراسة المدن الأمريكية ، وكشفت عدم صلاحية هده النظرية في الدراسات السوسيولوجية على المدن الأمريكية و غير الأمريكية .

وثمه حقيقة أخرى لهده الدراسات و تكم في مناهج البحث و ادواته وفي دراسة المدينة التي تستخدم بكثرة في علم الاجتماع الحضري ، ومع دلك لم تعد قابلة للتطبيق خاصة أنها صممت وتطورت لتتلائم مع السمات التي تميز المدن الأمريكية ، ويعتبر دليل خصائص المكانة الذي أعده "لويد وارنر " مثالا حيا على دلك ويتألف هدا الدليل من مجموعة من الدلائل الفرعية الموزونة كالمهنة ، مصدر الدخل ، نمط السكن وغيرها .

---

[49]. محمد عاطف غيث ، مرجع سابق ، ص 25 .

لكن الشيء الملاحظ بالنسبة لهدا الدليل لا يعبر عن انساق المكانات الاجتماعية في المدن التي تنتمي إلى ثقافات غير أمريكية . وقد لاحظ أحد الكتاب أن عنصر السكن كان دليلا ضعيفا من دلائل المكانة في المدن الروسية المعاصرة وما ينطبق على دليل " وارنر " ينطبق أيضا على مقاييس العزلة فالأداة التي صممها كل من "شفكسي " "ليم " و " بل " وكدا مقاييس الحضرية الدي أعد تكوينه كل من " كوين " " كارتر " الذي لقي تأييدا حماسيا عند بعض الباحثين و لكنها تحتاج في الواقع إلى تعديلات كبيرة قبل تطبيقها في بعض المجتمعات ، إلا أن المعتقد أن أكثر أمثلتها هو عدم القدرة على الاستفادة منها على مستوى الدراسات الحضارية المقارنة . فعند مناقشتها نجد أهم عواملها تشعبا هو اتجاهات الباحثين في أساليب القياس في محاور ثلاث هي :

-المحور الأول الذي ينظر للمدينة على أنها مجتمع صغير يتميز عن غيره من المجتمعات المماثلة الأخرى بمجموعة من الخصائص التي تطبعه كمجتمع حضري .

-المحور الثاني : فنظرته إلى المدينة على أنها تجمع سكاني له تنظيم اجتماعي يتناول الخصائص الحضرية في ضوء بعد اكثر من واحد من الأبعاد التحليلية للظاهرة الاجتماعية .

-المحور الثالث :يتناول المدينة على أنها نمط أو شكل خاص من أشكال التجمعات المحلية أي كمجتمع محلي حضري ، ونظرا لهدا الخلاف نستطيع القول أن المدينة تشكل وحدة مجتمع يتركب من أبعاد ثلاث أساسية تستمد دلالتها المنهجية والتفسيرية من ائتلافها وترابطها من البعد السكاني و البعد الأيكولوجي وهده الأبعاد تشكل وحدة متداخلة العناصر وبهذا يصعب فصل أي منهما عن الآخر .

وفي ضوء الأبعاد السابقة فإننا نعني بمفهوم المدينة أنها النطاق الحضري للانساق الاجتماعية المتفاعلة مع البناء المادي الفيزيقي للمكان . و التحضر والتحضرية تعني

أسلوبا أو نمطا للسلوك الحياتي اليومي لسكان المدينة وهدا النمط السلوكي يعد محور الفعل الإنساني و الذي تشكل ظواهره روافد علم الاجتماع الحضري .

ففي ضوء الأبعاد السابقة أننا نعني بمفهوم المدينة على انه النطاق الحضري للأنساق الاجتماعية المتفاعلة مع البناء المادي الفيزيقي للسكان.[50] و الحضر و الحضرية تعني أسلوبا أو نمط للسلوك الحياتي اليومي لسكان المدينة وهدا النمط السلوكي يعد محور الفعل الإنساني و الذي تشكل ظواهره ووافد علم الاجتماع الحضري [51]

[50]-3 أحمد النكلاوي ، مرجع سابق ، ص 5

[51]. قباره محمد إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 27

الفصل الخامس : الإجراءات المنهجية للدراسة
1- مجالات الدراسة *أ-المحال المكاني* *ب-المجال البشري* *ج-المجال الزمني*
2-العينة
3 - منهج الدراسة
4-أدوات جمع البيانات

1-مجالات البحث

تعتبر مجالات الدراسة من أهم المحددات التي توضح الإطار الذي وضع فيه البحث العلمي سواء كان بحثا تربويا أو أكاديميا ، يكون فيه الباحث على علم و إحاطة تامة بمشكلة بحثه و أبعادها ، التي يحاول فيها من خلال دراسته تقديم إجابات وحلول واقعية لبحث ميداني يتم فيه تحديد اطر الدراسة المكانية والزمنية والبشرية . و هي خطوة هامة لاستكمال واقعية النتائج المحصلة للإجابة عن الإشكال والفروض المقدمة . و سنقدم أهم المجالات البحثية التي احتوتها الدراسة .

أ-الإطار المكاني : و هو مكان إجراء الدراسة الميدانية ، وجمع البيانات حول الإشكال المطروح . و هو الحيز الجغرافي أو المنطقة التي اجريت فيها البحث ، وقد حدد المجال ببلدية بريكة التي تقع في الجهة الشرقية للسهول العليا ،تتوسط أربع ولايات باتنة ، سطيف ، مسيلة و بسكرة . تتربع على مساحة 305,43 كلم مربع ، بكثافة سكانية مقدرة ب 342 نسمة في الكلمتر المربع . يحدها من الشمال بلدية أولاد عمار و الجزار ، و من الجنوب بلدية بيطام ، و من الشرق بلدية سقانة ، ومن الغرب بلدية عزيل عبد القادر .

تحتوي البلدية على خمس مداخل لشوارع كبرى تؤدي إلى وسط المدينة تمتد لأكثر من خمس كيلومترات و هي مدخل مسيلة نهج العقيد عميروش ، مدخل سطيف نهج 05 جويلية ، مدخل باتنة نهج عزيل عبد الرحمن ، مدخل بسكرة نهج معجوج العمري ، مدخل مسيف نهج العربي بن مهيدي .

ب-الإطار الزمني : وهو المتطلب الزمني أو الفترة الزمنية التي يستغرقها الباحث للإلمام بمتطلبات دراسته . و قد كان ذلك موزع على ثلاث مراحل أساسية :

- **المرحلة الأولى :** تم فيها تحديد الإجراءات المنهجية للدراسة من منهج ، جمع البيانات من البلدية ، تحديد عينة الدراسة ، تحديد الأدوات المستخدمة ،

النزوع الاستطلاعي للحي المراد إجراء الدراسة فيه . و كان ذلك في فترة 12-06-2017 إلى غاية 27-08-2017 .

- **المرحلة الثانية :** النزول إلى الميدان مع الاستمارات و تطبيقها على عينة الدراسة بمساعدة ساكني الحي ، وذلك في فترة 14-09-2017 الى غاية 11-11-2017 . في خرجات شبه يومية مساءا .
- **المرحلة الثالثة :** تفريغ البيانات ، تحليلها و مناقشتها و الوصول إلى النتائج النهائية لتكتمل المذكرة وتقدم في شكلها النهائي بتاريخ 25-04-2019 .

ج-الإطار البشري : و هو وحدة البحث و المحددة في بحثنا بالإفراد الذين أجريت عليهم الدراسة ، و يبلغ عدد سكان بلدية بريكة 1O5219 نسمة ، منهم 47174ذكور و 58045 اناث موزعين على 97 مقاطعة موزعين على 21 حي بعدد أسر يصل إلى 15703 أسرة . و يحتوي الحي محل الدراسة المسمى بحي النصر على 13 مقاطعة بعدد سكان يوازي 12364 ساكن و 1835 أسرة وبنسبة نمو 2 %. حسب إحصاء 2008.

وقد تم تعيين المجال البشري للدراسة ب 275 أسرة من مجموع 1835 أسرة و ذلك بنسبة 15 %.

2- عينة الدراسة :

إن اختيار العينة خطوة هامة لإنجاح البحث العلمي، كونها خطوة مؤثرة في تكامل جميع خطوات البحث العلمي، ويعبر عنها على أنها جزء من مجتمع البحث الكلي،

أين تمثله وتحمل ميزاته وخصائصه. وهي " جزء من المجتمع الذي تجرى عليه الدراسة،يختارها الباحث لإجراء دراسته عليه وفق قواعد خاصة لكي تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا " .[1]

و قد تم استخدام العينة العنقودية في دراستنا هذه ، كونها العينة الملائمة لذلك ، وذلك عن طريق تقسيم السكان إلى قطاعات مختلفة أي إلى عناقيد و هي في مجملها 21 حي موزعين عبر البلدية ، و تم تحديد الأحياء ذات كثافة سكانية عالية ، ثم تم الاختيار العشوائي لحي من الأحياء ، و كان ذلك متمثلا في حي النصر الذي احتوى على مجموعة من الشوارع و التي تعتبر هي الأخرى عناقيد تم اختيارها عشوائيا، وتم سحب عدد معين من المفردات من كل عنقود ، و ذلك حسب حجم العينة المطلوب .و الشكل التالي يوضح طريقة تقسيم مجتمع البحث باستخدام العينة العنقودية .

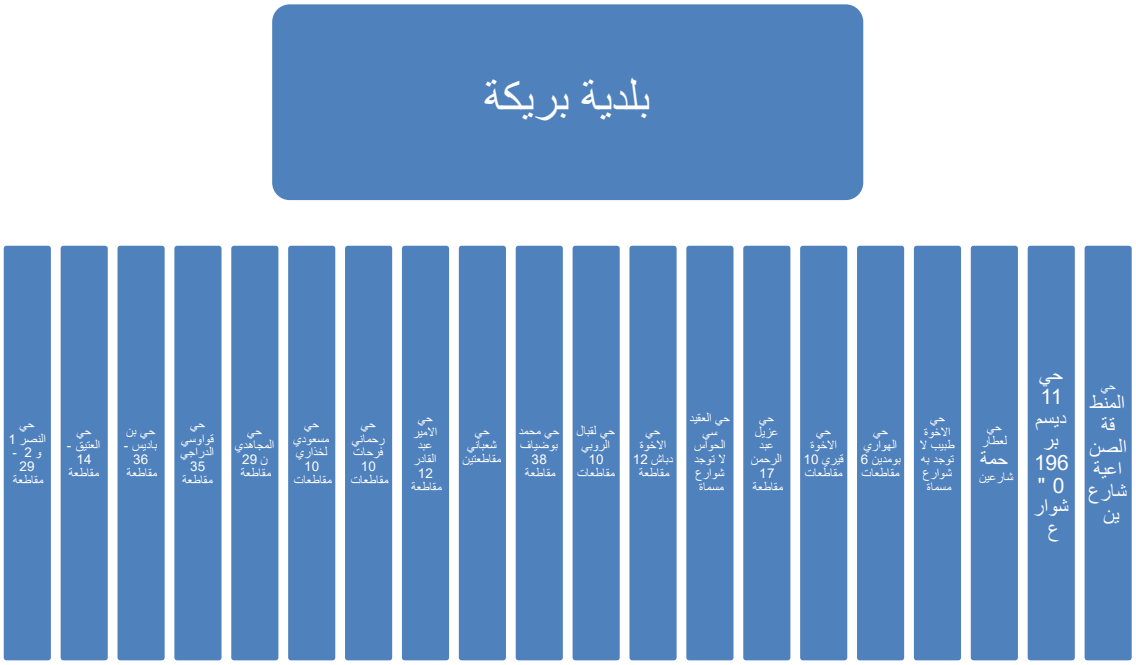

[1] رحيم يونس كرو العزاوي : **مقدمة في البحث العلمي** ، دار دجلة ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2008 ، الطبعة الاولى ، ص 161.

بعد تحديد الأحياء في بلدية بريكة تم تقسيم الأحياء حسب الكثافة السكانية وذلك من خلال اختيار الأحياء التي تحتوي على عدد كبير من الشوارع وكان ذلك حسب الشكل التالي:

وتم الاختيار العشوائي لحي النصر الذي احتوى على 29 شارع ـ تم فيهم سحب وحدات العينة حسب الحجم المطلوب من كل عنقود (الشوارع).وذلك حسبما يلي:

يحتوي حي النصر على 1835 أسرة، موزعين عبر 29 شارع، تم اختيار نسبة 15 % من مجموع الأسر لتكون العينة الممثلة للمجتمع الكلي مقدرة ب 275 أسرة. وفق المعادلة الحسابية التالية: 1835أسرة × 15 % ÷100 % = 275 أسرة.

وتميزت عينة الدراسة باختلاف المستويات التعليمية والمعيشية والعمرية والجنسية والمدنية للمبحثين. مع تمتعها بنفس الخصائص والعادات ونوعية التركيبةالسكانية.

3-المنهج المستخدم في الدراسة:

يعمد أي بحث علمي إلى اتباع منهج يتخذه الباحث سبيلا للوصول إلى نتائج علمية دقيقة ، تختلف باختلاف الأهداف و طبيعة البحث، لهدا فالمنهج هو فن لتنظيم الأفكار المتعددة بشكل صحيح من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة ، وهو الطريقة المتبعة من أجل جمع المعلومات و البيانات و تحليلها، اد أنه لا وجود لمعرفة علمية دون منهج (المعرفة العلمية هي نتاج فكري للإنسان) ، حيث يؤكد ر**ايت ميلز** في كتابه **الخيال السوسيولوجي** أنه لا بد من الجمع ببن نوعين من التفكير من اجل تفادي الأحكام التجريدية و البيانات غير المبرهنة و التي تكون فاقدة لروح الحقيقة . فمن يفكر وينظر دون ملاحظة ودونمنهج، ومن يلاحظ دون تفكير.

حيث أن المنهج هو: " الطريقة التي يسلكها العقل لدراسة موضوع أي علم من العلوم للوصول إلى قضاياه الكلية، أي القوانين العلمية أو الطريقة التي يبين بها العلم قواعده

ويصل إلى حقائقه ".[2]وهو: " فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين " . [3]

ونظرا لأن لكل دراسة علمية منهجها الخاص الذي يتوافق مع أهدافهاوغاياتها، ولكل منهج أدواتهوإجراءاته المنهجية التي تتناسب مع موضوعه، دون مواضيع أخرى تم استخدام المنهج الوصفي الذي يعرف على أنه: " المنهج الذي يهدف إلى دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأحداث أو الأوضاع بهدف الحصول على المعلومات الكافية والدقيقة عنها دون الدخول في أسبابهاأو التحكم فيها " .[4]وهو: " طريقة التحليل والتفسير بشكل علمي للوصول إلىأغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة، أو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها للدراسة الدقيقة " .[5]

وقد تم الاعتماد على هذا المنهج في الدراسة بشقيها النظري والميداني، من خلال وصف موضوع الدراسة المتعلق بوسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع الحضري، بمتغيريه وشرح أبعاد كل منهما تركيزا على اهم خصائصهما والعلاقة الكامنة بينهما،وهو ماأسهم في فهم الموضوع بتعمق.ومن خلال الوصف الميداني لمجتمع البحث بجميع خصائصه ومميزاته المعبر عنها امبريقيا من خلال النتائج المتحصل عليها والمعبر عنهاإحصائياوتحليليا.

---

[2]عبد المالك سربوت ، حرواش لمين : **تنمية القيم الدينية والوطنية و العادات الاجتماعية لدى الجانحين من خلال الالعاب الرياضية الصغيرة الممارسة في المؤسسات العقابية** ، مجلة علوم الرياضة ، المجلد السابع ، العدد 21 . ص 85

[3] عبد الرحمن بدوي : **مناهج البحث العلمي** ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1977 ، الطبعة الثالثة ، ص 4

[4]عمار الطيب كشرود : **البحث العلمي و مناهجه في البحوث الاجتماعية و السلوكية** ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص 26

[5] عبد المالك سربوت ، حرواش لمين ، مرجع سابق ، ص 85

4 -أدوات البحث (جمع البيانات) :

لاعتمادنا على المنهج الوصفي للدراسة، كان لا بد من توظيف الأدوات البحثية التالية:

1-الاستمارة: وهي وسيلة من وسائل جمع البيانات، تحتوي على مجموعة من الأسئلة الدقيقة التي يدونها الباحث، ويبحث من خلالها عن إجابات من المبحوثين، تكون هذه الأسئلة مرتبطة بعضها ببعض تسعى إلى تحقيق الأهداف التي رسمها الباحث لموضوعه وللإجابة عن الإشكال المطروح.والاستفتاء هو ترجمة للكلمة الإنجليزية questionnaireوتترجم في اللغة العربية بأسماء مختلفة مثل الاستبيان،الاستفتاء،الاستقصاء و تعبر جميعها "عن أداة واحدة لجمع البيانات قوامها الاعتماد على مجموعة أسئلة مكتوبة للحصول على البيانات التي تفيد في الإجابة على مشكلة من المشكلات " .

وقد تم تقديم الاستمارات عن طريق اللقاء المباشر مع المبحوثين، أين تم استخدام عدد متنوعة من الأسئلة فيه تراوحت بين الأسئلة المفتوحة التي تسمح للمبحوث

الإجابة بحرية كاملة، والتعبير عن اتجاهاته،والأسئلة المغلقة المقيدة القائمة على إجابات ثابتة مرتبطة ب (نعمأولا) . أوافق أو لا أوافق.

وقد تم تجريب الاستمارة على مجموعة من المبحوثين من أجل توضيح أو حذف أو زيادة بعض الأسئلة. وقد تم ذلك بالفعل أين وجد المبحوثين صعوبة في فهم المصطلحات السوسيولوجية المطروحة، وتم استبدالها بعبارات أكثر بساطة وتعبيرا عن محتوى السؤال.

احتوت الاستمارة على 44 سؤالا كانت موزعة على أربع محاور. حيث تناولت هذه المحاور ما يلي:

- **المحور الأول:** تضمن مجموعة من الأسئلة الباحثة في البيانات الشخصية للمبحوثين كالجنس،السن، المستوى التعليمي، الحالة المدنية وغيرها.
- **المحور الثاني:** تضمن على أسئلة خاصة تبحث في دور الأسرة في ضبط سلوكيات أفراد المجتمع الحضري. مثل البحث في الأساليب المتبعة في تربية الأبناء، المسئول عن عملية التربية، المسئول عن المتابعة، مدى تقبل أفراد الأسرة للقيم المزروعة وغيرها.
- **المحور الثالث:** تضمن البيانات المتعلقة بدور القيم في ضبط سلوكيات الأفراد في المجتمع الحضري كالقيم الدينية والقيم الاجتماعية ومدى تقبل أفراد المجتمع لها، ومدى تأثيرها فيهم.
- **المحور الرابع:** يحتوي على البيانات المتعلقة بفعالية دور القانون في ضبط سلوكيات أفراد المجتمع الحضري، مثل وجهة المبحوث عند تعرضه للنزاعات والمشاكل، حقوق المبحوث القانونية، احترامه للقانون ومدى تقيده به وغيرها.

2-الملاحظة:تعتبر الملاحظة أداة بحثية هامة،وقد تم استخدامها من خلال المشاهدة القربية لأفراد العينة استعانة بالجماعات القريبة والعلاقات الموجودةبينهم،والعلاقات الموجودة بين أفرادالحي،وذلك عن طريق ملاحظة السلوكيات والأفعال الصادرة

منهم في تعاملاتهم مع بعضهم ومع الباحث ـ والتي كان سقيها مرجعي لخلفيات متباينة لكل مبحوث.

و هي أداة تسمح لنا بالحصول على معلومات غير متوقعة ، ولا يمكن الحصول عليها من أي مصدر آخر.

3-المقابلة: هي أداة من أدوات جمع البيانات ذات الأهمية البالغة في استقصاء مالا يمكن الحصول عليه باستخدام أدوات أخرى، لتمتعها وتميزها بالاتصال المباشر، وهي حديث بين الباحث والمبحوث يكون في شكل حوار لفظي مباشر، يحاول الباحث من خلاله الحصول على إجابات أو آراء أو معلومات أو استفسارات أو إيضاحات منالمبحوث. حيث تمنح المقابلة الباحث قدرة فهم المبحوث من تعبيرات وجهه وجسمه وصوته أكثر من الإجابات المكتوبة. مع القدرة على الكشف عن أسرار قد لا يستطيع المبحوث الإجابة عنها كتابيا.

وقد تم استخدام هذه التقنية منذ بداية البحث النظري، لتكلل بمقابلات حرة عند الوصول إلى البحث الامبريقي للموضوع مع أفراد الأسر الشباب منهم والشابات، المتزوجون والعازبون.

4-**السجلات والوثائق:**وهي أداة بحثية وظفناها من خلال التوجه إلى بلدية ودائرة ميدان البحث (بريكة) من أجل تزويدنا ببطاقة فنية حول البلدية ومخطط عام لأهم الأحياءالتي تحتويها.وتم ذلكبرحابة. من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي.

وكانت الوثائق عبارة عن سجلات موثقة ومختومة، مصاحبة بمخطط بلدي للأحياء وبيانات إحصائية ن وبطاقة تعريفية بالبلدية وأهم مرافقها.

5-استخدام أسلوب التحليل الكمي والكيفي:

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، والتحقق من الفروض المقدمة، تم توظيف أسلوبي الكم والكيف،وذلك عن طريق جمع البيانات الكمية وتكميمها

بيانياواستخدامها في شكل نسب مئوية بطرقإحصائية مبوبة في جداول. ثم تحليلها وتفسيرها ومناقشتها والتعليق عليها بربطها بفرضيات الدراسة المقدمة.

ويعتبر هذاالأسلوبان قلب استنباط النتائج بدقة ومصداقية،وأكثر الأساليب استخداما في العلوم الاجتماعية

الفصل السادس : تفريغ وتحليل البيانات
1-تفريغ و تحليل البيانات
2- نتائج الدراسة العامة
3- نتائج الدراسة حسب الفروض

تفريغ البيانات وتحليلها:

تمهيد:

تعتبر مرحلة تفريغ البيانات وتحليلها أهم مرحلة بحثية، وأهم ما يمكن أن يحقق واقعية النتائج وعلاقتها بالفروض المطروحة، حيث توضح العلاقة بين المتغيرات وصدق الفروض من خلال تبويب البيانات الكمية ومناقشتها وتحليلها في شكل جداول بسيطة ومركبة، استنادا إلى ما يقره المبحوثين من آراء،وما تتم ملاحظته من طرف الباحث،وما يقدم من معارف في الفصول النظرية.وتعتبر البيانات الإحصائية المادة الخام للبحث والوسيلة الأهم للكشف عن الظواهر وطبيعتها.والبيان الأقرب للوصول إلى نتائج واقعية تتوافق والطبيعة الأمريكية للموضوع.

وقد تم تفريغ البيانات الإحصائية وتحويلها من معطيات كيفية إلى معطيات كمية من أجل تسهيل عملية القياس وحصر هده المعطيات في أرقام تسهل عملية المقارنة والمقاربة والتحليل. أين تم الاعتماد على دلك من خلال توظيف الجداول البسيطة والمركبة المربوطة بمؤشرات الدراسة المقدمة آنفا في فروضها.

1-البيانات الشخصية لمفردات العينة:

جدول رقم (1):يوضح جنس مفردات العينة ومستوياتهم العمرية.

الجنس / الفئة العمرية	الذكور		الإناث		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
30-20سنة	16	**%12**	55	**%38**	71	**% 25**
40-30 سنة	60	**%45**	31	**%22**	91	**34%**
50-40سنة	33	**%25**	30	**%21**	63	**23%**
50 سنة فما فوق	23	**% 17**	27	**%19**	50	**18%**
المجموع	**132**	**%100**	**143**	**%100**	**275**	**%100**

تشير البيانات الإحصائية إلى أن أعلى نسبة مثلت نسبة **45** **ذكور** الذين تراوحت أعمارهم بين **30-40 سنة**، تليها نسبة **25%** من فئة **40-50 سنة**، ثم نسبة 17%لفئة ما فوق سن الخمسين، ثم نسبة 12 %من فئة 20-30 سنة.

فيما مثلت أعلى نسبة بالنسبة للإناث 38% من فئة 20-30 سنة، تليها نسبة 22 %من فئة **30-40 سنة**، تليها نسبة 21 %من فئة **40-50 سنة**، ثم نسبة 19**لفئة**ما فوق 50 سنة.

أما عن ترتيب الفئات العمرية في مجملها، فقد كانت أعلى نسبة ممثلة في فئة 30-40 سنة بنسبة **34%**. تليها نسبة**25** لفئة 20-30 سنة. ثم فئة 40-50 سنة بنسبة **23%**. لتحتل فئة ما فوق 50 سنة المرتبة الأخيرة بنسبة**18%** .

وبالقراءة السوسيولوجية للبيانات الإحصائية يتبين أن غالبية المبحوثين من الإناث وذلك لارتباط تواجد الأنثى في البيت أكثر من الذكور، سواء المتزوجون منهم أو العزاب.وكان سنهن أقل من الذكور. بسبب انتشار فكر الزواج التقليدي القائم على أن الرجل يتزوج من المرأة الأقل منه سنا، وهذا ما لمسناه عند غالبية الأسر، إذ أنه ومن خلال زياراتنا المتكررة للأسر كنا نلاحظ وجود النساء في البيت أكثر من الرجال خاصة في الفترة المسائية، بالرغم من اتسام هده الأسر بتقاسم الأدوار وتقسيم العمل. وهي ميزة وخاصية لصيقة بالمجتمع الحضري.

أما عن المستويات العمرية فالملاحظ هو أن غالبية النسب كانت في مؤشرها منساقة نحو الفئات العمرية الصغيرة وذلك للتوجه الفكري العام المقر برغبة الفئات الأقل عمرا في الحياة الحضرية التي يرون فيها التطور والتقدم والتكنلوجيا وسهولة التعليم ...الخ. عكس كبار السن الدين يرتبطون عاطفيا بالأرض والسكون ونظافة البيئة وجودة الحياة الصحية ...الخ. وهذا حسب تصريحات المبحوثين.

جدول رقم (2): يوضح الحالة المدنية للمبحوثين

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	90	**%33**
متزوج	185	**%67**
المجموع	275	**%100**

يتبين من معطيات الجدول أن نسبة المتزوجين تصل إلى**67**، فيما تمثل نسبة **33%** نسبة العزاب من المبحوثين.ومرد ذلك هو الاختيار العشوائي لأفراد العينة من كل أسرة حيث تم الحديث مع أفراد كل أسرة اختيرت عشوائيا دون مراعات أن يكون ربا للأسرة أو غير دلك إلا من خلال أن يكون المبحوث واعيا وبالغا ومن أصحاب 20 سنة، ودلك لعدة اعتبارات كانت قد تكون عائقا في سيرورة البحث العلمي، حيث

أنه في كل مرة كنا نجد ونلمس غياب أرباب الأسر سواء لمرض أولزيارات عائلية أو لعمل أو لغير ذلك.إضافة إلى كون غالبية أفراد الأسر الواقع عليها الاختيار من الأسر الزواجية الحديثة المستقلة عن العائلة الكبيرة.ويعود ذلكأيضاإلى ما يميز ثقافة وقيم المجتمع الجزائري الدينية، الحاثة على الزواج لتحقيق الاستقرار وتحصين النفس من المحرمات. إضافةإلى ما أكده المبحوثين من الاستقلال بالمنزل بعيداعن الأسرة الكبيرة لدرء المشاكل التي تقع غالبا حول الفارق الثقافي، وتباعد الأجيال الذي يؤدي إلى صراعات قد تصل بهم حد التفكك الأسري. وهو ما يميز المجتمع الحضري والمدينة التي رأى فيها علماء الاجتماع بأنها شكل مميز من أشكال المجتمع المحلي، لها ثقافة حضرية وطريقة عيش متميزة وخاصة عن الحياة الريفية.

وبالرغم من الاختيار العشوائي للمبحوثين،إلا أن الغالبية كانت من المتزوجين، ومرد ذلك عامل آخر يميز الحياة الحضرية، وهو انتشار الأسرالنووية، وقلة شيوع الأسر الممتدة التي تتضمن الآباءوالأمهاتوالإخوة المتزوجين والأخواتوالأعمام والأخوال ...الخ.وهو التعقيد والتشابك المبرر في وجود المحتمعات الحضرية الحديثة،وهو ما أثر في صعوبة تتبع السلوك الإنساني داخل الحياة الحضرية التي تتركب من تنظيمات وجماعات متباينة،وهو ما وصفه وورث بالتحضر الذي أدى إلى تغير طبيعة العلاقات الإنسانية، واختلاف الأصناف البشرية،ومنه إلى تواري الجماعات الأولية الممثلة خاصة في العائلة الكبيرة وانتشار وشيوع الجماعات الثانوية القائمة على التصنيع والاتصال الجماهيري.و يبرر انتشار الأسر النووية طابع الفردية و الاعتماد على النفس الذي يمثل الحياة الحضرية، إذ أن الفرد الحضري أكثر ميولا إلى الحرية و إلى كسر قيود الارتباط بالأقارب و الواجبات الاجتماعيةوالمالية نحوهم كما هو شائع في المجتمعات الريفية ، أين يتجه الأبناء في غالبيتهم إلى امتهان مهن وحرف اختاروها ،وليس الأمر هنا فقط بل إلى حرية اختيار شريكة الحياة والاتفاق على نمط العيش و طابع التسيير بعيدا عن العائلة الكبيرة و عن ضغوطاتها ، وهي تصريحات لعدد كبير من المبحوثين ووجهات نظر لعددممن لم يتحملوا أعباء الزواج وتكوين الأسر بعد .

جدول رقم (3): يوضح المستويات التعليمية لأفراد العينة.

المستوى التعليمي	الذكور		الإناث		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
أمي	14	%11	07	%5	21	%8
يكتب ويقرا	28	%21	10	%7	38	%14
ابتدائي	50	%38	29	%20	79	%29
متوسط	05	%4	45	%31	50	%18
ثانوي	26	% 19	33	%24	59	%21
جامعي	09	%7	19	%13	28	%10
المجموع	132	%100	143	%100	275	

تشير البيانات الإحصائيةإلى أن نسبة **38%** من الذكور يمتلكون مستوى ابتدائي، ونسبة **21%** منهم مستوى يكتب ويقرأ، ونسبة **19 %**مستوى ثانوي، في حين نسبة **11%** منهم أميين، و**7%** مستوى جامعي، لتنخفض النسبة إلى 4% مستوى متوسط. فيما أشارت نسبة 31%إلى مستوى متوسط عند الإناث، ونسبة **24%**مستوى ثانوي، ونسبة **20%**مستوى ابتدائي، تليها نسبة **13مستوى**جامعي، لتنخفض النسبة إلى **7%** يكتبن ويقرأن، ثم نسبة 5**من**الأميات.

أما عن النسب الإجمالية للمبحوثين فقد تميزت النسب باحتلال المستوى الابتدائي نسبة **29**،تليه نسبة 21%ممن يتمتعون بالمستوى الثانوي، بعدها نسبة **18%**من أصحاب المستوى المتوسط، ثم نسبة **14%**ممن يستطيعون القراءة والكتابة، بعدها نسبة **10%**من أصحاب المستوى الجامعي، ليحتل الأميين نسبة **8%.**

وبالقراءة السوسيولوجية يتضح أن نسبة المستويات التعليمية عند النساء أعلى من الرجال، لاعتبارات عديدة ارتبطت باتجاه غالبية الرجال نحو سوق العمل،وكسب القوتلإعالة العائلة الكبيرة من جهة وانفصالهم عن الدراسة في وقت مبكر من جهة أخرى.وهو عكس ما وجد عند الأمهات اللاتي تمتعن بمستويات تعليمية لا بأس بها مقارنة بالرجال.

وفي تعليق المبحوثين عن ذلك، أقروا بأن المستويات التعليمية اللاتي تمتعت بها النساء كانت مرتبطة بتوفر المؤسسات التعليمية بالقرب من مقر السكن،وبالرغبة في رفع مستوياتهن التعليمية.بالإضافةإلى الجهود والسياسات التي اتخذتها الدولي سبيلا في القضاء على الأمية،والحملات الوطنية المبذولة في سبيل ذلك،وهو ما نشر الوعي الفكري، وسمح بسماح الأولياء لهن بالدراسة والتعلم.

وليس ذلك فقط بل إن الاستخدامات التكنولوجية على اختلافها البسيطة والمتقدمة في فتراتهن الداعية إلى ضرورة التعليم، ومحو الأمية كانت سببا في رفع مستوياتهم ولو لدرجة معرفة الكتابة والقراءة والمستويات الدراسية البسيطة.

وبمقارنة ما تقره العديد من الدراسات السوسيولوجية حول المستويات التعليمية المتدنية في المجتمعات الريفية، تعتبر المستويات التعليمية المبينة أعلاه في الجدول لا بأس بها، وهو ما يميز الحياة الحضرية التي ينتشر فيها التعليم ويسهل فيها. وفقا لما تتطلبه طبيعة المجتمع الحضري من تباين في المهن يتطلب مستويات تعليمية معينة كالمجال الصناعي والتجاري والإدارة.وإلى ما تسعى اليه المدنمن توسيع لرقعة المجتمع التعليمي أين يصبح كل فرد فيها مصدرا للمعرفة والاكتساب والخبرات، حيث يسعى الإنسان الحضري إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من المعرفة من أجل القدرة على التعايش مع متطلبات العصر الحضرية التي ترتجيها المنطقة الحضرية التي يقطنها أو التي يتعامل معها مستقبلا، وذلك من خلال المؤسسات التعليمية النظامية وغير النظامية خاصة مع انتشار وسائل التكنلوجيا الحديثة وعمومية استخدامها.

ومرد السعي الحثيث لأفراد المجتمع الحضري لرفع مستوياتهم التعليمية والذي توضحه النتائج أعلاه مرتبط بالرغبة في الإنتاج المجتمعي من جهة عن طريق اجتياز مراحل دراسية معينة يهتم من خلالها بالمعرفة والمعلومات والخبرات، ومن أجل التوافق الاجتماعي من جهة أخرى عن طريق اكتساب المهارات الحياتية التي تؤهله لأن يكون فردا مدنيا بعيد عن الثقافة الريفية التي قد لا تتوافق ولا تتناسب مع طبيعة الحياة الحضرية التي تتطلبها المدينة.

جدول رقم (4): يبين عدد أفراد الأسرة (دون عد الوالدين)

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة المئوية
3-1	70	%25
6-3	156	%57
9-6	49	%18
المجموع	275	%100

مثلت نسب 57 أعلىنسبة، وهي نسبة الأسر التي تمتلك من **3-6**أطفال، تليها نسبة **25%**ممن يمتلكون من **1-3 أطفال**، تليها نسبة **18%** ممن يمتلكون من **6 إلى 9**أفراد.

وبالقراءة السوسيولوجية للبيانات الإحصائية يتضح أن أعلى النسب شكلت طابع الحياة الحضرية، التي أصبحت تتمتع بعدد قليل من الأطفال من أجل توفير حياة الرفاهية عند أسر،وحفظ ماء الوجه عند أسر أخرى من الفقر والحاجة،وهو اتجاه سوسيولوجي شائع في الأسر الحضرية التي تتميز بقلة عدد أفراد الأسرة. وقد ارتبط الاتجاه الفكري العام للمبحوثين نحو سياسة تنظيم النسل، وتعمد تقليل الإنجابإلى صعوبة ظروف الحياة،وإلى وعيهم خاصة النساء منهن بتأثير كثرة الولادات على الجانب الصحي للأم. أين فسروا ذلك بضعف البصر وضعف القلب وآلام المفاصل ومشاكل العمود الفقري وضغط الدم وغيرها من الأمراض المرتبطة خاصة بالولادات القيصرية حسب تصريحاتهم.وهو وعي مكتسب من انتشار الوسائل التكنلوجية الحديثة في الوسط الحضري. المصاحب بخدمات تنظيم الأسرةوضمان وجود مجموعة واسعة من وسائل تحديد النسل الفعالة والأخلاقية المتاحة في المراكز الصحية والصيدلانية، إضافة إلى وجود هيئات للرعاية والتدريب الصحي بالوسط الحضري.

ولا يرتبط مؤشر قلة الإنجاب بدلك فقط بل بعوامل أخرى قدمها المبحوثين، والمنطلقة أساسا من التفكير الحضري الذي تستلزمه طبيعة الحياة في المدينة، حيث يراعي برنامج تنظيم الأسرة الرغبة في الإنجاب من عدمه تدعيما بعمر الإنجاب، الحالة الزواجية، الاعتبارات المهنية، الوضع المادي، النشاط الجنسي ...الخ.

و ما يمكن استشفافه من التحليلات المقدمة هو زيادة وعي أفراد المجتمع الحضري بسياسات تنظيم الأسرة و النسل من أجل صياغة حياة أفضل و اكثر أمانا ورفاهية تعود بالفائدة على الفرد والمجتمع من حيث التقليل من مخاطر الحمل وتبعاته على الحالة الصحية للمرأة بمباعدة الولادات عن طريق وسائل منع الحمل المختلفة ، كما على الحالة الصحية للرضيع و تخفيض معدلات وفياته بسبب تقارب الحمل ، إضافة إلىإتاحة فرص المشاركة المجتمعية الفاعلة للمرأة ورفع مستواها الثقافي والاجتماعي أين تسمح لها سياسة تنظيم النسل و تحديده بممارسة أنشطتها المختلفة , وهو اتجاه في عمومه يعتمد على حياة الحضرية ذات الأبعادالإيكولوجية والديموغرافية .

جدول رقم(5): يبين طبيعة عمل رب الأسرة

نوع العمل	الذكور والإناث	
	التكرار	%
فلاحة	32	%12
صناعة	49	%18

خدمات	**64**	**%23**
أعمالأخرى	**101**	**%37**
لا يعمل	**29**	**%10**
المجموع	**275**	**%100**

تشير بيانات الجدول إلى أن غالبية أرباب أسر المبحوثين يتجهون نحو الأعمال الحرة في تحصيلالرزق، وذلك بنسبة **37%**، فيما تعمد نسبة **23%**إلى الخدمات من تعليم،إدارة،صحة.وشكلت نسبة**18%** الاتجاه إلى الصناعة وذلك في مصانع بالدائرة.ومثلت نسبة**12%** اعتمادهم على الفلاحة في ذلك. فيما شكلت نسبة **10%** ممن لا يعملون.

وبالقراءة التحليلية للبيانات المقدمة استنادا إلى تصريحات المبحوثين، تعود اعلى نسبة منها إلى عدم كفاية الرواتب الثابتة من الدولة، وهو ما جعلهم يمتهنون الأعمال الحرة كالتجارة الغير مرخصة، التجارة المرخصة في جميع المستهلكات من سيارات،ألبسة، أطعمة ...الخ. فيما تتجه نسبة أخربإلى الخدمات وهم أصحاب الرواتب الثابتة التي يعتبرونها هامة جدا في تمويل قطاعات حياتهم المختلفة، بالقول بالرغم من عدم كفاية الراتب إلاأننا نتمتع بامتيازات التأمين، وهو حال من يعملون بمصانع بالدائرة سواء الإداريين أو العمال الخارجيين.

ويعود الاهتمام بالفلاحة عند نسبة منهم إلى الارتباط الروحي بالأرض التي تركها لهم الآباءوالأجداد، بالرغم من تذبذب الأجور حسب المواسم والعطاء المناخي.

وبهذا يتضح أنه لكل رب أسرة منظور في تحصيل المكاسب المادية من أجل تغطية مصاريف الحياة، سواء ارتبط ذلك بالجوانب العاطفية أوالعقلية. وهكذا فان الحياة الحضرية في مضمون طابعها العملي تختلف عن الريف والقرية التي يعمل معظم سكانها في مهن ترتبط بالزراعة كالرعي وتجارة المواشي وتصنيع الأدوات الزراعية وسماد المزروعات وغيرها. حيث يتجه المجال المهني في وسط المدن

نحو اختلاف النشاطات وطرق كسب المعاش فيتنوع بين التجارة والخدمات والمهن المتخصصةوالبناء أسواق الجملة والتجزئة ...الخ. ومع الازدهار العمراني وتطور وسائل الاتصال التكنلوجية الحديثة ووسائل المواصلات والمرافق العامة مع وجود تنظيم حكومي امن حدد الواجبات وحمى الحقوق زادت فرص تنوع المهن وتوفرها لجميع الفئات العمرية على عكس ما نراه في القرى والمجتمعات الريفية وهو ما وضحته النسبة العالية لتوجه أربابالأسر نحو الأعمالالحرة.وهو ما وضحه إميل دوركايم في حديثه عن التضامن الآليالميكانيكي في المجتمعات المتجانسة ذات العمل المتماثل وأسلوب الحياة الواحد والمتواجد في المجتمعات التقليدية والمجتمعات البسيطة القائمة على روابط القرابة والعائلة،والتضامن العضويالذي يسود المجتمعات الصناعية والحضرية في كتابه " تقسيم العمل " أين أوضح زيادة تقسيم العمل في مجتمع المدينة بشكل كبير عنه في الريف. وهدا ما قدمه " مارشال جوردن " في قوله بانتشار العلاقات الرسمية الطوعية والعلمانية وانتشار وسائل الاتصال مع زيادة أهميتها بالنسبة للفرد الحضري، مع انتشار التخصص وتقسيم العمل في المجتمع الحضري. وهي مبررات لما قدمه الجدول أعلاه من تنوع في المهن.

جدول رقم (6): يوضح طبيعة مسكن أفراد العينة

طبيعة المسكن	التكرار	النسبة المئوية
مسكن (ملك)	211	76%
مسكن (إيجار)	64	24%
المجموع	275	% 100

شكلت نسبة **76%** نسبة المبحوثين الذين يقطنون الحي بشكل دائم، وهم في منازلهم ذات العقود الملكية، فيما مثلت **24 %**منهم من يسكنونها بشكل مؤقت بعقود إيجار.

وبقراءة البيانات فان الغالبية الساحقة من المبحوثين من أهل المنطقة الأصليين الذين اكتسبوا خصائصهم وسماتهم العقلية والنفسية انطلاقا من طبيعة الحي وطبيعة المنطقة.وهم بذلك يعبرون تعبيرا واقعيا وحيا عما يميز الحي من ممارسات ومظاهر وظواهر. وتعود عقود ملكية المنازل إلى الأجداد والآباء عند فئة منهم، أين كانت هده المنازل ذات نمط معماري قديم ترعرعت فيها أجيال من الأسر الممتدة وتداولتها الأجيال أبا عن جد. ويتمتع هؤلاء المبحوثين بعقلية أصحاب المنطقة القدامى كالحدة،العصبية،الغيرة، الحرمة ...الخ. مع تمتعهم بقوة التفاعلات الاجتماعية بأصحاب المدينة بحكم الجيرة والمعرفة القديمة. وهو ما متن الروابط والصلات الاجتماعية، التي أصبحت صبغة للعلاقات والنظام والسلام الاجتماعي، إذ يتمتع هؤلاء الأسر بحصانة أمنية متينة فلا يؤدي شخص آخر داخل النظام الاجتماعي العام بالمدينة، وخاصة الحي الدين يقطنون فيه. وهو ما يبرر استنتاج أن الرابطة الاجتماعية هي "مجموعة من الناس يحتلون بقعة مُعينة من الأرض ويربطهم معا نظام من القواعد، التي تُنظم حياتهم وتُحدد صلاتهم والرابطة الاجتماعية، قد توجد داخل المجتمع الكلي أو المجتمع المحلي وقد تكون هي المجتمع نفسه في بعض الأحيان، إذا شعر فيه أفراده بالترابط والتماسك، لأن الرابطة الاجتماعية يتحد فيها الناس لأداء وظيفة ما أو عدة وظائف"[1].

وبهذا فان غالبية أسر المبحوثين هم من السكان الأصليين للمنطقة، وبدلك فهم يعبرون تعبيرا واقعيا عن أهم الأساليب والوسائل الضبطية المتبعة وعن الممارسات الاجتماعية السائدة في المجتمع الحضري موضوع البحث.

[1] أنظر عبد الحميد لُطفي،نفس المرجع السابق، ص 42

المحور الثانى: البيانات المتعلقة بفعالية دور الأسرة فى ضبط سلوكيات أفراد المجتمع الحضرى

جدول رقم (7): يوضح المسؤول عن توجيه الأبناء في الأسرة .

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
الأب	109	%40
الأخ الأكبر	56	%20
الأم	77	%28
الأخت الكبرى	33	%12
المجموع	275	%100

مثلت نسبة 40 % النسبة الأعلى في بيانات الجدول ومثلت نسبة المبحوثين المقرين بان الأب هو المسؤول الأول عن توجيه أفرادالأسرة، تليه الأم بنسبة 28% ، ثم الأخالأكبر بنسبة 20 ، تليها الأخت بنسبة 12% .

وبقراءة البياناتالإحصائية يتضح أن القوة الضابطة في الأسرة تعود إلىالأب، وهو الطابع العام الذي يميز خصائص الأسرةالجزائرية منذ زمن بعيد، وهو نموذج التنشئة الأسرية السائد منذ قرون.وهو ما أكده عدد كبير من المبحوثين، كما تتخذ الأم مركزا قياديا آخر إضافةإلىالأب عند عدد من المبحوثين الذين يتأكدون أن السبب في ذلك ليس غياب الأم،وإنما اتخاذها مكانة الأب القيادية بسبب التفتح المجتمعي على الثقافة الغربية من جهة،ومن كونها معيل الأسرة من جهة أخرى، فيما زادت التأكيد فئة أخرى من المبحوثين بسبب كون الأم ذات مركز قيم واستراتيجي في صياغة استراتيجيةالأسرةالسعيدة.

فيما تذهب فئة أخرىإلىأنللأخالأكبرأيضا دورا في القيادة ولو بشكل نسبي،ويتضاءل ذلك عند الإناث من الأخوة.

وبهذا تكون الأسرة الحضرية لا تزال تحتفظ بدور الأب القيادي في توجيه أفرادالعائلة، وفي صياغة خططها، بالرغم من التطورات الحضرية القائمة على عالم الرقمةوالمعلوماتية.ويبرر المبحوثين تولي الوالدين خاصة الأب منهما قيادة الأسرة وعمليةالتوجيه،إلى أن ما دون ذلك يؤدي حتما إلى خلل اجتماعي واسري حاد قد يصل حد المحاكم، حيث أن سداد أو سوء القيادة فيه له تأثيره البالغ على الأبناء الدين لا تتم عملية استقامة سلوكياتهم وتوافقها الاجتماعي إلا من خلال ما يتمتعون به من

استقرار، حب، حنان، احترام وتوفير لسبل العيش.ويؤكدعدد كبير من مفردات العينة أن موضوع القيادة الأسرية يجب أن يكون شرطا وبندا من بنود العقد الزواجي،وأن يكون الاقتناع بتركيب صورة دهنية واضحة عن هذا الموضوع تفاديا للمشاحناتوالمشاكل التي تنجم عن الجهل بذلك.وأن يكون توافق وانسجام بين كل أفراد الأسرة حول من يتولى مسؤولية القيادة.

أما عن ارتفاع نسبة مؤيدي قيادة الأم للأسرة وتوليها مسؤوليةالتوجيه، أن القيادة لا توكل إجبارا للأب دون الأم أوغيرها،وإنما هي مسؤولية يتولاها الأقدر والأذكى والأكثر حكمة ووعيا بالمواقف المتاحة أو المقدرة.

وبالنظر للتصريحات المقدمة فان المجتمع الحضري يوكل مهمة القيادة للأب لكن الجانب الإيجابي فيه هو المشاركة الجمعية في القيادة التي تنوعت بين الأب،الأم،الأخ،الأخت. وهو مؤشر إيجابي إلى تلاحم لحمة الأسرة الحضرية في تنمية المهارات الحياتية لها.

جدول رقم (8): يوضح الأساليب التي تتخذها الأسرة في عملية التربية والتوجيه.

الأساليب المتبعة	التكرار	النسبة المئوية
الترهيبوالترغيب	77	%28
التواصل والحوار	22	%8
العقاب البدني	80	%29
العقاب النفسي والإهانة	96	%35
المجموع	275	%100

بقراءة بيانات الجدول يتضح إن نسبة 35 %من المبحوثين تتخذ أسرهمأساليب العقاب النفسي والإهانة، تليها نسبة 29% ممن يمارسون العقاب البدني، تليها نسبة 28 %ممن يمارسون أسلوب الترهيب والترغيب، لتتضاءل النسبة إلى 8% ممن يستخدمون أسلوب الحوار والنقاش.

وبقراءة البيانات الإحصائية سوسيولوجيا يتضح إن غالبية الأسر الحضرية يستخدمون الأساليب السلبية في عملية التنشئة الاجتماعية، بدءا بأسلوب الإهانة والعقاب النفسي،وانتهاءاك بأسلوب الترهيب، وهو طابع تتميز به الأسرة الجزائرية.ويقر المبحوثين بالنتائج السلبية لهذه الأساليب، وبضرر استخدامها إلا انهم يستخدمونها لظروف الحياة الكثيرة الضغوط من جهة،ولكونها أساليب نشأوا عليها من جهة أخرى واتبعها الآباء والأمهات والجدات وأخذوها هماإرثاعنها.

حيث يذكر المبحوثين بأن عملية التربية والتنشئة الأسرية للأبناء حقا تبدأ من الأسرة وبأن لها تأثير هام فيما سيكون عليه الطفل مستقبلا إلا أن صعوبات الحياة وتعقيداتها ومشاكلها المرافقة دوما لقلة الدخل ومحدوديته أمام كثرة متطلبات الحياة تفقد الأب

عقله وتنسيه مسؤولياته وتأثير سلبية سلوكياته وتعاملاته مع الأبناء. كما يضيف عدد آخر من المبحوثين تبريرا لسلبية أساليبهم التربوية أنتوتر العلاقات الأسرية وافتقاد السعادة الزوجية التي تزعزع تماسك الأسرة واستمراريتها كانت سببا في ذلك. فيما نحى آخرون منحى تبريري آخر مرتبط بالجانب الاجتماعي إلى أن الوالدين مجبرين على تقويم سلوك الطفل وفقا للقالب الاجتماعي الموضوع له سلفا، وهي ثقافة اجتماعية سائدة ومهيمنة على التنظيم الاجتماعي للأسرة.

ويقر غالبية المبحوثين إن لم نقل كلهم بسلبية الوسائل التربوية التي يتبعونها،وبإيمانهم بآثارها الوخيمة على نفسية وشخصية الطفل. وهذا ما يتوافق مع الطرح السوسيولوجي النقدي للباحثين في مختلف المجالات لاستخدام هذه الأساليب، حيث أشار **بولبي** إلى أثر التسلط على حياة الطفل بقوله:" عندما تكون القوانين والقواعد صارمة ومن الصعب تقبلها، وعندما تكون العقوبة شديدة عند الخروج عن القوانين خاصة التهديد بسحب العون، فان الثقة بالآباء يمكن إنتضعف. فرفض الاستجابة لرغبات الطفل والتهديد بترك المنزل أوإبعاد الطفل عنه، يمكن لهذه العقوبات أو التهديد بها أن تصبح ذات تأثيرات خطيرة على نمو الشخصية"[2].

كما أكد على سلبية هذه الأساليب أيضا **"كولمان «في** قوله بأن بأن إتباع هذا يولد إحساسا بالقلق والتوتر النفسي والاجتماعي ما يؤثر على توافقهم المجتمعيوإحساسهم بالوحدة والانعزال، مع إحساس بالعجز وعدم القدرة على إيجادالحلول، وهو ما أوضحه **" الدر "** أيضا.[3]

[2]فاطمة المنتصر الكتاني :مرجع سابق ،ص 81-82

أحمد السيد محمد اسماعيل : مرجع سابق ، ص [3]82

جدول رقم (9) يوضح إذا ما كان الأولياء يهتمون بمتابعة تصرفات أبنائهم.[4]

هل تتابع تصرفات أبنائك	التكرار	النسبة المئوية	في حال الإجابة بنعم		
لا	34	12%			
نعم	241	88%	كيف يتم ذلك	التكرار	%
			مراقبة نوع أصدقائه	167	69%
			ملاحظة سلوكياته	34	14%
			الأماكن التي يتردد عليها	29	12%
			طريقة اللبس والمشي	11	5%
المجموع	275	%100			%100

تمثل بيانات الجدول في اعلى نسبها، نسبة الأولياء الذين يهتمون بمتابعة تصرفات أبنائهم، وذلك بنسبة 88% ، ومثلت نسبة 12% نسبة من لا يهتمون بها.

وبقراءة البيانات الإحصائية يتضح أن غالبية المبحوثين يقرون باهتمام الأولياء بمتابعة الأبناء ، عن طريق مراقبة نوع الأصدقاء بنسبة 69% حيث يرون بأن كثيرا من الأولياء يغفلون عن تصرفات أبنائهم وعن تفاصيل حياتهم بسبب انشغالهم بالحياة ومتطلباتها و عن متابعة علاقات صداقاتهم بالرغم من خطورتها ومنتأثيرها القاعدي في بناء شخصية الطفل ، وتتم هده العملية مند طفولة الابن ومع تقدم مراحله

[4]ملاحظة : في حديثنا مع المبحوثينكان غالبيتهم يتحدثون عن أبنائهم في مرحلةالمراهقةوالشباب بصيغة الطفولة وهو ما نقلناه بنفس الصيغة مبررين دلك بأنهم لا يزالون أطفال يحتاجون للتوجيه والتعليم والاستقامة .

العمرية لأن لا يجد الوالدان صعوبة في إقناع طفلهم بالتخلي عن محيط صداقاته حيث أن كثير من الأبناء يصعب جدا فصلهم عن أصدقائهم المرتبطين بهم عاطفيا أين يلجؤون في حال محاولة فصلهم عنهم إلىالكذب و التحدي والمواجهة ، وهو ما يعمق شرخ البعد بين الطفل ووالديه . لذا فضرورة معرفة أصدقاء الطفل أمر لا يحتاج النقاش لتوابعه الخطيرة على العلاقة الأسرية.

و ملاحظة سلوكياتهم بنسبة 14% حيث يرى المبحوثين بأن متابعة سلوكيات الابن ليست تجسسا كما يترجمه الكثيرون بل هو كسر للخصوصية بدافع الحب ، أين يضيف المبحوثين أن سلوك الابن تجاه أي موقف سابق بردة فعل مختلفة قبل دلك يعتبر مؤشرا لتغيير طرأ في حياته وجب البحث عنه خاصة في مرحلة المراهقة ففي بعض الأحيان يضطر عقلك لنفي أن يكون طفلك الودود قد أصبح متجاهلا لهده الدرجة ، وترك تغير السلوك دون علاج ودون محاولة للفهم يحدث لاحقا مشاحنات وتعقدا في العلاقة الأسرية ليس فقطمع الوالدين بل بين كل افراد أسرته . وتضيف نسبة 12 % من المبحوثين بأن متابعة تصرف الأبناء يكون عن طريق ملاحظة الأماكن التي يترددون عليها خاصة ما تعلق منها بالمقاهي أو النوادي الشبابية كقاعات الألعاب الإلكترونية أو نوادي الأنترنيت أو الأماكن المعزولة المغلقة، حيث تعتبر هده الأماكن محلات خطرة على الابن خاصة المراهق وليس بالقول هكذا أنه لا يتردد عليها أبدا و إنما بمراقبة لأن الإدمان عليها هو جذب للانحراف الأخلاقي.

أما عن طريقة اللبس و المشي فأشارت نسبة 5 % من المبحوثين أن معرفة ما يقوم به الابن يظهر من خلال مشيته و طريقة لبسه وتمشيط شعره ويعطون بدلك أمثلة واقعية من منطقتهم لأطفال ومراهقين وشباب يعرفون بانحرافاتهم الأخلاقية وبزيهم الأجنبي بالسراويل النازلة عن القفى وتسريحاتهم الغريبة ووشوم و سراويل مقطعة ...الخ.

وهذا اتجاه إيجابي في عملية التنشئة الاجتماعية يتبعوه الأبناء . إذ أن عملية التنشئة الاجتماعية كأداة ضبطية تقوم على عامل الملاحظة والإرشاد والتوجيه وتكون عملية

ناجحة واستراتيجية. وهنا وبإيجابية هدا المنحى ينحدر المؤشر نحو الأسلوب المتبع في عملية المتابعة والذي يؤكد عليه المبحوثين بأنه زجري وقاسي.ولكنها بمفهومهم قرارات مرادفة للحب والاهتمام وبالرغم مما يعيشه الطفل في هذه الحالة من خوف ومزاجية مستمرة. ويضيف أفراد العينة بأنهم يرغبون في أن يحقق أطفالهم إنجازات ورؤى مستقبلية يرتضيها المجتمع وتباركها الأسرة.

وعن اهتمام الأولياء بمتابعة أبنائهم يربطون حرصهم في ذلك على تحقيق أطفالهم النجاح ومسيرة مهنية ناجحة يتفاخرون بها أمام الآخرين من جهة ويضمنون بها مستقبلهم من جهة أخرى.

جدول رقم (10) : يوضح إذا ما كان الأولياء قادرين على السيطرة على سلوكيات أبنائهم الخاطئة

هل تسيطر على أخطاءأبنائك	التكرار	النسبة المئوية	في حال الإجابة بنعم
لا	32	12%	

نعم	243	88%	كيف ذلك	التكرار	%
			التحكم فيهم	103	42%
			نهيهم عن السلوك السيء	54	22%
			معاداتهم	86	36%
المجموع	275	%100			%100

تشير القيم الإحصائيةإلىأن نسبة 88 %من المبحوثين يستطيعون التحكم والسيطرة في تصرفات وسلوكيات أبنائهم،وذلك عن طريق التحكم فيهم بنسبة 42% ، و نهيهم عن السلوك السيء بنسبة 22% ، وعاداتهم بنسبة 36 %. فيما مثت نسبة 12 %ممن لا يستطيعون التحكم فيهم .

و بالقراءة التحليلية للبيانات الإحصائية يتضح أن غالبية المبحوثين حسب آرائهم قادرين على السيطرة في سلوكيات أبنائهم ، وذلك بإقرارهمأن دلك يكون عن طريق التحكم فيهم في عدة جوانب أهمها القيام بالفروض الدينية أين يعتبر الدين أهم مقوم ترتكز عليه الأسرة الجزائرية إذأنه محرك استمراريتها واستقراراها ، حيث يستفيض المبحوثين قولا بأن تنمية الوازع الديني داخل عقل وممارسات الأبناء تقلل من احتمالية الخضوع لعقوبات الضوابط الاجتماعية القيادية و الحكومية ، لأن الدين يربي ضميرا داخليا يترعرع مع الطفل وينمو معه فلا خوف على طفل متدين من مغريات الحياة الحديثة و أن حدث وانجر وراءها فلا بد من العودة لطريق الصواب لأن هناك صوتا داخله يؤرجحه بين الحرام و الحلال وهذا أعلى درجات التربية الصحيحة التي تصنع مضاربات المقارنة الحياتية من خير وشر وممنوع و مباح . و الدين هو المربي الحقيقي الذي يعلم الطفل معاملات الحياة الاجتماعية و الإنسانية لا طقوسه و تعاليمه فقط .فيتعلم من خلاله الأخلاق و التعامل مع الآخرين ، التعاون ، التفاعل ، احترام الحقوق، القيام بالواجبات ، البعد عن الانحراف ...الخ .و لاهتمام المبحوثين الشديد بالحرص على مقومات الدين و تطبيقها و لو في الجانب

العقائدي و المعاملاتي فقط يقول عدد منهم بأنمن يخرج عن مراسيمهم الدينية من الأبناء يستنكر و يرفض ويذل وقد يطرد من الأسرة لأن ذلك عار اجتماعي يقوده حتما نحو الانحراف و هو مالا تتحمله القيادة الاسمية لأي أسرة فأخلاقيات الأسرة من أخلاقيات الدين ، هي عقيدة المجتمع التي يحرص عليها أيضا من خلال احترام المعايير الاجتماعية و الحرص على تلقينها للأجيال الناشئة ، فالأسرة هي مدرسة الطفل الأولى التي لا بد لها من نقل التراث الحضاري والثقافي للأجداد و أن تعلمه وتجبره على احترامه و موازنته مع القيم و المبادئ الأخلاقية التي يعيشها عن طريق التقاليد والعادات والمعايير اللغة وغيرها وعدم إعطائهم مساحة للتعبير عن آرائهم البعيدة عن آراءالأولياء ، و يعود ذلك حسب اعتقاداتهم إلى كونهم اعلم بمصالحهم لخوضهم مجالات الحياة بحلوها ومرها . إضافةإلى السيطرة عليهم عن طريق نهيهم عن السلوك السيء بكل الطرق حتى بالضرب والتعنيف النفسي.إضافةإلى اتخاذ أسلوب المعاداة كحل لتراجعهم عن كل سلوك سيء، وهو أسلوب اجتماعي سائد في المنطقة يهابه أفراد كل الأسر فهو بالنسبة لهمنفي مطلق يحرمهم سهولة العيش ورغده، وهو أسلوب ناجع بالنسبة للمبحوثين أين يقدمون أمثلة واقعية لتجارب عاشها أحد أفراد حيهم الذي عانى مرارة النبذ والتحقير والمذلة من والده وأهل حيه إلا أنه تخلى عن سلوكه وتاب عليهوتحلى بأخلاقوممارسات مجتمعهوأسرته.

وبتحليل آراء المبحوثين نلتمس انه بالرغم من اعتقاد الأولياء قدرتهم على درء الفساد الأخلاقي والسلوكي عند أبنائهم،إلا أنهم يتخذون الأساليب الخاطئة من تعنيف وسيطرة وعقاب نفسي، وتناسي غياب أخطر أسلوب تربوي وهو أسلوب الحرية والتعبير عن الآراء. وهو ما أكدته «**ديانا بومربند Dina Boumrind** بالقول بأنه على الآباء استخدام أسلوبإعطاء الحرية للأبناء، لكن بقاعدة ضبطية،وذلك بالمناقشةوالإقناع والحرص على تلبية رغبات الأبناء. وهو ما يفسح لهم مجال تكوين

علاقات اجتماعية ناجحة، وشخصيات تتمتع بالثقة بالنفس والاستقلالية والقدرة على اتخاذ القرارات.[5]

وبهذا فأفراد المجتمع الحضري، يأخذون السيطرة والتحكم أسلوبا ضبطيا في التربية الأسرية للأبناء.

جدول رقم (11) يبين المسؤول عن حل انشغالات ومشاكل أسرة المبحوث

المسؤول عن حل مشاكل المبحوث	التكرار	النسبة المئوية	في حال الإجابة بنعم		
بمفرده	40	%14			
بمساعدة الأم	69	% 25	كيف يتم ذلك	التكرار	%
بمساعدة الأب	20	%7	الحوار	66	%24
بمساعدة جميع أفرادالأسرة	49	%18	التأنيب	33	%12

[5]- عباس محمود عوض ، رشاد صالح دمنهوري ،**علم النفس الاجتماعي (نظرياته وتطبيقاته)** ، مرجع سابق ذكره ، ص 83 .

بمساعدة الأخت الكبرى	37	%13	القسوة	54	%20
بمساعدة الأصدقاء	60	%22	الجدال الحاد	122	%44
المجموع	275	%100			%100

تشير القيم الإحصائيةإلىأن اعلى نسبة مثلت 25 %وهي نسبة المبحوثين المهتمين بحل انشغالاتهم استنادا إلىالأم، تليها نسبة 22% بمشاورة الأصدقاء، ثم نسبة 18% بمساعدة جميع أفرادالأسرة،ثم بمفرده بنسبة 14% ، ثم بمساعدة الأخت الكبرى بنسبة 13% ، لتنحدر مؤشرات القيم إلىأدني نسبة ممثلة ب7%والمرتبطة بطلب المشورة والسند المعنوي من الأب.

وبقراءة البيانات الإحصائية السوسيولوجيبة يتضح أن غالبية المبحوثين يتجهون إلى طلب المشورة من الأموالأصدقاء، بعيدا عن طلبها من الأب. بتبرير أن الأمأكثر استماعا وانشغالا بما يشغلهم من هموم ومشاكل عن الأب الذي يمارس أسلوب القهر النفسي واستقلال النفس. حيث يرى المبحوثين انه على الرغم من الأساليب الغير سوية في آداب الحوار وطلب المشورة والقائمة بنسبة كبيرة على الجدال الحاد،والقسوة والتأنيب والحوار عند فئة قليلة منهم إلا أنهم يتجهون إلى الأم فهي الصديقة القادرة على تحقيق الإشباع النفسي والعاطفي حتى وانكان في ظاهره قسوة وعتاب، كما أن اهتمامها ومتابعتها اليومية لكل ما يخص أمورهم الحياتية من دراسة،أكل،شرب، نوم ...الخ لهو خير دليل عن الاحتواء العاطفي الذييعتبر أهم مهارة في التربية.ويضيف المبحوثين قولا بأنه بالرغممن صراخها وعتابها إلا أنها تعود لتمنحك كل الحب بعد ساعات أو دقائق فتعبر عن عاطفتها وحبها وبأنها تفعل دلك من شدة التوتر والضغط الذيتعانيه. كما أن طلب المشورة من الأصدقاء هومؤشر آخر حاز على نسبة عالية من التكرارات أين يبرر المبحوثين دلك بأنهم

يتجهون إليهم لمتانة علاقتهم القائمة على الصدق،التعاون،الحب، الثقة حيث يتبادلون أطراف الحديث وطرح الهموم والمشاكل بعيدا عن الكذب، ويفعلون دلك أيضا هروبا من أسرهم ومن عتابها وتعنيفها، ويضيف آخرون من أجل أن لا يشغلوا بال أمهاتهم وآبائهم وتتجه فئة أخرى إلى حل مشاكلها بمفردها حفاظا على أسرارها وتكتما عما تفعله إضافة إلى عدم وجود ثقة في أي شخص في هدا الزمن المصلحي. وتتساند فئة أخرى في طلب المشورة من كل أفراد الأسرة من أجل الوصول إلى حل واقعي وصائب، فيما ترى نسبة أخرى بأن الأخت الكبرى بمثابة الأم فهي مكمن العاطفة والحب والأسرار.

ويعبر عدد كبير من المبحوثين بالقول أنه بالرغم من السيادة الأبوية و اعتبارها السلطة العليا وعصب الأسرة الاقتصادي و التشريعي ، إلا أنهم لا يستندون اليه في حل مشاكلهم حتى وان كانت مادية و مرد ذلك هو السياسة الدكتاتورية الحادة القائمة في معظمها على التعنيف اللفظي الحاد والمهين ، وليس الأمر متعلقا بهده النقطة فقط .فعلى الرغم من الأفكار والآراء و النماذج التحررية الديموقراطية للأبناء إلا أنهم يعتبرون الأب الرمز المقدس للأسرة وصاحب الهيبة التي لا تقهر فهو صاحب القرارات المصيرية الكبرى من ارث وزواج و شراء وبيع وغيرها ، ولا يجب شغله بالمشاكل الحياتية البسيطة .

وهكذا فانه من خصائص الأسرةالجزائرية هوالدور القيادي للأب القائم على التسلط والتعنيف والقساوة، والذي صنع ستارا حاجبا للتواصل والتفاعل الحي بينه وبين أبنائه.والذي يعتبر ضابطا في الأسرة ومصيغا لقوانينها.

جدول رقم (12) : يوضح إذا ما كانت المبادئ التي تغرسها الأسرة في أبنائها كافية لتهذيب السلوك

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية	في حال الإجابة بلا		
نعم	56	20%			
لا	219	80%	كيف ذلك	التكرار	%
			لمساهمة المدرسة في ذلك	17	8%
			لمساهمة المسجد في ذلك	13	6%
			لمساهمة الأصدقاء في ذلك	90	41%
			لمساهمة وسائل الاتصالوالإعلام في ذلك	99	45%
المجموع	275	%100			%100

مثلت نسبة 80 %نسبة المبحوثين الذين يرون أن القيم التي تزرعها الأسرة غير كافية في تهذيب السلوك، لتدخل مجموعة من العوامل في ذلك، أهمها مساهمة وسائل الاتصال في ذلك بنسبة 45 %. ومساهمة الأصدقاء بنسبة 41 %. والمدرسة بنسبة 8 %، والمسجد بنسبة 6%.

فيما مثلت نسبة 20 %نسبة من يرون أن القيم الأسرية كافية لتهذيب السلوك.

وبقراءة البيانات الإحصائية يتضح أن غالبية المبحوثين يتفقون على عدم قدرة القيم الأسريةفي تهذيبالسلوك، لتدخل مجموعة من العوامل والمؤسسات فيذلك. أهمها تدخل وسائل الاتصالوالإعلام في صياغة مفاهيم جديدة ومغايرة لما تقدمه الأسرة من أحكام، حيث أصبحت هده الوسائل مرتبطة بكافة تفاصيل الحياة اليومية، ومن أكثر ما يتفاعل معه أفراد الأسرة على مدار الساعة بكل ما يحمله منرسائل ووسائل تغير من مضامين العملية التربوية أو تكون مكملا لها. اد أن مضمون التراث و العادات والتقاليد والهوية الذي يرغب المجتمع المدني في نشره للأجيال الصاعدة يزداد ويكبر بتوظيف الوسيلة الإعلامية ، أين أصبح الفرد يجلس مع هده الوسائل أكثر من محاورته لوالده أو والدته على مائدة الطعام ،وفي هدا يقدم المبحوثين أمثلة لمدى تأثير دلك على أبنائهم وليس بالسلب فقط بل حتى في الجانب الإيجابي أين أصبحوا أكثر وعيا وثقافة وتعلما لما يحدث في الكون من متغيرات ومن أخبار ، فهو منصتهم الجديدة للتعلم و للتطلع إلى حياة أفضل ، وهكذا فلهده الوسيلة دور هام في تهديب السلوك أو استنكاره ودلك حسب المادة المتناولة ، إضافةإلى تأثير جماعة الرفاق والأصدقاء في ذلك حيث أن وجودهم يشعرهم بالأمان و بمعرفة اتهم الحقيقية مع تنمية قدراتهم الاجتماعية و الإبداعية والدراسية ...الخ ، ويسهم في نموهمالإيجابي ويحقق لهم التكيف و تنمية العلاقات و إيجابيات لا حصر لها ، و قد يفوق تأثيرهم تأثير الوالدين و المعلم في المدرسة لتوافق منهج التفكير و التطلعات لديهم ، لكم ما يجب الانتباه له هو نوع الصحبة و طريقة اختيار الأصدقاء بالابتعاد عن صحبة السوء لأن الطفل بطبيعته يميل إلى التقليد والى ترجمة ما يعيشه في وسطه

الاجتماعي على ارض الواقع ، فيسرق أن رأى صديقه المقرب يسرق ويتكتم عليه ، و نماذج كثيرة يطرحها المتحدثون قد حدثت في وسطهم المجتمعي وصلت حد شجار الأطفال والمراهقين بالأسلحة البيضاء تقليدا لأصدقائهم ، ناهيك عما يحدث بين الشباب من منكرات تبدأ بالتدخين وتنتهي بالزنا ....الخ . كما يضيف أفراد العينة بأن للمدرسة دور هي الأخرى في تهديب سلوكيات الطفل بما تحمله من رسائل تعليمية إيجابية تتوافق مع ما يتلقاه الطفل في أسرته، وقد لا تكون كدلك في حال حدوث شروخ بين ما يتلقنه الطفل في أسرته ومحيطه المدرسي لما يتوفر عليه من جمع للأصدقاء من جهة ومما تقدمه من مادة علمية من جهة أخرى.ويلعب المسجد أيضا دورا هاما في تهديب السلوك لما يحمله من رسائل دينية عقائدية ومعاملاتية أخلاقية يتعلم من خلالها الابن الموازنة بين الحق والعدل والأخلاق.

وبهذا تسهم عديد المؤسسات في عملية التنشئة الأسرية، وهو السائد معرفيا، خاصة مع التطورات الاجتماعية المرتبطة بعالم الرقمنة والعولمة والعالم الصناعي،وبهذا تكون مجموع مؤسسات التنشئة الاجتماعية أدوات ووسائل ضبطية مساهمة في صياغة الطابع السلوكي للفرد. حيث تقلصت أدوار الأسرة فلم تعد وحدها قادرة على تحمل كل المسؤوليات التربوية. فتولت المؤسسات الاقتصادية كالمحلات والمتاجر والمصانع دورا،والمؤسسات القضائية كالمحاكم والمجالس القضائية دورا، والمؤسسات الترفيهية كنوادي الأنترنيت ودور الثقافة دورا، والمؤسسات التربوية كالمدرسة والحضانة وغيرها دورا آخر.

جدول رقم (13) يوضح إذا ما كان المبحوثين يتقبلون المبادئ التي تحاول الأسرة زرعها فيهم

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية	في حال الإجابة بنعم		
لا	44	16%			
نعم	231	84%	لماذا؟	التكرار	%
			لأنها تقوم سلوكنا	54	23%
			لأنها متطلب مجتمعي	80	35%
			خوفا من الاستبعاد الأسري	97	42%
المجموع		%100			%100

شكلت نسبة 84 %نسبة المبحوثين الذين يتقبلون المبادئ التي تحاول الأسرة زرعها فيهم، خوفا من الاستبعاد الأسري بنسبة 42 %، لأنها تقوم سلوكهم بنسبة 23 %، ولكونها متطلب مجتمعي بنسبة 35%,فيما مثلت نسبة 16% نسبة من لا يتقبلونها .

وبالقراءة التحليلية للبيانات الإحصائية نرى أن غالبية المبحوثين يتقبلون القيم التي تحاول الأسرة زرعها فيهم، لعديد الاعتبارات أهمهاالإيمان بيقين تام بأنها قيم ومعايير تعمل على تعديل السلوك وتهذيبه منجهة، وخوفا من الاستبعاد الأسريومنه الاستنكار المجتمعي لهم،إضافة لكون هذه القيم نابعة من المجتمع وراجعة اليه وهو ما يرسم طابعا خاصا من القداسة والتبجيل لها، وبالتالي الإلزامبتبنيها.

وليس المعنى هنا كما يقول المبحوثين بشكل مطلق،وإنما في مرات عديدة تحدث مناوشات ومشاحنات بين الأبناء والوالدين بسبب ما يقدم لهم من مواد دسمة تعسفية حول تقويم سلوكمعين، خاصة ما تعلق منه بجانب اللباس وتمشيط الشعر والخروج وغيرها، لأنهم يرونها متطلبات مشروعةوعصرية تتوافق مع المجتمع الحضري ولا تمس بالقيم والعقائد والعادات ولا الدين شيئا، فيكون بعض التراخي في أمور لا تمس

بشكل واضح العقيدة. ويسميها كل من الآباءوالأبناء بفجوة العمر بين الجيلين. وعن دلك يتحدث الأبناء بأن الأم في غالبية الأحيان هي من ترخي الحبل وتقنع الأب ببعض مالم يستطع الأبناء هضمه ولا استيعابه.

فيما أن النسبة القليلة من المبحوثين لا تتقبل ذلك بمبرر القدم وعدم مواكبة العصرنة،إضافةإلى الغاء شخصياتهم وطابعها التحرري.

وبهذا فالقيم الأسرية هي شكل ضبطي هام في حياة الأسرة الحضرية والمجتمع الحضري باعتبارها معايير وأسس توافقية نشأ عليها كل فرد في مجتمعه وتعارف عليها فوافق على المقبول منها ورفض غيرذلك. حيث أن عددا كبيرا من المبحوثين حتى وان لم يعتبروها نمطا يتوافق مع شخصياتهم فهي تبقى صفة إنسانية وجب المحافظة عليها.

جدول رقم (14) : يبين إذا ما كانت المبادئ التي تزرعها الأسرة ملائمة لطابع شخصية المبحوث

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية	في حال الإجابة بلا		
نعم	43	16%			
لا	232	84%	لماذا؟	التكرار	%
			لأنها قديمة وغير عصرية	61	26%

				لأنها تكبل حريتي	**66**	**24%**
				لأنها لا تراعي طابع شخصيتي التحرري	**50**	**21%**
				لأنها تعطي اعتبارات كثيرة للمجتمع	**55**	**24%**
المجموع	**275**	**%100**			**%100**

تشير بيانات الجدول إلى أن نسبة 84 **%**من المبحوثين لا يرون بأن المبادئ التي تزرعها الأسرة ملائمة لطابع شخصيتهم، كونها قديمة وغير عصرية بنسبة 26 **%**، ومكبلة لحرياتهم بنسبة 24**%** ، وتعطي اعتبارات كثيرة للمجتمع بنسبة **%**24 ، كما أنها لا تراعي طابع شخصياتهم بنسبة **%**21 .

فيما رأت نسبة 16**%** أنها تتوافق وطابع شخصياتهم.

وبالتحليل البياني للنسب المطروحة يتضح أن غالبية المبحوثين يرون بأن ما يتلقونه من تعاليم أسرية لا يتوافق مع شخصياتهم المنطلقة الحرة، لما فيها من نواهي وأوامر وما فيها من تكبيل للحريات،إذأن كل خطوة وكل طموح يربطه أفرادالأسرة بالأعراف والعادات والتقاليد وبما يسمح به المجتمع وما ينهىعنه، حيث أن عددا كبيرا من المبحوثين اقرو بان ما رسمه من أحلام في صغره تناثرت مع كبره، بسبب العائلة واعتقاداتها ورواسبها الماضوية المربوطة بالآباء،وهو ما جعلهم ينظرون إلىأحكام العائلة بالتقليدية. خاصة ما تعلق منها بالإناث بسبب الخوف على شرفها وعلى أن تخرج عن الأطر الأخلاقية التي تربت عليها في حال الابتعاد طويل المسافة عن منطقتها، أو بسبب طابع العمل الذيأرادته. ويضيف أفراد العينة أن مجموع الأحكام القيمية والعادات والتقاليد التي تربو عليها والتي لا تريد الأسرة أن تتخلى عنها بالرغم من قدمها وعدم ملازمتها للعصر كانت سببا في كثير من

الانحرافات الأخلاقية لعدد كبير من شباب المنطقة. الدين أرادو التحرر والانطلاق والعيشبمزاجيتهم، حيث أن بر الوالدين واجب وإن كانافاسقين،واتباع معايير المجتمع لازم أيضا لكن كل ذلك لا مبرر له بعدم الاستقلالية في العيش، ويقول أحد المبحوثين لولا خوفي على والدتي من أن تتحطم وتموت قهرا لذهبت حارقا البحر بحثا عما يتوافق بما أحلم به من عيش، ويضيف وليس هدا فقط ما أتطلع اليه إنما هو تطلع عشرات من أصدقائي الدين لم تسمح لهم الفرصة بدلك لضعف مداخيلهم المادية أو للتدخلات اللامحدودة لأهاليهم في تفاصيل حياتهم.

وبهذا فان المبادئ التي تحاول الأسرة الحضرية زرعها في أبنائها تعتبر ضابطا ومقيدا في نفس الوقت لانطلاقة الشباب للعيش في وسط مختار. حسب رأي غالبية المبحوثين لارتباط هذا الضبط وانصهاره في القيم والمعالم الاجتماعية التي تقابل بالاستنكار والاستبعاد في حال الخروج عنها أو التمرد عليها. ولا يقف الموضوع عند هدا الحد بل قد تتدخل ضوابط اجتماعية أكبركالقانون.

المحور الثالث: البيانات المتعلقة بفعالية دور القيم في ضبط سلوكيات أفراد المجتمع الحضري

جدول رقم (15) : يوضح تصرف المبحوث في حال وقوع خلافات بينه وبين جيرانه

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
تجاوز الموضوع	51	18%
الاعتذار	80	29%
رد الإساءة	79	28
الحوار	65	25%
المجموع	275	% 100

تشير بيانات الجدول إلىأن نسبة 29 **%**من المبحوثين يقدمون الاعتذار لجيرانهم في حال حصول خلافات بينهم، تليها نسبة 28 **%**ممن يردون الإساءة، ثم نسبة 25 **%**ممن يتحاورون معهم، ثم نسبة 18**%** ممن يتجاوزون الموضوع.

وبالقراءة السوسيولوجية للبيانات المطروحة يتضح تقارب في ردات الفعل تجاه الجيران في حال حصول خلافات ، حيث رأت نسبة منهم اتخاذ أسلوب الاعتذار من اجل الحفاظ على أواصل الحب والدفء بينهم ، حتى وان كانوا مخطئين ، ودرء مفاسد العدوان والضغينة إضافةإلىأن طابعهم التنشئوي يحثهم على واجب احترام حق الجيرة بحكم أن الجار هو أقرب الأشخاص سكنا لك ، وبذلك هو أعلم بظروفك و حاجاتك فكلما تحلى بالخلق الحسن كلما كنت أكثر سعادة ، كما أن الجيرة بقول العديد من المبحوثين من أولويات الدين الإسلامي الذي يعتبر عقيدتهم وممارستهم ومقدسهم والذي حث على حسن معاشرته مهما كان لونه وانتماؤه وعرقه ، كما أنه من شيم العرب ومفاخراتهم شعرا ونثرا إكرام الجار و الإحسان اليه . فيما رأت نسبة أخرى في ذلك ضعف وتقليل من هيبة النفس وعزتها، وكان ردهم برد الإساءة كما تعرضوا لها.وقد قدموا تبريرهم لدلك أنه لو كان جار يجب الإحسان اليه لقدسوا معنى هدا المصطلح ويضيفون انه بالتنازل عن حقوقهم تجاهه يستقوون ويستضعفوننا لهدا لابد من إعادة الصاع صاعين

ورأت نسبة أخرى بأن الحوار هو انسب الحلول لحل الخلافات والمشاكل بينهم، لأنهم يقطنون منطقة واحدة وحيا واحدا، وبذلك فهم أسرة واحدة. وهم سند لبعضهم البعض في حال غياب واحد منهم، وخسارة ذلك حسب أقوالهم تعتبر عظيمة حيث أن التصرف اللبق ومحاولة فهم أخطاء الآخرين وتفهمها تسمح لك بفهم أسبابها وستعرف مواجهتها بالأسلوب المناسب والأمثل، أما رد الإساءة بالإساءة والعنف يولد العدوان والنفور والمواجهة وهوما يشكل خطرا على سعادة وحياة أسرهم.وفضلت نسبة رابعة منهم تجاوز الموضوع خوفا على أبنائهموعلى حياتهم لان فتح باب العداوة والضغينة يجعل منهم عرضة للاعتداء المباشر وغير المباشر.

وقد التمسنا اختلافا في الآراء وفقا لعامل الزواج، حيث اتخذ العزاب منهم الرأي التشددي القائم على العنف، فيما اتخذ أربابالأسر الحلول السلمية خوفا على أبنائهم.

من خلال الردود المختلفة للمبحوثين تتضح ملامح احترام القيم التي تربى عليها عديد المبحوثين، والتي يباركها المجتمع ويحث عليه، من قيم التفاعل الاجتماعي، التكافل والتكامل الاجتماعي، قيمة حق الجيرة. وبهذا فالقيم هي ضابط اجتماعي مهم في بناء العلاقات الاجتماعية في الوسط الحضري، بالرغم من اتصافه بقلة التفاعل وانتشار تحقيق المصالح. ولهدا لما للقيم من أهمية في بناء المجتمعات وفي حياة أفرادها كونها مؤشرا هاما للنضج والوعي والاستقرار الإنساني.

جدول رقم (16) : يبين مدى تقبل المبحوث للانتقاد من الآخرين في حال وقوعه في خطأ

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية	في حال الإجابة بلا		
نعم	67	24%			
لا	208	76 %	لماذا؟	التكرار	%
			لان ذلك طابع شخصيتي	32	12%
			لأني راشد	99	36%
			لان ذلك يقلل من قيمتي	77	28%
المجموع	275	%100			%100

تشير بيانات الجدول إلىأن نسبة 76% لا يتقبلون الانتقاد من الآخرين في حال وقوعهم في الخطأ، بسبب رشدهم بنسبة 36% ، و إحساسهم بقلة القيمة بنسبة 28% ، وبسبب أنماط شخصياتهم بنسبة 12 %. فيما تتقبل نسبة 24% منهم ذلك.

وبقراءة البيانات الإحصائية يتضح أن غالبية المبحوثين لا يتقبلون النقد من الآخرين، بتبرير أنهم راشدون يستطيعون التمييز بين الصحيح والخطأ،وأن ذلك يقلل من قيمتهم ومن مكانتهم،إضافةإلى تبرير فئة أخرى منهم بأن طابع شخصيتهم لا يقبل الانتقاد. حيث يتحدث كثير من المبحوثين عن ذلك بالقول انه في الحقيقة لا يمكن ألا يتعرض أي شخص للانتقاد، وان لا يقال فيه شيء ولكن بالرغم من إدراكنا لذلك إلا

أنه أننا لا نملك مهارة تحمل ذلك بسبب حماقة ما يقال مقابل ما نعانيه من ضغوطات وتوترات نتيجة اللهث المستمر وراء لقمة العيش.

ويوضح المبحوثين بأن النقد عند عدد كبير من الأفراد المحيطين بهم لا يكون بسبب التعديل أو التنبيه للخطأ، وإنما من أجل تقليل الشأن والنقد من أجل النقد، ويؤكدون ذلك بتجارب سابقة لهم.اذ أن كثير من الناس لا يهتمون لشيء سوى الانتقاد لكل شيء ولكل شخص، فيعلقون على الآخرين في مواضيع لا صلة لها بأي موقف راهن، كطريقة اللبس،المشي،الحديث، ترتيب المنزل ...الخ.وتجاهل مثل هؤلاء الأشخاص وعدم تقبلهم هو الحل الأمثل لإسكاتهم والتغلب عليهم. بل أن كثير من الأشخاص يهجمون هجوما مباشرا على الشخص بعبارات بذيئة ومحبطة وغير مهذبة وهوما ينم على أن المنتقد هو شخص يعاني خللا ما وهنا فالسكوت على الأحمقجوابه.

وعلى عموم النتائج المقدمة فان غالبية المبحوثين يؤمنون إيمانا مطلقا بأنه في حال وقوعهم في خطا ما فالغرض من المنتقد هو التقليل من الشأن والتذكير بارتكاب الخطأ لا معالجته والتنبيه اليه، وهو ما يؤكد الفردانية التي يعيشها أفراد المجتمع الحضري في حل مشكلاتهم ومواجهتها.

جدول رقم (17): يوضح إذا كان المبحوث يراعي أقواله وأفعاله أمامأفراد مجتمعه

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية	في حال الإجابة بنعم		
لا	34	12%			
نعم	241	88%	كيف ذلك	التكرار	%
			عدم السب والشتيمة	132	48%
			مراعاة قيامي بالأفعال الغير أخلاقية بعيدا عن أعينأهلي وجيراني	47	17%
			النهي عن المنكر	62	23%
المجموع	275	%100			%100

مثلت نسبة 88 %نسبة المبحوثين الذين يراعون أفعالهم وأقوالهم أمام أفراد مجتمعهم، بعدم السب والشتيمة بنسبة 48% ، مراعاة عدم القيام بالأفعال الغير أخلاقية أمام الأهلوالجيران بنسبة 17% ، والنهي عن المنكر بنسبة 23% . وشكلت نسبة 12 %نسبة من لا يراعون ذلك.

وبالقراءة التحليلية يتبين أن للقيم الاجتماعية دورا هاما في سياقة توجهات أفراد المجتمع الحضري، من خلال حرصهم على أفعالهموأقوالهمأمامأقربائهم وجيرانهم وأهاليهم، وذلك خوفا من الاستبعاد والنكران الاجتماعي،حيث يراعون ذلك من خلال عدم السب والشتيمة أمامأفراد مجتمعهم الأقربون،والابتعاد بالممارساتاللاأخلاقية عن أنظارهم في حال القيام بها، مع الحرص على النهي عنالمنكر.وذلك باعتبار القيم هي مجموع الخصائص المحببة والمرغوبة لدى أفراد المجتمع المتعلقة بالأخلاق والمبادئ وذلك ما يفسره المبحوثين من خلال انتشار قيمة الحياء كضابط مهم للسلوك البشري أين تعمل هده القيمة على تقوية وبناء الروابط الاجتماعية بين الأفراد

بالمحبة و الأخوة و الترابط و التماسك من اجل استقرار المنطقة و ازدهارها ، حيث أن زعزعة أي كيان وانهياره يبدأ من انهيار هده القيمة التي تعبر تعبيرا كاملا عن الأخلاق التي لا يمكن فصلها عن القيم الاجتماعية لاشتراكهما في ضبط السلوك و توجيهه لقول الشاعر إنما الأمم الأخلاقما بقيت . فان هم دهب أخلاقهم ذهبوا. ويضيف أفراد العينة بأن نقص هده الشعبة الدينية بين عدد من أفراد المجتمع يعود لضعف الوازع الديني والابتعاد عن التمسك بحبل الله الوثيق نتيجة للخوض المميت لشبابنا لتكنولوجيات الاتصال والإعلام في مضامينها اللا أخلاقية، وقوتها وتعززها يكون بالغرس القيمي السليم للأسرة في أبنائها المبنية على التربية الدينية الأخلاقية والتربية بالقدوة الحسنة، مع متابعة وتوحيه الأولياءوإرشادهم أبنائهم حتى للمادة العلمية المتناولة.ويرى المبحوثين أنهم في أبسط ما يرونه من حقوقهم المشروعة وجدانيا لا يتجاوزون الأعرافوالقيم، لأن المجتمع في ذلك ينبذ ويستبعد ولايتقبل.وهكذا فالقيم هي اطار مرجعي عام وهام يعمل على حماية التكافل والتكامل والتضامن الاجتماعي ، أين تسعى كل وحدة فرعية مع وحدات فرعية أخرى إلى تحقيق تكامل الوحدة العامة لا بالتنظير بل بالوعي المشترك وتحمل المسؤوليات من أجل القدرة على التوازن بين المصلحة الشخصية ومصلحة المجتمع لتمتين صلابته وتماسكه الثقافي والفكري ، مع مراعاة حرية تشكيل الشخصية الفردية لكل فرد، ودلك بإعطائه حرية التطبيق بتوافق إيجابي مع مبادئ الجماعة ، و في هذا يرى ماكس فيبر بأن القيم الاجتماعية لها دورها في تحديد مسار الحياة الاجتماعية للفرد ، وليس الجانب الاجتماعي فقط بل كل ما تعلق بها من اقتصاد ، سياسة ...الخ . وهو ما ضمنه تالكوت بارسونز بالقول بان المجتمع يضمن استمراريته واستقراره بناءا على أربع وظائف وأنماط من القيم. أولها النسق الفرعي الاجتماعي الذي يتوافق مع قيم التعاون والتكامل الاجتماعي.[6]

جدول رقم (18) : يبين إذا كان المبحوث يقوم بالدفاع عن شخصمظلوم لا يعرفه

[6] عبد العالي دبله ، **مدخل الى التحليل السوسيولوجي** ، مخبر المسألة التربوية في ظل التحديات الراهنة ، جامعة بسكرة ، 2011 ، ص 92 ،

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية	في حال الإجابة بنعم		
لا	14	5%			
نعم	261	95%	لماذا؟	التكرار	%
			لأني نشأت على ذلك	187	68%
			لنهي الدين عن المنكر	23	%8
			قيم المجتمع	65	24%
المجموع	275	%100			%100

مثلت نسبة 95% نسبة المبحوثين الذين يقدمون يد المساعدة لشخص مظلوم، لاعتبارات التربية الأسرية بنسية 68 %، والقيم الدينية بنسبة 8% ، ولقيم المجتمع بنسبة 24 %. فيما مثلت نسبة 5% من لا يدافعون عن ذلك.

وبالقراءة التحليلية نجد تجسد قيم التعاون والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الحضري، حيث أقر المبحوثين ذلك مردا إلى طابع التنشئة الاجتماعية الذي تلقوه الداعيإلى الدفاع عن المظلوم وعدم تحملإهانته لضعف أولاستحقار،إضافةإلى القيم الدينية الحاثة على النهي عن المنكر وإيتاءالمعروف،إضافةإلى ما يحبذه المجتمع وما يشجعه من قيم التعاون والالتحام. حيث تحدث غالبية المبحوثين بالقول إن الظلم ظلمات يوم القيامة وبأن الله حرمه علىنفسه وعلى عباده، وبحكم الركائز الدينية التي نشأ عليها أهل المنطقة فنحن موكلون بتحريم دلك بيننا وبين غيرنا، وهي شيمة العرب وشعلة الفرد الجزائري دو الحمية والعصبية والنخوة والدي يرى أن الظلم والمظالم من أكثر أوجه العذاب، فالشخص الذي يحاول السيطرة على غيره دون وجه حق سواء في فكره وعقيدته أفعلهلابد له من هو أعظم وأكبر منه ليذيقه طعم

الإذلال. وهنا روى المبحوثين الكثير من الأمثلة الواقعية التي تشهدها المنطقة من فينة إلى أخرى من شباب معتوه يهدد بالأسلحة البيضاء ويستبيح شرف غيره قولا وفعلا واستضعافا. وكان أهل المنطقة في صد دائم لهم بدافع تنقية المنطقة واستقرارها من جهة، وبدافع تعزيز قيم التكافل والتضامن الاجتماعي من جهة أخرى. وعن مشاعرهم بالنصرة يحدثنا أفراد العينة بإحساسهم بالكرامة والعزة والسعادة وهو ما يقوي أواصر المحبة والتلاحم والترابط والتماسكالاجتماعي.

وبهذا تعتبر قيم التكافل الاجتماعي والتعاون من القيم الاجتماعية ذات الأثر العميق في المجتمع الحضري، بالرغم مما يعيشه من حداثة في الفكر وفي الممارسة، وهو ما يجعلنا نؤكد على دور القيم كقوة اجتماعية ضابطة في تنظيم المجتمع وفي المحافظة على استقراره وثباته وازدهاره.

جدول رقم (19) : يوضح إذا كان المبحوث يأخذ بنصائح من هم أكبر منه سنا .

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية	في حال الإجابة بنعم		
لا	31	11%			
نعم	244	89 %	لماذا؟	التكرار	%
			لأنهم أصحاب الحكمة	187	77%
			لخوضهم تجارب أكثر مني	49	20%

3%	8	مجاراة لغضبهم			
%100			%100		المجموع

تشير نسبة 89 %إلى المبحوثين الذين يأخذون بنصائح من هم أكبر منهم، لأنهم أصحاب حكمة بنسبة 77% ، لخوضهم تجارب الحياة بنسبة 20 %، ومجاراة لغضبهم بنسبة 3 %.

ومثلت نسبة 11% من لا يهتمون بالأخذ بنصائح من هم أكبر منهم.

وبقراءة البيانات الإحصائيةللجدول، يتضح أن غالبية المبحوثين يأخذون بنصائح من هم أكبر منهم، يقينا منهم بأنهم على صواب لتجارب عديدة في الحياة أخذوا منها الحكمة والمعرفة،إضافةإلى احترام آرائهم مجاراة لهم من الغضب،ويرى المبحوثين بأنهم يأخذون بنصائحهم الا أنهم لا يسمحون لهم بالتدخل في حياتهم، أو التزامهمبالأخذبها. حيث أن الاحترام هو قيمة اجتماعية إنسانية جليلة وهو قيمة أخلاقية متوارثة أبا عن جد ، حيث نشأ كل فرد على فكرة أنه مدين لكل إنسان بالاحترام خاصة الكبير منه ،وباعتبار أن التربية الأسرية هي تربية دينية تأصلت فينا واستوجبت علينا معاملة الغير بالخلق و الكرم و المساواة ، واحترام أذواقالآخرين خاصة كبار السن منهم لما حث عليه نبينا الكريم من وجوب ومما سن فيها من سنن الأنبياء لقوله الصديق الأمين :" ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا " .ويضيف المبحوثين أن احترامهم هو طمع في مثوبة من الله وغفران كما أنه رحمة لضعفهم ووهنهم وشيبتهم و تقدير لمكانتهم لقوله العلي العظيم في كتابه الحكيم : " ثم جعل من بعد قوةضعفا وشيبة " . والملاحظ في اعترافات المبحوثين هو الصلة الأصيلة بالمبادئ الدينية التي ترعرع عليه نشأ الأسرة الحضرية بالرغم من التقدم والزيغ والفتن.

ومن هنا يتضح جليا شيوع ممارسة والحفاظ على قيمة احترام كبار السن في المجتمع الجزائري بالرغم من حداثة المجتمع وبنائه المصلحي. حيث أن غالبية أفراد العينة رأوو فيها قيمة إنسانية تعطي هده الفئة كرامة إنسانية تزيد من تلاحم وتراحم المجتمع الجزائري المسلم. وتزيد من توقير هده الشريحة المجتمعية التي تعتبر وقود صلاح المجتمع.

جدول رقم (20) : يوضح ردة فعل المبحوث تجاه شخص كبير قام بشتمه أو توبيخه

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
الاحترام	**59**	**21%**
رد الشتيمة	**61**	**22%**
تبرير السلوك	**134**	**49**
الضرب	**21**	**8%**
المجموع	**275**	**% 100**

تشير بيانات الجدول إلى أن نسبة **49%** من المبحوثين يبررون سلوكهم للأشخاص الكبيري السن في حال قاموا بتوبيخه أو شتمه، تليها نسبة 22 **%**ممن يردون له الشتيمة، و 21 **%**ممن يحترمونه،ونسبة 8**%** ممن يقومون بضربه.

وبالقراءة التحليلية يتضح أن غالبية المبحوثين يحترمون كبار السن حتى وان قاموا بتوبيخهم أو شتمهم وهذا مؤشر إيجابي لكيان القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية السامية، وتبريرهم لدلك هو أن الرد عليهم هو ضرب للأخلاق وللتربية الأسرية واختراق للقيم الدينية التي ربتها فيهم الأسرة والمجتمع أيضا. حيث يرون أن من يقوم برد الشتيمة أو التهجم على الأكبر سنا هو شخص ضعيف الشخصية لم يجد مصبا لعقده النفسية.ويضيفون أن رد الإساءة بالإساءة في الحقيقة هو فعل ينم عن إحباط وضياع وضعف وسخط يعيشه هدا الفرد. فلو تعلق الأمر بشخص من نفس العمر لكان واضحا أنه حق لكن الرد على شخص كبير في السن هو تربية أسرية فاشلة وأقل ما يقالعنه مجتمعيا وبعاميتنا هو" مش متربي ". إضافة إلى ما طرحه أصحاب هدا الرأي من أهمية بالغة لاحترام قيمة معاملة المسنين والأشخاص الأكبر سنا في كونهم فئة ضعيفة وواهنة تحتاج إلى الدعم الاجتماعي والنفسي لما يعانونه من عزلة ومن إحساس بأنهم غير مجدين وهم في هدا السن وهي تغيرات يعيشونها ويحتاجون فيها إلى احتواء لا إلىالاستنفار. وليس هدا فقط ما ينهي عنه سلوك رد الشتيمة بل أعظم ما يمنعنا عن دلك هو تطبعنا على القيم الإسلامية الدينية السمحاء.

فيما ذهبت نسبة أخرى وان كانت قليلة إلى تعمد رد الشتيمة بمبرر إيقافهم عند حدهم، وكسر جموحهموجرأتهم التي تعدت عند نسبة قليلة منهم إلى ممارسة العنف.ويبرر أصحاب هدا الرأي طرحهم بالقول بأن إهانة المعتدي حتى وان كان كبيرا هي حاجة لا بد منها، لأن الكثير من الأشخاص عند السكوت على أخطائهم وانفعالاتهم يستضعفونك ويتطاولو عليك مجددا وهو ما يقود إلى انفعالات أكبر قد تصل حد الضرب وان استلزم الأمر القتل إذا كان الانفعال مغشيا للعين والفكر والجوارح.

وبقياس البيانات في غالبيتها يتضح أن احترام القيم مؤشر هام في صياغة أنماط السلوك عند الفرد في المجتمع الحضري.وهي بذلك وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي. حيث أن قيمة احترام الكبير كما طرحها غالبية المبحوثين هي ممارسة

وأفكار أخلاقية ودينية متأصلة في التنشئة الأسرية السليمة، وليست هكذا فقط بل هي مشاعر وثقافة وتقاليد يهدف من خلالها الفرد إلى الحفاظ على توازن واستمرار واستقرار وسطه الاجتماعي بعيدا عن أي هزات تعرقل سيرورة حياته وحياة مجتمعه.

جدول رقم (21) : يبين ردة فعل المبحوثين تجاه اعتداء على الحي الذي يقطنون فيه، دون كونه هو من المتضررين.

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
الدفاع عن الحي	**209**	**76%**
التزام الحياد	**66**	**24%**
المجموع	**275**	**% 100**

تشير البيانات الإحصائيةإلىأن نسبة 76% من المبحوثين يدافعون عن حيهم في حال تعرضه للاعتداء، وان لم يكونوا من المتضررين. فيما مثلت نسبة 24% من يلتزمون الحياد في ذلك.

وبقراءة البيانات الإحصائية يتضح وحسب تصريحات المبحوثين ، شيوع قيم التضامن الاجتماعي والغيرة على الشرف لان عديد المبحوثين رأوو في الاعتداء على حيهم استباحة لشرفهم بالقول " أرضكعرضك ". وفي هذا يقولون أن بناء الأمم السابقة لم يقم على المواد المادية في البناء بل قام على تعاضد وتكافل الأفراد فيما بينهم.والحي هو حضارتهم التي يسعون إلى بنائها بمد الأيادي التي تكون يدا واحدة

تبطش بكل معتدي. حيث انه بالتعاون والتكافل كقيمة إنسانية يعين كل أفراد الحي بعضهم بعضا على الخير والبناء. ففي الاتحاد قوة وفي الانفصالوهن. وهي قيمة تقوي أواصل الحب والأخوة وتبعده عن الأنانيةوالانعزال، أين يعزز الطرح أحد المبحوثين بالقول إن أفراد الحي في تضامنهم وتكافلهم ودفاعهم عن شرف بعضهم البعض يصبحوا شخصا واحدا وبيتا واحدا فان غاب أي من أفراده كان له البقية المأمن والسكينة والأمانة في بيته وولده. ويضيف طغت الأنانية والعلاقات المصلحية لكن لم تمت الأنفةوالشرف في قلوب " البريكيأن كل من قال ادافع عنه فهو كاذب ، و الدليل حوادث كثيرة حصلت بالحي لم يتدخل احد في حلها ، بل أن الشجارات الشبابية فقط الكثيرة بالحي دون تدخل احد من الجيران دليل على ذلك . وليس الأمر هنا فقط بل في حال المنازعات القضائية يرى كل أهل الحي الحادثة لكنهم لا يتجرؤون على الشهادة بالحق فيلتزمون الحياد و نكران الشهادة بمبرر الخوف مما سيأتي بعد شهادتهم من مشاكل تصل حد القتل، ويضيفون بأن شهادتهم لا يخافونها فقط في المجالس القضائية بل حتى في محاولة حلها أسريا . بل انهم لا يسعون حتى إلى الإصلاح بين المتخاصمين فكل واحد يقول بأن الموضوع لا يعنيه ولا داعي لوجع الرأس واستجلاب المشاكل.

وبالإسقاط العام لغالبية المبحوثين نلتمس شيوع قيم التضامن والغيرة الاجتماعية. التي يحرص أفراد المجتمع الحضري على ممارستها بالرغم من مصلحية العلاقات.وبهذا فقيم التعاون والتضامن والتكافل هي قيمة اجتماعية وإنسانية واردة في المجتمع الحضري وهي أداة ضبطية هامة في بنائه وترقيته. لما تحتويه من أهمية مجتمعية بارزة في لم شمل جميع الفئات الاجتماعية بمختلف ظروفها ومراتبها و انتماءاتها في تحقيق الاتحاد المادي والروحي الذي يقضي على المشاكل المادية والآفات الاجتماعية ويعزز روح العمل التطوعي وبناء المجتمع السليم والمتوازن . وهو كما وصفه احد المبحوثين بقوله صلى الله عليه وسلم : " مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم و تعاطفهم مثل الجسد الواحد ادا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى " .

جدول رقم (22) : يوضح اذا ما كان المبحوثين يقدمون المساعدة لأبناء الحي والأقرباء في المناسبات العامة .

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية	في حال الإجابة بنعم		
لا	48	17%			
نعم	227	83%	لماذا ؟	التكرار	%
			لزرع الالفة بيننا	66	29%
			لان يكون الى جانبي في مناسباتي	59	26%
			لأنني نشأت على ذلك	69	30%
			لزرع قيمة التعاون بيننا	33	15%
المجموع		%100			%100

تشير القيم الإحصائيةإلى أن نسبة 83 %من المبحوثين يقدمون يد المساعدة للأقرباء والجيران في المناسبات العامة، فيما تنحت نسبة 17 %عن ذلك.

بالقراءة التحليلية نرى أن غالبية المبحوثين يهتمون بتقديم المساعدة للجيران والأقرباء في مناسباتهم المختلفة من أعراس وأفراح واقراح ، من اجل زرع الألفة

والمحبة وتوطيد العلاقات وترسيخ قيم التعاون عند عدد من المبحوثين ، ولانتظار ردها في مناسباته وأفراحه عند فئة أخرى و لطابع التربية الأسرية عند فئة أخرى منه . وهي عادات توارثوا استخدامها منذ بلوغهم لان هذه المناسبات تحتاج إلى مساعدة والى تغطية شاملة ، حيث يقول المبحوثيين أن كل الناس تمارس هذه العادة وان لم اساعد انا فهنالك الف ممن يفعلون ذلك . و تتجلى صور و مظاهر التعاون في مساعدة الفقراء منهم و المحتاجين في حال عدم قدرتهم على تحمل أعباء وتكاليف الحياة عن طريق المساعدات المباشرة أو غير المباشرة ومن صورها شراء كباش العيد ، كسوة العيد ، قفف رمضان ، تقديم إفطار رمضان ...الخ . و تقديم النصيحة والمساندة النفسية في حال عدم القدرة المادية ، احترام الكبار ومساعدة المعاقين ودوي الاحتياجات الخاصة ، إعطاء البيوت والمارب في حال إقامة حفلات الزفاف أو العزاء ، في حال المرض مساعدته وأخده للمستشفى أو اقتناء الدواء له ، إعطاء السيارات في المناسبات ...الخ .

أما النسبة القليلة ممن لا يفعلون ذلك، ترى بانه على كل فرد اليوم أن يلتزم الحياد من اجل أن لا تقع مشاكل بينهم، فهم يرون أن احسن الحلول مع الواقع الذي نعيشه على حد قولهم " جاي جاري و ما كان ما وصلك لداري " .

و هكذا تترسخ قيم التعاون والتكافل الاجتماعي في الوسط الحضري ، و يشيع استخدامها بشكل لافت. وهنا يظهر تجلي سلطة قيمة القيم الاجتماعية والاخلاقية والدينية في حياة أفراد المجتمع الحضري . على الصعيدين الفردي و الاجتماعي . أين تكون هده الأخيرة سببا سعادته وتفريج همومه وكربه إضافة إلى عدم عيشه في ضغوطات وتوترات ناجمه عن سوء العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد وهو ما يحقق الأمان والاستقرار النفسي والاجتماعي . كون الشخص في حد داته الية تحقق المنفعة الجماعية . ومن خلال تصريحات المبحوثين فان الحقوق والواجبات المتشابهة لافراد حيهم والتي يحس بها كل فرد واعي داخله هي انجع الية لتحقيق التوازن المعيشي الاقتصادي والنفسي و التعليمي أيضا بحكم الإحساس بالتقارب

المكاني والزماني ، وتوطد العلاقات العاطفية القائمة على خوف كل فرد على ضياع حق فرد اخر ، وعلى تبادل الخبرات والمعارف والعلاقات ...الخ

وبهذا فالقيم الاجتماعية في الوسط الحضري كآلية ضبطية هي أساس استقرار المجتمع وتوازنه.

جدول رقم 23) : يوضح مدى احترام المبحوثين للمبادئ الدينية .

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية	في حال الإجابة بنعم		
لا	8	3%			
نعم	267	97%	لماذا ؟	التكرار	%
			لأن الدين أساس الفلاح	122	46%
			لأني نشأت على احترامها	79	30%
			لأن المجتمع يستبعد من خرج عنها	66	24%
المجموع		%100			%100

تشير القيم الإحصائيةإلى أن نسبة 97% من المبحوثين يمتثلون للقيم الدينية ويحترمونها ، لكونها أساس الفلاح في الدنيا والآخرة بنسبة 46 %، ولان الطابع التنشئوي لهم كان حاثا على احترامها بنسبة 30% ، وخوفا من الاستبعاد المجتمعي بنسبة 24 %. فيما مثلت نسبة 3% نسبة المبحوثين الذين لا يحترمون هذه القيم ولا يبجلونها .

وبالقراءة السوسيولوجية للبيانات الإحصائيةالمقدمة، يتضح أن للقيم الدينية طابعا تبجيليا هاما لدى أفراد المجتمع الحضري الجزائري، وهذا ناتج حسب آراء المبحوثين إلى نمط التنشئة الذي تلقوه منذ الطفولة، وهو الذي زرع فيهم قيم التعلق بالدين الإسلاميوالإيمان بأنه سبب الفلاح في الدنيا والآخرة. وذلك عن طريق حث الوالدين وتحبيب المجتمع للفرائض الدينية الرئيسية من عبادات كالصلاة والزكاة والصدقة والدعاءوغيرها،والإيمان باللهوالملائكة والكتب السماويةواليوم الآخر والقدر خيره وشره،وما تحمله من قيم واضحة حاثة على الخير والأخلاق مع نشر ثقافة الوعي التام في التفريق بين المفاهيم الصحيحة للحلال والحرام.كقيم التعاون،العدل،المساواة،الحب، التكافل، الصداقة،الجيرة،.... الخ. وهي قيم يرى فيها المبحوثين منبعا واحدا هو الإسلام بالرغم من فطريتها الكامنة في الإنسان، ويقول أحد المبحوثين ودلك على كثرتهم بأن القيم الإسلامية التي نشأت عليها أمم كانت سببا في بناء حضارات راقية اندثرت وتلاشت بمجرد تخلينا عنها وربط علاقاتنا وممارساتنا بحضارات دخيلة حاولت تحطيم ما تحمله القيم الدينية من إنسانية وفطرية ومن مواكبة للتغير. وخير دليل على دلك ارتباط الدين بالقيم وتجددها مع تغير المجتمع وارتباطها العميق أيضا بالأخلاقوالحق و ذلك لقول الصديق الأمين:"إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق " .

وهي قيم حسب ما ادلى بها المبحوثين نابعة من المجتمع وعائدة اليه، وهو ما ربط تعلقهم بها خوفا من الاستبعاد المجتمعي، لأن الفرد في مجتمعهم أن ابتعد عن القيم الدينية السائدة وسطه اعتبر منسلخا منها وبالتالي نفيت عضويته، ونظر اليه بدونية واستنكار.

وهذا ما يؤكد أن القيم الدينية التي يتلقاها الفرد داخل أسرتهومجتمعه تتركآثارا عميقة وراسخة داخله طوال حياته،وهو ما يؤكد قول ابن سينا، بأن الطفل يولد وهو مكتسب قدرات واسعة،وقابلية أوسع. فان وجهت نحو الخير والتدين نشأ كذلك،وأن وجهت نحو الإلحادوالشر كان الطفل غير مؤمن.

فيما أن نسبة قليلة جدا من المبحوثين نفت تعلقها بالقيم الدينية تبريرا بانها قيم بالية وقديمة وغير متوافقة مع العصرنة، ويعود هذا حسب تحليلنا القائم على مناقشتهم،إلى انتشار عديد المظاهر السلبية في الوسط كالسرقة والكلمات البذيئة والاستهزاء بعمود الدين وهو الصلاة.

وبهذا يمكنا القول إن القيم الدينية داخل الوسط الحضري، هي قيم ضابطة لسلوك الفرد، ويعود ذلك إلى كونها راسخة أسرية يتلقاها الفرد منذ طفولته، وتبقى معه لمراحل عمره كلها، يحكم بها ويحاكم عليهامجتمعيا. حيث يرى ماكس فيبر بانهاأحكام سيكولوجية منبعها الممارسات والاعتقادات الدينية التي تتخذ معايير قياسية لسلوك الفرد العملي.[7]

جدول رقم (24) : يبين احترام المبحوثين لقيم المجتمع.

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية	في حال الإجابة بنعم		
لا	32	12%			
نعم	243	88%	لماذا؟	التكرار	%

[7] سامية حميرش ، مرجع سابق ، ص 41.

82%	199	خوفا من الاستبعاد			
14%	34	كسب الاحترام			
4%	10	حفاظا على المكانة الاجتماعية			
%100			%100	275	المجموع

مثلت نسبة 88 %النسبة الأعلى في تمثيلات الجدول، وشكلت نسبة المبحوثين الذين يحترمون قيم المجتمع، فيما مثلت نسبة 12 %من لا يفعلواذلك.

وبقراءة البيانات الإحصائية المطروحة يتضح أن غالبية المبحوثين يحترمون قيم المجتمع، ولا يستطيعون تجازوها لعديد الاعتبارات أهمها الخوف من الاستبعاد الاجتماعي لهم، حيث أن كل متنصل من قيم مجتمع يعتبر خارقا لقوانيه ومقللا من أهميته، بل يعتبر شخصا فاسدا يجب معاقبته ومحاكمته. مع احترامها بشكل تام من اجل كسب الاحترام من الأفرادالآخرين الذين يشتركون معه في التبجيل والقداسة. كما يحافظ عدد آخر من المبحوثين على هذه القيم حفاظا على مكانته الاجتماعية،إذ انه في معادلة حياتية يمارسها كل فرد في المجتمع كلما زاد تبجيل قوانين وقيم المجتمع واحترامها كلما زادت المكانة الاجتماعية للفرد وتعززت،وكلما قلت نسبة ممارسة قيم المجتمع وقلت قداستها كلما تعرض الفرد للنكران المجتمعي.

أما النسبة القليلة من المبحوثين الذين لا يهتمون بقيم المجتمع لاعتقادهم بعدم تناسبها مع الوقت الحالي، ولتكبيل حرياتهم، فقد كانوا في غالبيتهم شباب وشابات لم يتزوجوا بعد.

وبهذا فالقيم الاجتماعية التي تعتبر روح المجتمع وكيانه، تعتبر من الآليات الضابطة لسلوكيات الأفراد داخل المجتمع الحضري. وفي هذا يرى ماكس فيبر بأن القيم الاجتماعية لها دورها في تحديد مسار الحياة الاجتماعية للفرد، وليس الجانب

الاجتماعي فقط بل كل ما تعلق بها من اقتصاد، سياسة ...الخ. وهو ما ضمنه تالكوت بارسونز بالقول بان المجتمع يضمن استمراريته واستقراره بناءا على أربع وظائف وأنماط منالقيم. أولها النسق الفرعي الاجتماعي الذي يتوافق مع قيم التعاون والتكامل الاجتماعي.[8]

جدول رقم (25) يوضح اذا ما كانت القيم الاجتماعية هي ما يضبط سلوكيات وتصرفات المبحوثين .

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية	في حال الإجابة بنعم		
لا	45	18%			
نعم	198	82%	كيف ذلك	التكرار	%
			عدم القدرة على تخطي ما يقره المجتمع من قيم	96	49%
			مراعاة بداية ونهاية حريتي الشخصية	54	27%

[8] عبد العالي دبله ، مرجع سابق ، ص 92 .

				تنظيم جدول اعمالي داخل الوسط الاجتماعي	**48**	**24%**
المجموع	**275**	**%100**			**%100**

تشير نسبة 82 **%**الى اعتقاد المبحوثين بان القيم الاجتماعية هي ما يضبط تصرفاتهم ، فيما رأت نسبة 18**%** أنها ليست كذلك .

وبقراءة البيانات الإحصائية المقدمة تقر بتحكم القيم الاجتماعية في تصرفات المبحوثين ، وذلك من خلال عدم القدرة على تخطي ما يدعو اليه المجتمع وما ينهى عنه، مراعاة الحرية الشخصية للفرد في إطار احترام الجماعة،وتنظيم جدولالأعمال داخل الوسط الاجتماعي ووفقا لما يدعوا اليه.

وبهذا تقولب ممارسات الشخص داخل المجتمع وفقا لما تتطلبه الجماعة وما تدعوا اليه من قيم.

وهو ما ذكرناه في الفصل الثالث في تعريف القيم بأنها معتقدات تتحكم في طابع تصرفاتنا وصياغة أهدافنا،فهي أحكام تعبيرية لواقع اجتماعي يعيشه كل فرد فينا.منطلقة من سياق وإطار اجتماعي يتم من خلاله الحكم على قبول المجتمع لسلوك الفرد.[9]

وهو ما يؤكد نظرة تالكوت بارسونز للمجتمع بأنه نسق من القيم والثقافة التي تحدد توافق الفاعلين الاجتماعيين وانضباطهم على معايير المجتمع،إذ أن الفرد داخل

[9]. صالح محمد علي ابو جادوا ، مرجع سابق ، ص 234 .

المجتمع مشكل في نظام محكم الترتيب، فأفعاله ليست اعتباطية ولا عشوائية ولا محكومة بالعواطف الشخصية.[10]

كما رأى إميل دوركايم بأنها آلية من آليات الضبط الاجتماعي التي يرغبها المجتمع ، ويخرج فيها الفرد من كل مجتمع عن تجسداته الفردية الخارجة عن الاطار المجتمعي العام . [11] حيث تلعب القيم الاجتماعية دورا هاما في حياة الفرد داخل وسطه فهي روح سلوكه المعنوي والعاطفي والثقافي والاجتماعي الذي يرسم سلوكه ويحدده ، فتتحدد شخصيته وفقا للاطار المعياري العام للمجتمع الذي يطلب منه ضرورة الاتزان النفسي والخلقي بعيدا عن متطلباته الفردية وأنانية على حساب الآخرين . كون هذه القيم هي محكمة المجتمع و مرجع الحكم فيه الذييلزم كل فرد واعي بتحمل مسؤولياته تجاه حياته وتجاه الآخرين، حيث يكون حرا محافظا على تماسك مصلحة جماعته .

[10]عبد العالي دبله ، مرجع سابق ، ص 92 .

[11] ماجد الزيود ، مرجع سابق ، ص 23 .

المحور الرابع : البيانات المتعلقة بفعالية دور القانون في ضبط سلوكيات أفراد المجتمع الحضري

جدول رقم (26) : يوضح تصرف المبحوث في حال تم الاعتداء عليه من شخص ما .

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
رد الاعتداء	88	32%
تقديم شكوى ضده	69	25%
الترصد له	9	3%
رد الاعتداء مع تقديم شكوى	109	38%
المجموع	275	% 100

تشير القيم الإحصائيةإلى أن نسبة 38% من المبحوثين ، في حال تعرضهم لاعتداء من طرف شخص ما يردون الاعتداء ، مع تقديم بلاغ لدى مركز الشرطة . ونسبة 32% يردون الاعتداء دون تبليغ ، و نسبة 25% يتجهون مباشرة إلى مركز الشرطة من أجل تقديم شكوى ، في حين أن نسبة 3% يترصدون للخصم .

وبقراءة البيانات المقدمة يتضح أن غالبية المبحوثين يحصنون أنفسهم قانونيا من اجل الحصول على حقوقهم وعدم تضييعها من الجانبين على حد قول المبحوثين المقرين برد الاعتداء مع تقديم الشكوى لجهاز الشرطة، كونه جهاز أمنى مدني رسمي يعمل على حفظ النظام العام للمجتمع وحماية الأنفس والممتلكات،عن طريق التحري والمعاينة والبحث عن المعلومات من اجل القضاء على الانحراف والجرائم بمختلفأنواعها. وهنا يضيف عدد كبير من أفراد هده العينة أنه عند تقديم الشكاوى لمركز الشرطة يكون المعتدى عليه أكثر أمانا لتوجه أصابع الاتهام نحو المعتدي مباشرة، أما إذا سكت عن الاعتداء ورده هو وعائلته فقط يكون في خطر التعرض له مرة أخرى أن لم يتعرض للقتل خاصة من شباب العائلةالمعتدية الطائشينونماذج من هدا النوع كثيرة جدا هنا في مدينة بريكة.ويضيفون أن الشكوى لا تقدم من المعتدي عليه فقط بل من المعتدي نفسه حيث أنه في أحيان كثيرة لمشاجرات حصلت هنا في الحي سبق المعتدي المعتدى عليه بتقديم الشكوى التي يرونها الدرع القانوني الحامي لهم ولحقوقهم وممتلكاتهم.

ورأت نسبة 32% من المبحوثين بأنهم لا يلجئون إلى القانون ولا إلى المراكز لان الحمية التحفيزية التي نشئوا عليها لا تنتظر من يأتيك بحقك، بل أنت تنتشل حقوقك بيديك وذلك برد الاعتداء مباشرة حتى ولو كانت قضية حياة أو موت وعلى حد تعبيرهم يقول المبحوثين (أنا قلبي حار). ويضيفون قولا بأن الكثير من الأشخاص الدين يعرفونهم تم الاعتداء عليهم واتكلوا على القانون والعدالة في الأخذ بحقوقهم إلا أنهم خذلو وكانت الأحكام النهائية ليست في صالحهم وهو ما يزيد من حدة الحقد والكره تجاه هدا الشخص وعائلته وأقربائه وهوما يؤزم الموضوع أكثر بالرغبة في الانتقام والثأر الذي يصل حد القتل أو التعذيب. وهم يرو في رد الاعتداء مباشرة وفي نفس اللحظة أفضل من رده لاحقا بعد خدلان القانون لهم وعدم إنصافهم. كما أن رد الاعتداء بالاعتداء يضع حدا للمعتدي بتخويفه وعدم السكوت عن الحقوق، ويستطردون أن العلاقات الاجتماعية اليوم ليست كما كانت سابقا بين أبناء الحي أو المجتمع أو البلدية أو الدائرة وغيرها. فكل العلاقات تقريبا مصلحية وقائمة على

الحقرة والاستضعاف لدا فهم يفضلون الموت على أن يكونوا مستضعفين ومثيرين للشفقة.

وبذلك فالقانونأداة ضبط مهمة جدا في الوسط الحضري.وهو ماتم التعرض له في الفص الثالث قولا بأنه يهدف إلىتحقيق النظام والأمن المجتمعي؛ لكي يعيش كل شخص في وسطه الاجتماعي مؤمنا على نفسه وماله وعرضه، عن طريق تنظيم الروابط الاجتماعية وتحقيق المصالحالمشتركة، ومنع الصراع والتعدي على حقوق الآخرين وممتلكاتهم النفسية والمالية عن طريق ما يسمى بالقاعدة القانونية الهادفة إلى تنظيم سلوك الأفراد وعلاقاتهم داخل مجتمعهم، وترسيخ قواعد الأمن والطمأنينة. عن طريق المؤسسات المنوطة بذلك من اجل تامين الاستقرار المجتمعي.[12]

جدول رقم (27) : يبين الهيئات التي يعتمد عليها المبحوث في حل مشاكله ونزاعاته

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
القانون	**109**	**40%**
جماعة الصلح	**67**	**24%**
الاعتماد على النفس	**99**	**%36**
المجموع	**275**	**% 100**

مثلت نسبة 40 %نسبة المبحوثين الذين يعتمدون على على القانون في حل نزاعاته ، تليها نسبة 36 %ممن يعتمدون على أنفسهم في حل نزاعاتهم عن طريق المكر والترصد في رد الاعتداء ، وليس هدا فقط بل بانشاء جماعة أشرار ترافق المعتدي كضله إلى أن تأخد منه ماتراه حقا مسلوبا منها بالقوة اللفظية والبدنية وغيرها . كما تتجه إلى الخيارات السلمية في حل المشكل أما بالتراضي او بدفع مبلغ مالي معين

[12] عمرو طه بدوي محمد ، مرجع سابق ، ص س

يكون الضمان في طلب العفو والسماح و الطرق كثيرة كما يتحدث المبحوثين . ويضيف اخرون أنهم يعتمدون على الحلول الشخصية والاعتماد على النفس خوفا من مشاكل العائلة وتوبيخات الوالدين وتدخل العائلة الكبيرة التي قد تزيد الوضع تأزما ، ثم نسبة 24% ممن يعتمدون على جماعات الصلح في حل نزاعاتهم خوفا من الكركرة القانونية كما سماها المبحوثين . حيث يقول عدد كبير منهم أن العدالة لا ترحم ولا تشفق في أحكامها على أبنائنا وابائنا وفي حال وصول الملف النزاعي اليها سنخسر الكثير من الوقت والمال والعمر أيضا ، وانجع طريقة هي اصلاح دات البين لما له من منافع ولما شرح الله سبحانه وتعالى به من صدور و مازين به من قلوب . حيث يلتم الشم و يدهب وغر الصدر به فيصبح المتخاصمون اخوة ويعم بينهم الاستقرار والامن والهدوء ، ويضيفون انه محضر المودة و عمار البيوت . و باتخاد هدا الأسلوب في فك النزاع نكون قد منعنا دما يراق و كيدا بين شباب امتنا وبلديتنا وحينا وجيراننا . وفيهدا يروي أحد المبحوثين قصة حدثت في الحي قبل سنوات بين آباء شابين رفعوا الأسلحة البيضاء على بعضهم البعض، وكان الضحية الأكثر ضررا الابن الوحيد للعائلة وهو ما أثار ضجة عمياء في وسطها. وكانت عشائر ستقتل بعضها البعض ويصبح المشكل عرقيا عشائريا لا متعلق بشابين. لكن مجلس الصلح الذي سعت اليه العائلتين والجيران وأبناء الحي كافة كان سببا في إيقاف إراقة الدماء، والعائلتينالآنكالإخوة يكمل كل واحد منهما الآخر.

وبقراءة البيانات الإحصائية يتضح أن غالبية المبحوثين يرون أن القانون هو الأداة الانجع في حل المشاكل، لأن قوتها الترهيبية تحد من تكرار الخطأ، وهذا أكثر دافع للاتجاه نحوه. فبواسطته تستجلب الحقوق، وهو ما تعرضنا له في الفصل الثالث من البحث،حيث تعرضنا إلى عمل القانون على نشر الحق والعمل علىتحقيقه، إذ يرتبط القانونوالحق ارتباطاوثيقا أين يقولب القانون سلوكيات الأفراد في إطار مرسوم له حدوده التي لا يستطيع أي فرد تجاوزها، أين يضع لكل فرد مركزه القانوني المحدد وسطه حقه وواجبه. مثال ذلك " المالك يقرر له القانون حق الملكية على ملكه ويفرض في نفس الوقت على الآخرين احترام حقه ويكفل له حمايته " . ومن هذه

المنطلق جرت تسمية المعاهد القائمة على تدريس القانون باسم " كلية الحقوق أو القانون. [13]

ويضيف المبحوثين في تبريرهم الاعتماد على القانون بأن الكثير من القصص و أشكال الاعتداءات الحاصلة في المدينة بكل بلدياتها لما اتجهت إلى القانون أمنت على نفسها وممتلكاتها، وكان الخوف من العقاب القانوني و العدالة رادعا لها لتكرار الفعل حتى وان كانوا راغبين في ذلك . خاصة الشباب المتهور منهم الذي يهاب السجن وضياع سنين حياته بعيدا عن الحرية والعيش . فالقانون هنا والاحتكام اليه هو المحرك الرئيسي للتحكم والسيطرة في مواقف وضمائر الناس. ونرى كثير من الأشخاص المظلومين يخافون على قوتهم وقوت عيالهم ويخافون في حال عدم توجههم لهده المحكمة القانونية وارتكابهم حماقة الطيش يتركون أطفالهم للعوز والحاجة والمرض والعجز.

جدول رقم (28) : : توضح إذا ما كان المبحوث يسدد فواتير الغاز والكهرباء والماء حتى وان لم يكن قادرا على ذلك .

الاحتمالات	التكرار	النسبة	

[13] عمرو طه بدوي محمد ، مرجع سابق ، ص س –ع –ف .

		المئوية	في حال الإجابة بنعم		
لا	12	4%			
نعم	263	96%	لماذا ؟	التكرار	%
			احتراما للقانون	52	19%
			خوفا من المتابعة القضائية	165	60%
			خوفا من الزيادة	58	21%
المجموع	275	%100			%100

مثلت نسبة 96 %نسبة المبحوثين الذين يهتمون بتسديد فواتير الماء والكهرباء والغاز ، حتى وان لم يكونو قادرين على ذلك . فيما شكلت نسبة 4 %من لا يهتمون لذلك .

وبقراءة بيانات الجدول يتضح أن غالبية ساحقة من المبحوثين يهتمون بتسديد الفواتير الخاصة بالكهرباء والماء والغاز خوفا من المتابعة القضائية بنسبة 60% وهو ما يزيد من عبء الحياة عليهم ، حيث يقول عدد من المبحوثين أنهم في أحيان كثيرة يكونون غير قادرين على تأمين المبلغ لأن غالبيتهم عمال يوميون لا يملكون دخلا شهريا ثابتا ، لكنهم يضطرون إلى المداينة خوفا من جرجرة المحاكم التي تضيع الوقت والمال و الصمعة أيضا ، و خوفا من الزيادة في سعر الفاتورة بنسبة 21 % وهو إجراء سار على كثير من الأسر خاصة في فواتير المياه التي يتكاسل الكثير عن دفعها ، ويضيف المبحوثين بانهم يدفعون الفواتير في وقتها لانهم يستسخرون تلك الزيادة في الدولة التي لم تمنحهم هده الخدمة مجانا بالرغم من علمها بعجز مواطنيها وعبئها عليهم ، فيقول احدهم حتى ولو 10 دج زيادة أخدها قطعة

خبز لأطفالي ولا يأخذوها هم لخزينتهم . واحتراما للقانون بنسبة 19% . ويعود ذلكإلى قوة القانون في تنظيم أشكال الحياة لدى أفراد المجتمع الحضري.

فما يتعلق بالقانون هم مجبرين لا مخيرين على اتباعه، حيث أن عددا كبيرا من المبحوثين قال بأنه يضطر في حالات كثيرة إلى استلاف مبلغ الفاتورة، أو إلى اقتطاع جزء من الراتب ولو بهم خصاصة من أجل تسديد هذه الفواتير.

وبهذا فالقانون كما تم التعرض اليه في الفصل الثالث، وكما رأى **" إدوارد رس «من** أقوى وأعظم وأحدث وأعم الضوابط الاجتماعية حفاظا على البناء الاجتماعي في المجتمع، وهو " آلة الضبط المحركة المتقنة التكوين التي تستعمل في المجتمع.

جدول رقم (29) : يوضح اذا كان المبحوث يؤدي واجبه تجاهالآخرين ، و فيما يتمثل ذلك ؟

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية	في حال الإجابة بنعم		
لا	0	0%			
نعم	275	100%	فيما يتمثل ذلك	التكرار	%
			الاحترام و التقدير	275	100%
المجموع	275	%100			%100

مثلت نسبة 100% نسبة المبحوثين الذين يؤدون واجباتهم تجاه الآخرين، حصرا في تقديمهم الاحترام لهم، حيث أن جميع المبحوثين اتفقوا على أنهم يرون بأنهم لا يعتدون على حقوق الآخرين، ولا يشتمونهم ولا يتعرضون لهم إلا في حالات ما تعرضوا هم لهمأو لممتلكاتهم. حيث يرو أن تأدية الواجب هو التزام ديني وأخلاقي وقانوني أيضا.وأن احترامالآخرين وتقديرهم هو خلق إسلامي تربو عليه وهم يرونه اقصى مايمكن أن يكون تأدية لواجب الإنسان نحو أخيه الإنسان، بالرغم من أن الإنسان في غالبه يجد نفسه محققا لواجباته ومطالبا بحقوقه حتى وان كان مقصرا في الأولى. والاحترام هو شكل من أشكال احترام الذات قبل احترام الآخرينلتأثيره القوي على جميع مناحي الحياة.وفي ذلك أمثلة كثيرة عن مواقف زادت من قوة علاقاتهم الاجتماعية ومتانتها نتيجة هذا الاحترام المتبادل. بل وزادت من تضامنهم وتكافلهم الاجتماعي.

جدول رقم (30) يوضح اذا كان المبحوث قادرا على مخالفة القانون في حال لم يكن لصالحه

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية	في حال الإجابة بلا		
نعم	45	16%			
لا	230	84%	لماذا ؟	التكرار	%
			خوفا من السجن	96	41%
			خوفا من متابعة	70	31%

			قضائية		
28%	64	لانه يخدم الصالح العام			
%100			%100	275	المجموع

شكلت نسبة 84 %نسبة المبحوثين الذين لا يستطيعون مخالفة القانون حتى وان لم يكن في صالحهم كونه دعيمة أساسية من دعائم المجتمع، وكل فرد ملزم باحترامه طوعا أو كراهية لأنه واجب من واجبات الفرد تجاه مجتمعه، فيما مثلت نسبة 16 %من يستطيعون ذلك.

وبقراءة البياناتالإحصائية يتضح أن غالبية المبحوثين يحترمون القانون ولا يستطيعون مخالفة مواده وأحكامه حتى وان لم يكن في صالحهم، ليس احتراما له ولا لقراراته وإنما خوفا من السجن بنسبة 41 %، وخوفا من المتابعة القضائية التي تستهلك المال والوقت بنسبة31% ، ولأنه حتما سيخدم الصالح العام بنسبة 28% .

وبهذا يعتبر القانون قوة ضاغطة وضابطة لها أثرها العميق في تقويم السلوك الإنساني في المجتمع الحضري.حيث أن المجتمع يتطلب العيش في وسطه بالالتزام القانوني لضمان نجاحه. كونالإنسان فيه مخلوق اجتماعي لا يستطيع العيش بمفردهولا تتحقق عدالته ومساواته دون وجود هده الآلية التي تحفظ له حقوقه وتنظم له علاقاته مع أفراد مجتمعه دون تعدي.وعن أهميته يتحدث المبحوثين أنه يعمل على تنظيم العلاقات الاجتماعية بين كل شرائح المجتمع ومثال دلك العلاقة بين التاجر والمستهلك بين المواطن والهيئات الدولية بين الجار وجاره بين الطبيب والمريض ...الخ وكل دلك وفق حدود حق كل فرد منهم، وهو ما يضمن لهم العيش بأمن واستقرار لأنه لولا وجود القانون لكانت العلاقات الإنسانية بالرغم من إنسانيتها قائمة على قانون الغاب أين يأكل القوي الضعيف. ولشاعت الانتهاكات والآفات الاجتماعية على اختلافها.

جدول رقم (31) : يبين إذا كان المبحوث يحدد علاقاته الاجتماعية وفق ما يسنه القانون

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية	في حال الإجابة بنعم		
لا	33	12%			
نعم	242	88%	لماذا ؟	التكرار	%
			من أجل وضوح حقوق	97	40%
			من أجل معرفة واجباتي	80	33%
			لتكون علاقاتي منظمة	65	27%
المجموع	275	%100			%100

مثلت نسبة 88% نسبة العلاقات المؤطرة وفق القانون ، في حين مثلت نسبة 12 %العلاقات الاجتماعية الغير مؤطرة . وتعود النسبةالأكبر ممن يهتمون بتأطير علاقاتهم الاجتماعية وفق ما تسنه القوانين، حفاظا على حقوقهم منجهة، ودراية وتوجيه لواجباتهم.إضافةإلى رغبة في أن تكون العلاقات قانونية.وذلك بتصريحات المبحوثين من أجل التقليل من نسب تزايد المشاكل وكثرة الانشغالات.

وبهذا يعتبر القانون مهما جدا حتى في تنظيم طابع العلاقات الاجتماعية وضبطها.أين يضيف المبحوثينإن القانون في مجمل أهدافه لا يعمل على تنظيم العلاقات فقط بل انه في فحوى أبعاده يحمل رسائل تطورية كثيرة تبدأ من تنظيم العلاقات بين الأفرادإلى

الحد من انتشار الجريمة ومختلف الآفات الاجتماعية إلى تطوير المجتمعوالحفاظ على أمنه واستقراره والأمثلة كثيرة جدا في الحي الذييقطنونه، اد أنه في ممارساتهم اليومية يتعرضون لمواقف تستباح فيها حقوقهم لولا وجود بنود قانونية تجرم دلك وتنهيه وهو حال عقوبة الاعتداء اللفظي مثلا بالسجن والتغريم. وقد كان غلق هدا الباب غلقا لمشاكل كبيرة وكثيرة كانت قد تحدث نتيجة للتراخي في الاستهانة بهذا الجرم خاصة مع بنات الحي أو الجيران أوغيره.

جدول رقم 32) : يبين أسباب ابتعاد المبحوثين عن الآفات الاجتماعية

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
الخوف من العقاب القانوني	103	37%
حفاظا على صمعة العائلة	64	24%
خوفا من العقاب الالهي	46	17%
احتراما للقيم التي نشاو عليها	62	23%
المجموع	275	% 100

تشير بيانات الجدول في اعلى قيمها إلىأن نسبة 37 %من المبحوثين يبتعدون عن الآفات الاجتماعية خوفا من العقاب القانوني، وربطوا ذلك بالقول ليس الابتعاد بربطه برغبة من الشخص في ممارسة هذه الآفات،وإنما بعض من الممارسات الشخصية التي يراها الفرد حرية ويكبتها القانون. فيما رات نسبة 24 %منهم الابتعاد عن كل ما يشوب الأخلاق حفاظا على اسم العائلة وسمعتها. فيما رأت نسبة 23% منهم درء ذلك لضمير عملت الأسرة على صنعه فيهم يحفز ترك المضار التي تجلب المشاكل والابتلاء لهم ولأسرهم ولمجتمعهم.

ومثلت نسبة 17 %من يبتعدون عن الآفات والمشاكل خوفا من العقاب الرباني، النابع من الضمير الداخلي الذي زرعته الأسرة فيهم.

و بهذا تتداخل عديد العوامل في جعل المبحوثين يبتعدون عن ما يشوب أخلاقهم من آفات، لكن بغلبة الوسيلة الضبطية الأكثر تأثيرا في المجتمع الحضري وهي القانون .

و هو ما تم طرحه في الفصل الثالث بالقول بأنه من أهم اهداف القانون تحقيق النظام والأمن المجتمعي؛ لكي يعيش كل شخص في وسطه الاجتماعي مؤمنا على نفسه وماله وعرضه ، عن طريق تنظيم الروابط الاجتماعية و تحقيق المصالح المشتركة ،

ومنع الصراع والتعدي على حقوق الآخرين وممتلكاتهم النفسية والمالية عن طريق ما يسمى بالقاعدة القانونية الهادفة إلى تنظيم سلوك الأفراد وعلاقاتهم داخل مجتمعهم، وترسيخ قواعد الأمن والطمأنينة . عن طريق المؤسسات المنوطة بذلك من اجل تامين الاستقرار المجتمعي.[14]

جدول رقم (33) : يبين إذا كان المبحوث يفضل معالجة الأمور بطرق سلمية

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية	في حال الإجابة بنعم		
لا	55	20%			
نعم	220	80%	لماذا ؟	التكرار	%

[14] عمرو طه بدوي محمد ، مرجع سابق ، ص س

14%	31	لترسيخ قيم التسامح			
86%	189	للابتعاد عن القضايا القانونية			
%100			%100	275	المجموع

شكلت نسبة 80 %نسبة المبحوثين الذين يفضلون حل المشاكل والقضايا بطرق سلمية كون المشكل في حد داته يحتاج إلى تقديم جملة من الحلول المقترحة التي يمكن البحث في داخلها على حل مثالي يساعد كل الأطراف و يكون البديل المقترح والمقبول للخصوم او المعنيين بالمشكلة ، و شكلت نسبة 20%من لا يفضلون ذلك لان لا يتجرا الخصم على التفكير في إعادة افتعال المشكل وكانو في غالبيتهم شباب يحملون أفكار عشوائية طائشة لا يفكرون بعدها في عواقب الأمور من غير التفكير في تفريغ شحنات غضبهم .

وبقراءة البيانات الإحصائية وتحليلها يظهر حسب تصريح المبحوثين اتخاذ حل القضايا بطرق سلمية كحل ابتعادا عن الجرجرة القانونية كما أسموها ، حيث أنإجراءاتها تطول و يبقى الشخص ينفق عليها ماديا ، ما يكون مضيعة للوقت والمال إضافة إلى الرغبة في قص حدور المشكلة من أجلتقوية علاقاتهم الاجتماعية والحفاظ على امنهم واستقرارهم الأسري و الاجتماعي الذيأن اختل أو تدبدب قد تكون نتائجه ضارة مدى الحياة ، وفي هدا يقول احد المبحوثين " لما لا ابحث عن الحل الجدري حتى اخسر احد أبنائيإلىالأبد ، أو نفسي أو أحدا من أقاربي " . فيما ترى نسبة أخرى من المبحوثين والمقدرة ب 14 %اتخاذها من اجل نشر قيم التسامح والألفة بيننا وبين الخصم.

وبهذا تترسخ قاعدة ذهنية قارة بصعوبة تعاطي المتابعة القانونية ، واتخاذ الأساليب السلمية ، وبذلك فالقانون هو وسيلة ضبطية هامة في المجتمع الحضري .

جدول رقم (34) : يوضح اذا كان المبحوث يؤمن بالعدالة القانونية في حماية حقوقه

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية	في حال الإجابة بنعم		
لا	72	36%			
نعم	203	64%	كيف ذلك ؟	التكرار	%
			حفظ الحقوق و الواجبات	149	73%
			تحقيق المساواة	54	27%
المجموع	275	%100			%100

تشير القيم الاحصائية الى ان اعلى نسبة هي 64% ، ومثلت نسبة المبحوثين الذين يؤمنون بالعدالة الاجتماعية . فيما مثلت نسبة 36 %من لا يؤمنون بها .

و بقراءة البيانات الاحصائية يتضح أنغالبية المبحوثين يؤمنون بالعدالة الاجتماعية ، وذلك عن طريق سعيها الى تحقيق المساواة بنسبة 27 %، و حفظ الحقوق و الواجبات بنسبة 73% .

أما نسبة المبحوثين الذين لا يؤمنون بالعدالة الاجتماعية يبررون ذلك بكون عدد منهم من اصحاب السوابق العدلية جورا وظلما ، و عدد لا حصر له من الناس دخلوا السجون ظلما و ذلك على حد تعبيرهم (ياما في السجن مظاليم) .

ومن خلال ذلك يتضح أن القانون أداة ضبط حازمة يؤمن بفعاليتها عدد كبير من المبحوثين ، و بذلك تحقيق العدل داخل المجتمع ، عن طريق ترسيخ قواعد المساواة والحق في المساواة لدى الجميع ؛ إذ أن الناس سواسية أمام القانون الذي يعتبر وسيلة تحقيق المساواة ومنه العدل الاجتماعي والقانوني . وتتمثل المساواة في القانون في أداء الواجبات واكتساب الحقوق دون انحياز و لا محاباة لأي طرف كان بسبب الجنس أو اللون أو الديانة أو الأصل ...الخ .و هو ما تعرضنا له في الفصل الثالث .

جدول رقم (35): يبين معيار المبحوث في تعديل سلوكاته

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية

الخوف من العقاب القانوني	**132**	**48%**
الخوف من العقاب الاجتماعي	**87**	**32%**
الخوف من العقاب الديني	**56**	**20%**
المجموع	**275**	**% 100**

تشير نسبة 48% الى تعديل السلوك لدى المبحوثين خوفا من العقاب القانوني ، تليها نسبة 32 %خوفا من العقاب الاجتماعي ، ثم نسبة 20% خوفا من العقاب الديني .

ذو بالقراءة التحليلية لبيانات الجدول يتضح ان غالبية المبحوثين يعدلون سلوكاتهم وفقا للخوف من القانون ، وأحكامه المنظمة ، و ذلك بالقول بان كل القيم مهما كانت ذات قيمة وتعلقت بالجوانب الحياتية الاخرى كالحياة الاجتماعية والدينية يكون عقابها النفسي شديد ، لكنها تبقى اقل ضررا من العقاب القانوني الصارم الذي يكون حكمه أقسى ، حيث تبتعد عن عائلتك وابنائك وأحبابك ، اضافة الى الاستنكار المجتمعي للشخص صاحب السوابق العدلية مثلا . وبهذا تكون جامعا لكل أنواع العقاب عند محاكمتك القانونية (محاكمةقانونية،اجتماعية،دينية) .

و بهذا يعمد أفراد المجتمع الحضري إلى احترام القواعد القانونية احتراما واسعا، خوفا من إجمال تام لجميع العقوبات، و بهذا يكون القانون أداة ضبط اجتماعي فعال في المجتمع الحضري، رأى **" إدوارد رس "** : أن القانون من أقوى و أعظم و أحدث و أعم الضوابط الاجتماعية حفاظا على البناء الاجتماعي في المجتمع ، وهو " آلة الضبط المحركة المتقنة التكوين التي تستعمل في المجتمع ، وهو أيضا من

المشكوك فيه أن يظهر أي تعديل في المستقبل من شأنه أن يضعف ما للقانون من سلطة على سائر أنواع الضبط الأخرى " . [15]

نتائج الدراسة :

يعتبر عرض نتائج الدراسة المخاض الفعلي لميلاد حقائق واقعية لبحث علمي امبريقي لمجتمع بحث استخدمت فيه طرق وأدوات لها علاقة وطيدة بمؤشرات الدراسة ومؤشرات الفروض المقدمة والأهداف المرسومة . وقد سعى البحث من خلال مجمل ما قدم فيه إلى التحقق من الفروض المقدمة والأهداف التي حددها الباحث ، وفيما يلي سنستعرض أهم النتائج المتوصل اليها ، انطلاقا من الفرض الرئيسي ، و تفصيلا بالفروض الجزئية المقدمة .

تناول الفرض الرئيسي و انطلاقا من التساؤل المطروح بالشكل التالي : ما هي أهم وسائل الضبط الاجتماعي استخداما في المجتمع الحضري ؟ هل يعتمد المجتمع الحضري في تنظيم علاقاته على الوسائل الرسمية أكثر ، أم الوسائل الغير رسمية ؟

تخمينا باعتماد المجتمع الحضري على الوسائل الرسمية والغير الرسمية في تنظيم علاقاته .

و قد تحقق الفرض من خلال نتائج الجداول المناقشة والمحللة كيفيا للبيانات الإحصائية الكمية ، أين أثبتت نتائج الجداول في المحور الثاني المتعلق بدور الأسرة في ضبط سلوكيات أفراد المجتمع الحضري، تحقق فرض اعتبار التنشئة الاجتماعية وسيلة ضبطية فيه . و ذلك من خلال نتائج الجداول رقم (7 ، 9 ، 10 ،12 ، 13 ، 14) . و فرض اعتبار القيم الاجتماعية وسيلة ضابطة لسلوكيات أفراد المجتمع الحضري ، كونها وسيلة اجتماعية ضابطة متعارف عليها اجتماعيا ، و ذلك من خلال نتائج الجدول رقم (15 ، 17، 18 - 19 ،20،21 ، 22- 23 ، 24، 25) . و تحقق ايضا الفرض القائل بأن القانون وسيلة ضبطية يخضع لها أفراد المجتمع

[15]. ثابت ناصر ، مرجع سابق ، ص 269 .

الحضري. و ذلك من خلال نتائج الجداول رقم (26 ، 27 ، 28 ، 29 ، 30 ، 31 ، 32 ، 33 ، 34 ، 35) .

و تحقق الفروض الجزئية التالية :

نتائج الفرضية رقم (1) :

تحقق الفرض الجزئي الاول الذي تناول اعتبار التنشئة الاجتماعية (التربية) وسيلة ضبطية متبعة في المجتمع الحضري ، وذلك من خلال نتائج نتائج الجدول رقم (7) المقر بدور الأب في تسيير العملية التربوية ، و نتائج الجدول رقم (9) الموضحة لاهتمام الأولياء بعملية التنشئة الاجتماعية كأداة ضبطية في الارشاد والتوجيه .و الجدول رقم (10) المتوصل إلى اعتبار أساليب التنشئة الاجتماعية اداة ضبطية ،حتى وان كانت سلبية في نتائجه . و الجدول (12) الذي تناول في نتيجته اسهام عديد المؤسسات في عملية التربية الاسرية كالمسجد ، الاصدقاء ، المدرسة و غيرها , و الجدول رقم(13)القارة باعتبار القيم الاسرية ضابطا هاما في حياة المجتمع الحضري . والجدول رقم (14) في اعتبار المبادئ التي تحاول الأسرة غرسها في أبنائها تعتبر ضابطا أيضا.

نتائج الفرضية رقم (2): تحقق الفرض الجزئي الثاني الذي تناول اعتبار القيم الاجتماعية وسيلة ضابطة لسلوكيات أفراد المجتمع الحضري، كونها وسيلة اجتماعية ضابطة متعارف عليها اجتماعيا. وذلك من خلال نتائج الجدول رقم (15، 17 ، 18) التي أوضحت ملامح احترام القيم التي نشأ عليها المبحوثين من تكافل وتعاون وتكامل اجتماعي.واعتبارها ضابطالسلوكياتالأفراد،واحترام قيمةإعطاء الكبير حقه من الاستماع والاحترام الموضحة في الجدول رقم (19)، و اعتبار القيم الاجتماعية المختلفة ضابطا للسلوك من خلال صور التكامل الاجتماعي والانصهار

و التعاون ...الخ الموضحة في نتائج الجداول رقم (20،21، 22) ، و ضبطية القيم الدينية الموضحة في الجدول رقم (23) . و اعتبار القيم الاجتماعية بمختلف أنواعها آلية ضبطية في المجتمع الحضري من خلال نتائج الجدول رقم (24 ، 25) .

نتائج الفرضية رقم (3) القائلة بأن القانون وسيلة ضبطية يخضع لها أفراد المجتمع الحضري من خلال نتائج الجدول رقم (26) المقر بلجوء المبحوثين إلى القانون لتحصين أنفسهم ، ولحل مشاكلهم الموضح في الجدول رقم (27) ، و بالخضوع له جبرا أو اختيارا الموضح في الجدول رقم (28) . و عدم القدرة على تجاوز الأحكام القانونية حتى و إن لم تكن في صالحهم الموضحة في الجدول رقم (30) , و عدم الخوض في الممنوعات ، ومايشوب الاخلاق من افات بغلبة من أكثر وسيلة ضبطية تأثيرا في المجتمع الحضري و هي القانون في الجداول رقم (32 ، 33 ،34 ، 35) .

خاتمة :

إن الضبط الاجتماعي هو قاعدة متينة يبني عليها الفرد في المجتمع الحضري بنى تأسيسية لنجاح العملية التواصليةوالاجتماعية له داخل وسطه ، عن طريق ما أسست له من وسائل رسمية وغير رسمية قابعة فيما تسنه الأحكام القيمية العرفية المتوارثة عبر سلسلةطويلة من الأجيال التي صاغت طرق ووسائل تنظيمية لطابع الحياة الممارس ، و كانت أما لأحكام تقوم عليها التربية الأسرية و التي جعلت من الأسرة لبنة أساسية في بناء مجتمع صالح ومتوافق ومتزن في جميع مناحيه النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ...الخ . وهو ما برمج هدا المجتمع هو الآخر لتنظيم قواعده الاستهلاكية عن طريق أحكام قانونية تتحكم في نوازع النفس البشرية المحتوية على الظلم و الجور والصراع ، ودلك من أجل دحر الانحرافات الاجتماعية بين فئات المجتمع لبناء اجتماعي متوازن ومنظم . وفقا للمورثات الثقافية المجتمعية. وقد كان القانون بقواعده التنظيمية هادفا في بناءه العام إلى تنظيم العلاقات و المعاملات الاجتماعية وحفظ النظام بالقضاء على الفوضى و العشوائية داخل الجماعة التي تشكل روح المجتمع وبنيانه . ولا تنجح القاعدة القانونية وقد لا تكتمل إلا بتكاملها مع آليات ضبطية أخرى تنطلق من التنشئة الاجتماعية القارة بتليين الطفل وتربيته على التقبل والاحترام و الامتثال لقيم الجماعة ، و جعله ينصهر في وسطه الاجتماعي ليلتمس إحساس الشعور الجمعي و إحساسه بالانتماء للمجتمع و النظام ، وبمسؤولية وجوب القيام بدوره الاجتماعي كوحدة أساسية من وحدات

البناء الاجتماعي . واحترام ما يفرضه التنظيم الاجتماعي من أحكام ردعية و قواعد وقوانين وضوابط تعمل على تطبيع الفرد و تكييفه بأن يكون فردا اجتماعيا لا فردا شخصيا يلهث لتحقيق ميوله النفسية و متطلباته الغريزية الخاصه بناءا على القواعد والالتزامات المجتمعية . و كلما عززت هده الوسائل وطورت من خلالها الأساليب زادت قوى التضامن الاجتماعي والتكافل الحسي الاجتماعي بين جماعات المجتمع الواحد وكل دلك اشتقاقا واستقاءا من مجموع القيم التي تشكل قاعدة البناء الأهم في صياغة هوية المجتمع .

و من هنا و بالرغم من الشكل والتنظيم المجتمعي المحكم للبناء الاجتماعي السليم فان درجة الممارسة والتلقين تختلف من مجتمع إلى آخر ، كما من نمط تنظيمي إلى أخر . و المجتمع الحضري بكل بناءاته يخضع لتوظيف وسائل رسمة وغير رسمية في تنظيم شكله العام . لنقاط التشابك والتشابك والانصهار بين عناصر ووسائل الضبط الاجتماعي التي تكمل كل واحدة منها الأخرى لتشكل وحدة اجتماعية تزيد في استمرارية المجتمع ، عن طريق ضوابط وشروط و معايير و قيم تكون بمثابة اليات ضبطية لتماثل الأفكار و الأهداف و التفاعلات الاجتماعية .

قائمة المراجع :

1-قائمة الكتب باللغة العربية :

1. ابن منظور : **لسان العرب** ، دار صادر ، بيروت ، ج 12 ، د س .
2. أبو سعيد رمضان :**الوسيط في شرح مقدمة القانون المدني** ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1982 .
3. احسان محمد الحسن **:موسوعة علم الاجتماع**، الدار العربية ، بيروت ، 1999
4. احسان محمد الحسن :**موسوعة علم الاجتماع** ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1999
5. أحمد أبو زيد :**البناء الاجتماعي (مدخل لدراسة المجتمع)** ، المكتبة الجامعية الحديثة ، الاسكندرية ، 1974.
6. أحمد الخشاب :**الضبط الاجتماعي أسسه النظرية و تطبيقاته العلمية** ، مكتبة القاهرة ، 1968 ، ط2 .
7. أحمد السيد محمد اسماعيل :**مشكلات الطفل السلوكية وأسلوب المعاملة الوالدية** ، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية ، 1995 .
8. احمد النيال مايسة:**التنشئة الاجتماعية (مبحث في علم النفس الاجتماعي)**،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، دس .
9. أحمد بوذراع :***التطور الحضري والمناطق المختلفة في المدن*** ، منشورات مطبعة باتنة .
10. أحمد زايد :**التعليم والحراك الاجتماعي** ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، القاهرة ، 2008 .
11. أحمد غريب السيد عبد العاطي السيد :**علم الاجتماع الريفي و الحضري** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1988.
12. الاخرس محمد صفوح :**إستراتجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية** ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض .

13. إسماعيلقيرة، :**علمالإجتماعالحضريونظرياته**، منشوراتجامعةمنتوري،قسنطينة،2004

14. أمال عبد الحميد واخرون : **علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي** ، دار ميسرة ، عمان ، الاردن ، 2015 ، ط 2

أمال عبد الحميد و نخبة من الاساتذة :**الانحراف و الضبط الاجتماعي** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2000 ، ط 1

15. أمال عبد الحميد وآخرون :**علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي** ، دار الميسرة ، عمان ، الطبعة الثانية، 2015 ،

16. ايهاب عيسى المصري ، طارق عبد الرؤوف : **القيم التربوية والاخلاقية**، مؤسسة طيبة ، القاهرة ، 2013 .

17. بوخميسبوفولة :**انحراف الاحداث من منظور قيمي اخلاقي** ، المكتب الجامعي الحديث ، الجزائر ، 2013 ، ط1.

18. بومخلوفمحمد **: التحضر**، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر، 2001 ، ط 1

19. ثريا التجاني :**القيم الاجتماعية و التلفزيون** ، دار الهدى ، الجزائر ، 2011

20. جمال أبو شنب :**علم الاجتماع و قضايا السلوك الاجتماعي ،** دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1999.

21. الحبيب الدقاق ، محمد امهيري ، خالد المالكي : **مدخل لدراسة العلوم القانونية** ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، 2015

22. حسن الساعاتي :**علم الاجتماع القانوني** ، ط3 ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1968

23. حسن عبد الحميد رشوان :**التربية و المجتمع** ، دراسة في علم الاجتماع التربية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2005 .

24. حسن عبد الحميد رشوان :**المدينة (دراسة في علم الاجتماع الحضري)** ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ط 5 ، 1989 .

25. حسين عبد الحميد أحمد رشوان :**القانون والمجتمع (دراسة فى علم الاجتماع القانوني** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2003 .

26. حليم بركات :**المجتمع العربي المعاصر** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1991.

27. حمد الله ربيع :**الفوضى التربوية في الوسط العربي مسؤولية الأسرة والمجتمع** ، أكاديمية القاسمي للتربية ، فلسطين ، 2005

28. حنفي عوض :**سكان المدينة بين الزمان والمكان** ، المكتب العلمي للكمبوتر و النشر والتوزيع ، كلية الاداب ، الزقازيق ، د س

29. خالد حامد :**منهجية البحث فى العلوم الإنسانية والاجتماعية** ،ط1 ، دار جسور ، الجزائر ، 2008 ، ص 118 ..

30. الخشاب مصطفى :**علم الاجتماع و مدارسه (المدخل الى علم الاجتماع)** ، الكتاب الثاني ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، 2006 .

31. خليل عبد الرحمن المعايطة :**علم النفس الاجتماعي** ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ط 2

32. دلال عبد الواحد الهدهود :**المدخل إلى التربية المبكرة(تربية ما قبل المدرسة)** ، الطبعة الأولى ، الكويت ، 1993

33. دلال ملحس ، عمر موسى سرحان **: المشكلات الاجتماعية** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2012 .

34. رحيم يونس كرو العزاوي :**مقدمة في البحث العلمي** ، دار دجلة ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2008 ، الطبعة الاولى ،

35. رمزية الغريب :**التعلم(دراسة نفسية ، تفسيرية ، اجتماعية)**، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1976 .

36. زكرياءالشربيني ، يسرى صادق **: تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملة ومواجهة مشكلاته** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2000

37. سامية محمد جابر ، حسن محمد حسن : **علم الاجتماع القانوني** ، دار المعرفة ، الإسكندرية ، 2003

38. سلوى علي سليم :**الاسلام والضبط الاجتماعي** ، دار التوفيق ، القاهرة ، 1985 .

39. السيدحنفيعوض: **علمالاجتماعالحضري**،شركةالأمللطباعةوالنشر، القاهرة، 1986

40. السيد عبد العاطي :**علم الاجتماع الحضري** ، الأزراطية ، دار المعرفة الجامعية ، 2001

41. السيد عبد العاطي السيد :**علم الإجتماع الحضري(مدخل نظري)** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية

42. السيد عبد المعطي ، سامية جابر : **أسس علم الاجتماع** ، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية ، 1989.

43. شفيق وجدي :***علم الاجتماع الحضري والصناعي***، دار مكتبة الاسراء، أسيوط، ،2007 .

44. صالح محمد علي ابوجادوا :**سيكولوجية التنشئة الاجتماعية** ، دار الميسرة ، الاردن ، ط 1 ، 1998.

45. صلاح الدين شروخ :**علم الاجتماع التربوي** ،ط 3 ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، مصر

46. عباس محمود عوض ، رشاد صالح دمنهوري : **علم النفس الاجتماعي (نظرياته وتطبيقاته)**، دار المعرفة الجامعية ، 1994 .

47. عبد الباسط عبد المعطي **:اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، عالم المعرفة ، مصر، القاهرة ،1981.

48. عبد الحميد لطفي :**علم الاجتماع** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ، 1977.

49. عبد الرحمن بدوي :**مناهج البحث العلمي** ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1977 ، الطبعة الثالثة

50. عبد الغني عماد :**سوسيولوجيا الثقافة (المفاهيم والاشكاليات من الخداثةالى العولمة)** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006

51. عبد الكريم علي اليمني :**فلسفة القيم التربوية ،** دار الشروق ، عمان ، 2009

52. عبد الله الرشدان :**علم اجتماع التربية ،** دار الشروق للنشر والتوزيع ، رام الله ، 2004 ، ط 1 .

53. عبد الله العطوي :**جغرافية المدن،** دار النهضة العربية، بيروت،2003

54. عبد المنعم شوقي :***مجتمع المدينة***، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط7، 1981

55. عزيزة عبد الله العلي النعيم **: التنظيم الإجتماعي الحضري،** المعهد العربي لإنماء المدن، السعودية، 1991

56. علي السمري :**الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي** ، مطبوعة مركز البحث و الدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2006 .

57. علي السمري: **الثابت والمتغير في اليات الضبط الاجتماعي** ، دار المعرفة ، القاهرة ، 2003

58. علي عبد الرزاق جلبي :**دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1984 .

59. علي محمد جعفر :**تاريخ القوانين والشرائع** ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، 1982 ، ط 1

60. علي معمر عبد المؤمن :**مناهج البحث في العلوم الاجتماعية (الأساسيات والتقنيات والأساليب)** ، ط 1 ، جامعة 07 أكتوبر ، مصر ، 2008 .

61. عمار الطيب كشرود :**البحث العلمي و مناهجه في البحوث الاجتماعية و السلوكية** ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008

62. عمر الجولانيفادية :**علم الاجتماع الحضري ،** مركز الإسكندرية للكتب ، الإسكندرية ، مصر ، د س ، الطبعة التاسعة

63. عمر طه ، بدوي محمد : **المدخل لدراسة القانون (نظرية القانون)** ، الكتاب الأول ، د س ، ص 5 .

64. عيسى الحسن :**موسوعة الحضارات** ، دار الاهل للنشر و التوزيع ، بيروت ، 2007 ، ط 1 ،

65. غريب سيد احمد :**علم الاجتماع الريفي** ، جامعة الإسكندرية ، مصر ، 1998 .

66. فوزية دياب :**القيم و العادات الاجتماعية** ، دار النهضة العربية ، بيروت ،1980 .

67. قباري محمد اسماعيل :**علم الاجتماع الحضري و التهجير و التغير والتنمية** ، منشأة المعارف ، الاسكندرية .

68. ماجد الزيود :**الشباب والقيم في عالم متغير** ، ط 2 ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان (الأردن) ، 2011 .

69. ماهر محمود عمر :**سيكولوجية العلاقات الاجتماعية**، دار المعرفة ، الاسكندرية ، 2008 .

70. محمد أبو الحمد سيد أحمد :**ماهية الضبط الاجتماعي نشأة المفهوم وتطور الموضوع** ، شبكة الألوكة .

71. محمد أحمدغنيم ***: المدينة دراسة في الآنثربولوجيا الحضرية***، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية،1987

72. محمدالسيدغلابوآخرون

:***جغرافياالحضر***(دراسةفيتطورالحضرومناهجالبحثفيها)، دار الكتب الجامعية ، مصر ، ط 1 ، 1972

73. محمد بن منظور :**لسان العرب** ، دار صادر ، بيروت ، ط 1 .

74. محمدحافظ:**النموالحضريفيالمجتمعالمصري**، ، دارسعيدرأفتللطباعةوالنشر ، القاهرة ، 1987

75. محمد حمدي زقزوق :**مقدمة في علم الاخلاق** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط 4 ، 1993 .

76. محمد سامر عاشور :**مدخل الى علم القانون** ، منشورات الجامعة الافتراضية السورية ، سوريا ، 2018 .

77. محمد سلامة غباري :**الانحراف الاجتماعي و رعاية المنحرفين** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2002، ط 2 .

78. محمد عاطف غث :**علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري)** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط 20

79. محمد عبد القار عثمان **: المدينة الاسلامية**، عالم المعرفة ، الكويت ، عدد 128

80. محمد محمود عبد الله :**المدخل الى العلوم القانونية و النظرية العامة للقانون ،** جامعة دمشق ، 1983.

81. محمد ياسر الخواجة :**علم الاجتماع الحضري بين الرؤية النظرية و التحليلالواقعي**، دار و مكتبة الاسراء للطبع والنشر والتوزيع، مصر، ط،2008

82. محمود الكردي :***التحضر دراسة إجتماعية***،دار المعارف،مصر،القاهرة، 1986

83. محمود الكردي :**التحضر دراسة إجتماعية (القضايا والمناهج)**، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة، 1984

84. مراد زعيمي :**مؤسسات التنشئة الاجتماعية** ، منشورات جامعة باجي مختار ، عنابة

85. مصطفى الخشاب :**دراسة المجتمع** ، المكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ، 1997

86. مصطفى الخشاب :**علم الاجتماع و مدارسه (المدخل الى علم الاجتماع)** ، الكتاب الثاني ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 2006 .

87. مصطفى محمد حسنين :**نظام المسؤولية عند العشائر العراقية العربية المعاصرة** ، جامعة بغداد ، بغداد ، 1967.

88. مصلح صالح :**الضبط الاجتماعي** ، مكتبة الوراق ، عمان ، 2004 ، ط 1

89. مصلح صالح :**النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية** ، مؤسسة الوراق ، عمان ، 2000 .

90. معمر داود:**مقاربة ثقافية للمجتمع الجزائري (دراسة لبعض الملامح السوسيونفسية واقتصادية)**،دار ايدكوم للنشر والتوزيع ،قسنطينة،2013

91. معن خليل العمر :**الضبط الاجتماعي** ،ط 1 ، دار الشروق ،لبنان ، 2006

92. منى كشيك :**القيم الغائية في الاعلام** ، دار فرحة للنشر والتوزيع ، مصر ، 2003 .

93. نادية صباح الكبابجي :**علم الاجتماع الحضري العربي (نظريا و تطبيقيا)**، دار غيداء للنشر و التوزيع ،عمان ، ط 1 ، 2012 .

94. ناصر ثابت :**دراسات في علم الاجتماع التربوي** ، ط 1 ، مكتبة لفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1992

95. نبيلالسمالوطي

:**علمالاجتماعالتنمية**،الاسكندرية،الهيئةالمصريةالعامةللكتاب، ط2 ، 1978 ،

96. نبيل توفيق السمالوطي :**الدين والبناء الاجتماعي** ، ج1 ، دار الشروق ، جدة ، 1981 .

97. نورهان منير حسن فهمي :**القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 1999 .

98. نويل تايمر ، غريب سيد احمد :**علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، 1997.

99. هالة منصور :**محاضرات في علم الاجتماع الحضري** ، المكتبة الجامعية الأزرطية ، الاسكندرية ، دس ، ط 1

100. هشام القاسم :**المدخل إلى علم القانون ،** جامعة دمشق ، 2003-2004.

101. يحي الدين مختار: **محاضرات في علم النفس الاجتماعي،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1982.

2-قائمة الكتب باللغة الفرنسية:

1- Claude bouquet : **la tradictionjurdique fondement et méthode** ,boek université , 2008.

2- Recensement Général de la population et de l'habitat 2008,Données statistique,N°527/31, O.N.S,Alger,P30

3- Rokeachmilton ;**the nature of human values** , the press free, 1973.

3-قائمة المجلات والدوريات و الملتقيات:

1- بركو مزوز :**التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية** ،مجلة شبكة العلوم النفسية العربية ، اصدارسيون كومبيوتر ،تونس ،العدد 21-22 .

2- بعوشدليلة ،**محاضرات مقدمة لطلبة سنة اولى جذع مشترك** ، مقياس المدخل الى العلوم القانونية (النظرية العامة للقانون) ، جامعة قسنطينة -1- كلية الحقوق .

3- سهام أبو عطية :**الرعاية الوالدية و السلوكات الانفعالية الاجتماعية لدى الطلبة في المدارس الحكومية** ، مجلة دمشق ، المجلد 12 ، العدد 1 ، 2003 .

4- الطيب داودي :**اثر الإدارة بالقيم في التنمية البشرية المستدامة** ، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة

والكفاءات البشرية "، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2004.

5- عبد المالك سربوت ،حرواش لمين : **تنمية القيم الدينية والوطنية و العادات الاجتماعية لدى الجانحين من خلال الالعاب الرياضية الصغيرة الممارسة في المؤسسات العقابية** ، مجلة علوم الرياضة ، المجلد السابع ، العدد 21 .

6- لزهر مساعدية :**مفهوم الثقافة وبعض مكوناتها (العادات ، التقاليد ،الأعراف)** / مجلة الذاكرة ، مخبر التراث اللغوي و الأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري ، العدد التاسع ، جوان ، 2017

7- حميد خروف :**الاشكاليات النظرية والواقع** ،منشورات جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 1999 .

8- حورية بدرة :**الحوار الاسري وعلاقته بالقيم الاجتماعية (دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ الثانوية)**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد التاسع ، ديسمبر 2012 .

4-قائمة رسائل الماجستير والدكتوراه:

1- سامية حميرش :**القيم الدينية ودورها في التماسك الاسري**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الديني ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009-2010 .

2- عبد العزيز فكرة :**أساليب الضبط في المؤسسة التربوية بين القواعد القانونية و القيم الاجتماعية**، مذكرة معدلة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2009 -2010 .

5-قائمة المواقع الالكترونية :

1- https://www.almaany.com/ar/dict/arar/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D9%8A%D9%84%D8%A9/

2- http://mogadishucenter.com/2013/09/25/%D8%A7%D9%84%

الجمهورية الجزائرية الديمـوقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر –باتنة –

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع القانوني

استمارة رقم : .....

وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع الحضري

دراسة ميدانية بحي النصر دائرة بريكة

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في علم الاجتماع القانوني

إعداد الطالبة : **إشراف الأستاذ :**

عامر حبيبة **بوقرة كمال**

ملاحظة :الرجاء منك الإجابة عن الأسئلة المطروحة بوضع علامة + في الخانة المناسبة . والإجابة بمصداقية مع التعهد بان هذه المعلومات سرية للغاية . والهدف منها المساعدة في انجاز بحث علمي

وشكرا على تعاونكم

السنة الجامعية : 2017-2018

1-المحور الأول : البيانات الشخصية للمبحوثين

1- الجنس : ذكر ( ) أنثى ( )

2- السن :

.....

3- المستوى التعليمي :

أمي ( ) يكتب ويقرأ ( ) ابتدائي ( )

متوسط ( ) ثانوي ( ) جامعي ( )

دراسات عليا ( )

4-عدد أفراد الأسرة :

3-6 ( ) 6-9 ( ) 9 فما فوق ( )

5- طبيعة العمل :

.....

6- طبيعة السكن :

سكن (ملك) ( ) عمارة ( ) سكن (كراء) ( )

- أخرى تذكر:

.....

7-هل المسكن الذي تقيم فيه ؟

مسكن ملك لك ( ) مسكن العائلة ( ) كراء ( )

-أخرى تذكر :

.....

المحور الثاني : البيانات المتعلقة بفعالية دور الأسرة في ضبط سلوكيات أفراد المجتمع الحضري

8- من المسئول عن تربية وتوجيه الأبناء في أسرتك ؟

الأم ( ) الأب ( ) الأخ الأكبر( ) الأخت الكبرى ( )

-أخرى تذكر :

.....

9- ما هي الأساليب المتبعة في تربية وتوجيه الأبناء في أسرتك ؟

الترهيب والترغيب ( ) التواصل والحوار ( )

-أخرى تذكر :

.....

10-هل تهتم بمتابعة تصرفات أفراد أسرتك ؟

نعم ( ) لا ( )

-في حال الإجابة بنعم : فيما يتمثل ذلك ؟

.....

.....

11-هل تستطيع السيطرة على تصرفات أفراد أسرتك في حال الخطأ ؟

نعم ( ) لا ( )

-في حال الإجابة بنعم . كيف يتم ذلك ؟

.....

.....

12-عند تعرضك لصعوبة في حل مشكلة خاصة بك .أو بأسرتك . من يساعدك في حلها ؟

بمفردك ( ) بمساعدة الأب ( ) بمساعدة الأم ( )

بالتعاون بين أفراد الأسرة ( )

-كيف تتم عملية معالجة المشكل ؟

بالحوار ( ) بالتأنيب ( ) بالقسوة ( )

بالجدال الحاد ( )

-أخرى تذكر :

.....

.....

13- هل ترى أن ما تقوم الأسرة بغرسه من مبادئ يعتبر كافيا لتقويم السلوك وتهذيبه ؟

نعم ( ) لا ( )

-في حال الإجابة بلا .لماذا ؟

.....

.....

14- هل تتقبل المبادئ التي تزرعها الأسرة فيك ؟

نعم ( ) لا ( )

-في حال الإجابة بلا .لماذا ؟

.....

.....

15- هل ترى أن المبادئ التي تحاول الأسرة زرعها فيك ملائمة لطابع شخصيتك؟

نعم ( ) لا ( )

في حال الإجابة بلا .لماذا ؟

.....

.....

16 –هل تأخذ بآراء أفراد أسرتك ؟.

نعم ( ) لا ( )

-في حال الإجابة بلا .لماذا ؟

.....

.....

17-هل تعاقب على سلوكياتك الخاطئة ؟

نعم ( ) لا ( )

-في حال الإجابة بنعم .هل يتم ذلك عن طريق

القسوة ( ) التأنيب ( ) الاستهجان ( )

الاستبعاد ( )

18- هل تعزز سلوكياتك الايجابية من طرف أفراد أسرتك؟

نعم ( ) لا ( )

-في حال الإجابة بنعم .كيف يكون ذلك ؟

الإثابة المادية ( ) الإثابة المعنوية ( ) الاحتواء

والتقبل ( )

-أخرى تذكر :

.....

.....

19--هل تراعي احترام أقوالك وأفعالك أمام أفراد أسرتك ؟

نعم ( ) لا ( )

المحور الثالث : البيانات المتعلقة بفعالية دور القيم في ضبط سلوكيات أفراد المجتمع الحضري

20- كيف يكون تصرفك .في حال وقوع اختلاف بينك وبين جيرانك ؟

تجاوز الموضوع ( ) الاعتذار ( ) رد الإساءة ( )

الحوار ( )

-أخرى تذكر :

.....

.

21 -هل تتقبل انتقادات الآخرين لك .في حال ارتكابك لخطا ما في حق نفسك أو في حق غيرك؟

نعم ( ) لا ( )

-في حال الإجابة بلا : لماذا ؟

.....

.....

22-هل تراعي احترام أقوالك وأفعالك أمام أفراد مجتمعك ؟

نعم ( ) لا ( )

23-هل تتدخل للدفاع عن شخص مظلوم وان لم تكن تعرفه ؟

نعم ( ) لا ( )

24-هل تأخذ بنصائح من هم اكبر منك ؟

نعم ( ) لا ( )

25-كيف يكون تصرفك تجاه شخص كبير قام بتوبيخك أو شتمك ؟

احترامه ( ) رد الشتيمة ( ) تبرير سلوكك ( )
ضربه ( )

26-في حال تعرضت المنطقة التي تقطن فيها أو حيك لاعتداء خارجي .دون أن تكون أنت من المتضررين هل ؟

تدافع عن حيك ضد العدوان ( ) تلتزم الحياد ( )

27-هل تساعد جيرانك وأقربائك في الأفراح والاقراح والمناسبات العامة ؟

نعم ( ) لا ( )

28-هل تحترم القيم والمبادئ الدينية ؟ .

نعم ( ) لا ( )

-في حال الإجابة بنعم .فيما يتجلى هذا الاحترام

.....

.....

29- هل ترى أن القيم الاجتماعية هي من يضبط تصرفاتك ؟

نعم ( ) لا ( )

-في حال الإجابة بنعم . فيما يتمثل هذا الضبط ؟

.....

.....

30- هل تقوم باحترام قيم المجتمع ؟

نعم ( ) لا ( )

-في حال الإجابة بنعم . لماذا تحترمها ؟

خوفا من الاستبعاد ( ) لكسب الاحترام ( ) حفاظا على المكانة الاجتماعية ( )

المحور الرابع : البيانات المتعلقة بفعالية دور القانون في ضبط سلوكيات أفراد المجتمع الحضري

31-عند تعرضك لاعتداء من طرف شخص ما . هل تقوم ب ؟

رد الاعتداء ( ) تقديم شكوى في مركز شرطة ( )

الترصد له ( )

-أخرى تذكر :

.....

.....

32- هل تعتمد في حل مشاكلك ونزاعاتك على :

القانون ( ) جماعات الصلح ( ) اخذ الحق بالقوة ( )

-أخرى تذكر :

.....

.....

33- هل تفضل الطرق القانونية في الحصول على حقوقك ؟

نعم ( ) لا ( )

-في حال الإجابة بنعم .لماذا ؟

.....

.....

34- هل تقوم بتسديد فواتير الغاز والكهرباء والماء .حتى وان لم تكن قادرا على ذلك ؟

نعم ( ) لا ( )

-في حال الإجابة بنعم : لماذا ؟

.....

.....

35-هل تقوم بأداء واجباتك تجاه الآخرين ؟

نعم ( ) لا ( )

-في حال الإجابة بنعم .فيما يتمثل ذلك ؟

.....

.....

36- لماذا تهتم بأداء واجباتك تجاه الآخرين ؟

.....

.....

.....

37-هل تستطيع مخالفة القانون في حال لم يكن في صالحك ؟

نعم ( ) لا ( )

-في حال الإجابتين لماذا ؟

.....

.....

38-هل ترى أن ابتعاد الفرد عن الآفات الاجتماعية داخل مجتمعه بسبب ؟

الخوف من العقاب القانوني ( ) احتراما للمبادئ والقيم التي نشئوا عليها ( )

خوفا من العقاب الرباني ( ) حفاظا على صمعة العائلة ومكانتها ( )

-أخرى تذكر :

.....

39 - هل تفضل معالجة الأمور والنزاعات بطرق سلمية ؟

نعم ( ) لا ( )

في حال الإجابة بنعم .لماذا ؟

.....

40-هل تؤمن بالعدالة القانونية في حماية حقوقك ؟

نعم ( ) لا ( )

-كيف ذلك ؟

.....

41-هل تحرص على قوامة واعتدال سلوكك اعتمادا على ؟

الخوف من العقاب القانوني ( ) العقاب الديني ( ) المكانة الاجتماعية ( )

-أخرى تذكر :

.....

شكرا على تعاونكم

ملخص الدراسة :

اعتمدت المجتمعات الإنسانية منذ القدم في تنظيم حياتها ، وتنظيم المجتمع إلى تحكيم جملة من الوسائل الضبطية التي يخضع لها الأفراد طوعا أو كراهية من اجل الحفاظ على استقرارها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والأخلاقي ...الخ . ومن اجل صياغة نظام عام وقانون جمعي يتشارك كل أفراد المجتمع في صنعه كما احترامه والخضوع له ، ضمانا للحقوق والواجبات .والابتعاد عن الاختلال المجتمعي وانتشار تحقيق المصالح الفردية التي تؤطر المجتمع للخضوع لنظام الغاب .

و قد جاءت هده الدراسة لتبين دور وسائل الضبط الاجتماعي في تحقيق الامتثال والتوافق الاجتماعي في المجتمع الحضري ، ودلك من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي : ما هي أهم وسائل الضبط الاجتماعي استخداما في المجتمع الحضري ؟ ما هي أكثر وسائل الضبط الاجتماعي استخداما في الوسط الحضري؟. وللكشف عن إجابة واضحة للتساؤل المطروح تم طرح الفروض التالية :

الفرض الرئيسي :

- _يعتمد المجتمع الحضري على الوسائل الرسمية والغير الرسمية في تنظيم علاقاته .

وكانت الفرضيات الجزئية كمؤشرات للفرض العام كمايلي :

- -يعتبر القانون وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي التي يخضع لها أفراد المجتمع الحضري
- _تلعب القيم دورا مهما في ممارسة الضبط الاجتماعي في الوسط الحضري
- -تقوم التنشئة الاجتماعية بدور أساسي في ضمان الانضباط السلوكي للأفراد في المجتمع الحضري.

ومن أجل الكشف عن تحقق الفروض المطروحة ميدانيا كان مكان إجراء الدراسة الميدانية ببلدية بريكة

أين تم تعيين المجال البشري للدراسة ب 275 أسرة من مجموع 1835 أسرة و ذلك بنسبة 15 %.

و قد تم استخدام العينة العنقودية في دراستنا هذه ، كونها العينة الملائمة لذلك ، وذلك عن طريق تقسيم السكان إلى قطاعات مختلفة أي إلى عناقيد و هي في مجملها 21 حي موزعين عبر البلدية ، و تم تحديد الأحياء ذات كثافة سكانية عالية ، ثم تم الاختيار العشوائي لحي من الأحياء ، و كان ذلك متمثلا في حي النصر الذي احتوى على مجموعة من الشوارع و التي تعتبر هي الأخرى عناقيد تم اختيارها عشوائيا، وتم سحب عدد معين من المفردات من كل عنقود ، و ذلك حسب حجم العينة المطلوب .

و نظرا لأن لكل دراسة علمية منهجها الخاص الذي يتوافق مع أهدافها و غاياتها ، ولكل منهج أدواته و إجراءاته المنهجية التي تتناسب مع موضوعه ، دون مواضيع أخرى تم استخدام المنهج الوصفي .

وقد تم توظيف مجموعة من الأدوات كالملاحظة ، الاستمارة ، المقابلة و الوثائق والسجلات .

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

تخمينا باعتماد المجتمع الحضري على الوسائل الرسمية والغير الرسمية في تنظيم علاقاته .

تحقق الفرض من خلال نتائج الجداول المناقشة والمحللة كيفيا للبيانات الإحصائية الكمية ، أين أثبتت نتائج الجداول في المحور الثاني المتعلق بدور الأسرة في ضبط سلوكيات أفراد المجتمع الحضري، تحقق فرض اعتبار التنشئة الاجتماعية وسيلة ضبطية فيه . و ذلك من خلال نتائج الجداول رقم (7 ، 9 ، 10 ،12 ، 13 ، 14) . و فرض اعتبار القيم الاجتماعية وسيلة ضابطة لسلوكيات أفراد المجتمع الحضري ، كونها وسيلة اجتماعية ضابطة متعارف عليها اجتماعيا ، و ذلك من خلال نتائج الجدول رقم (15 ، 17، 18 - 19 ،21،20 ، 22- 23 ، 24، 25) . و تحقق أيضا

الفرض القائل بأن القانون وسيلة ضبطية يخضع لها أفراد المجتمع الحضري. و ذلك من خلال نتائج الجداول رقم (26 ، 27 ، 28 ، 29 ، 30 ، 31 ، 32 ، 33 ، 34 ، 35) .

و تحقق الفروض الجزئية التالية :

نتائج الفرضية رقم (1) :

تحقق الفرض الجزئي الأول الذي تناول اعتبار التنشئة الاجتماعية (التربية) وسيلة ضبطية متبعة في المجتمع الحضري ، وذلك من خلال نتائج نتائج الجدول رقم (7) المقر بدور الأب في تسيير العملية التربوية ، و نتائج الجدول رقم (9) الموضحة لاهتمام الأولياء بعملية التنشئة الاجتماعية كأداة ضبطية في الإرشاد والتوجيه .و الجدول رقم (10) المتوصل إلى اعتبار أساليب التنشئة الاجتماعية أداة ضبطية ،حتى وان كانت سلبية في نتائجه . و الجدول (12) الذي تناول في نتيجته إسهام عديد المؤسسات في عملية التربية الأسرية كالمسجد ، الأصدقاء ، المدرسة و غيرها , و الجدول رقم (13) القارة باعتبار القيم الأسرية ضابطا هاما في حياة المجتمع الحضري . والجدول رقم (14) في اعتبار المبادئ التي تحاول الأسرة غرسها في أبنائها تعتبر ضابطا أيضا.

نتائج الفرضية رقم (2) : تحقق الفرض الجزئي الثاني الذي تناول اعتبار القيم الاجتماعية وسيلة ضابطة لسلوكيات أفراد المجتمع الحضري، كونها وسيلة اجتماعية ضابطة متعارف عليها اجتماعيا. وذلك من خلال نتائج الجدول رقم (15، 17 ، 18) التي أوضحت ملامح احترام القيم التي نشأ عليها المبحوثين من تكافل وتعاون وتكامل اجتماعي. واعتبارها ضابطا لسلوكيات الأفراد، واحترام قيمة إعطاء الكبير حقه من الاستماع والاحترام الموضحة في الجدول رقم (19)، و اعتبار القيم الاجتماعية المختلفة ضابطا للسلوك من خلال صور التكامل الاجتماعي والانصهار

و التعاون ...الخ الموضحة في نتائج الجداول رقم (20 ،21 ، 22) و ضبطية القيم الدينية الموضحة في الجدول رقم (23) . و اعتبار القيم الاجتماعية بمختلف أنواعها آلية ضبطية في المجتمع الحضري من خلال نتائج الجدول رقم (24 ، 25) .

نتائج الفرضية رقم (3) القائلة بأن القانون وسيلة ضبطية يخضع لها أفراد المجتمع الحضري من خلال نتائج الجدول رقم (26) المقر بلجوء المبحوثين إلى القانون لتحصين أنفسهم ، ولحل مشاكلهم الموضح في الجدول رقم (27) ، و بالخضوع له جبرا أو اختيارا الموضح في الجدول رقم (28) . و عدم القدرة على تجاوز الأحكام القانونية حتى و إن لم تكن في صالحهم الموضحة في الجدول رقم (30) , و عدم الخوض في الممنوعات ، ومايشوب الأخلاق من آفات بغلبة من أكثر وسيلة ضبطية تأثيرا في المجتمع الحضري و هي القانون في الجداول رقم (32 ، 33 ،34 ، 35) .

Study summary

Urban society relies on a set of formal and informal disciplinary means to regulate its relationships between individuals In order to maintain its social, political, economic and moral stability In order to formulate a general order and a collective law, all

members of society participate in making it, respecting it and submitting to it A guarantee of rights and duties.

This study came to show the role of social control means in achieving compliance and social harmony in urban society And knead by asking the following main question What are the most important means of social control used in urban society? What are the most used means of social control in urban areas?

In order to reveal a clear answer to the question, the following hypotheses were put forward:

Main hypothesis:

• Urban society depends on formal and informal means in organizing its relationships.

The partial hypotheses as indicators of the general hypothesis were as follows:

-The law is considered one of the means of social control to which members of the urban community are subject .

_ Social values play an important role in practicing social control in urban areas.

-Socialization plays an essential role in ensuring the behavioral discipline of individuals in an urban community.

In order to reveal the verification of the hypotheses presented in the field, the location of the field study was conducted in the municipality of Barika

Where is the human field of study assigned to 275 households out of a total of 1835 households, and that is 15%.

The cluster sample was used in our study, as it is the appropriate sample for that, by dividing the population into different sectors, that is, into clusters, which are in total 21 neighborhoods distributed across the municipality, and neighborhoods with a high population density were identified, then random selection of neighborhoods was made. From the neighborhoods, and that was represented in the annaser neighborhood, which contained a group of streets, which were also considered randomly selected clusters, and a certain number of items were drawn from each cluster, according to the required sample size.

And since every scientific study has its own curriculum that corresponds to its goals and objectives, and each approach has its own methodological tools and procedures that are commensurate with its subject matter, without other topics, the descriptive approach was used. For our reliance on the descriptive method of the study, the following research tools had to be: Questionnaire ,the interview, Observation, documents and records.

The study found the following results:

We speculated that the urban community would rely on formal and informal means to organize its relationships.

The results of the tables were proven in the second axis related to the role of the family in controlling the behavior of members of the urban community. The imposition of considering socialization as a controlling method has been achieved. And through the results of tables N (7, 9, 10, 12, 13, 14). Imposing

the consideration of social values as a control method for the behaviors of the members of the urban community, as it is a socially recognized method of controlling, according to the results of Table N (15, 17, 18-19, 20,21, 22-23, 24, 25). It also fulfills the assumption that the law is a means of control to which members of urban society are subject. And through the results of tables N (26, 27, 28, 29, 30, 31, 32, 33, 34, 35).

The following partial hypotheses are fulfilled:

Results of hypothesis N (1):

The first partial hypothesis that deals with considering social upbringing (education) as a controlling method used in urban society was realized through the results of the results of Table N (7) acknowledging the father's role in the conduct of the educational process. And the results of Table N (9) that show the interest of parents in the process of socialization as a control tool in counseling and guidance And Table N (10) concludes that social upbringing methods are considered a controlling tool, even if its results are negative. And table (12), which dealt with in its conclusion the contribution of many institutions in the process of family education, such as the mosque, friends, school and others. And Table N (13) the continent, considering family values as an important parameter in the life of the urban community. Table N (14) regarding the principles that the family tries to instill in its children is considered as a control as well.

Results of hypothesis N (2):

The second partial hypothesis dealing with the consideration of social values as a control method for the behaviors of the members of the urban community, as it is a socially controlled method, is achieved. And that is through the results of Table N (15, 17, and 18) that clarified the features of respect for the values on which the respondents were brought up from solidarity, cooperation and social integration.

And considering it a control of individuals' behavior, and respecting the value of giving the elder his right to listen and respect, as shown in Table N (19)And considering the different social values as controlling behavior through the forms of social integration, fusion and cooperation ... etc shown in the results of Tables N (20, 21, 22) Control of religious values shown in Table N (23).And considering social values of all kinds as a controlling mechanism in the urban community through the results of Table N (24, 25).

The results of hypothesis N (3) that the law is a control method to which members of the urban community are subjected through the results of Table N (26). And to solve their problems shown in Table N (27), By compulsory or voluntary submission to him, as shown in Table N (28). And the inability to override the legal provisions even if it is not in their interest, as shown in Table N (30),

And not to go into the forbidden, and the defamation of morals from prevalence of pestilence is one of the most effective means

of controlling the urban community, which is the law in the tables N (32, 33, 34, 35).